

وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية: من القبيلة إلى الفيسبوك

وسائل التواصل الاجتماعي
ودورها في التحولات المستقبلية:
من القبيلة إلى الفيسبوك

الطبعة الأولى 2013

الطبعة الثانية 2013

الطبعة الثالثة 2014

الطبعة الرابعة 2014

النسخـــة العـاديــــــة ISBN 978-9948-14-625-4

النسخـــة الفـاخـــــرة ISBN 978-9948-14-626-1

النسخـــة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-635-3

النسخـــة المسموعـــة ISBN 978-9948-14-718-3

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:

E-mail: jamal@ecssr.ae

وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية: من القبيلة إلى الفيسبوك

جمال سند السويدي

المحتويات

إهداء وشكر

إلى جيل التمكين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة سيدي صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله.

وإلى سيدي الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، الذي يحرص على الدعم المستمر للبحث العلمي وتشجيع الباحثين والأكاديميين.

وإلى الكُتّاب والخبراء والباحثين والأكاديميين الساعين إلى بناء غد أفضل.

أقدم هذا الجهد العلمي المتواضع الذي أحاول من خلاله فتح أفق طموح للبحث في ظاهرة جديدة ترتبط بحياتنا اليومية بشدة، بل إن لها تأثيرات كبيرة في الجوانب التربوية والسلوكية للجيل الجديد من الشباب، ليس في منطقتنا فحسب، وإنما في مختلف أرجاء العالم. ولذا، فقد حاولت في هذا الكتاب وضع وسائل التواصل الاجتماعي بأنماطها كافة تحت مجهر

البحث والتحليل في محاولة لرصد دقيق للحاضر، والعمل على استشراف المستقبل، من أجل تعظيم المردود الإيجابي والحد من أيّ إفرازات سلبية محتملة قد تترتب على الانتشار الهائل المتوقع لهذه الوسائل، بما لذلك من انعكاسات على مجالات الحياة كافة.

كما لا يسعني سوى التقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من أسهم في إعداد هذا الكتاب من المحررين والمدققين وأخصائيي المعلومات، مقدراً إخلاصهم وممتناً لجهودهم، وواثقاً من أن هدفنا جميعاً هو الإسهام جدياً في بناء وطننا وتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي وضعتها قيادتنا الرشيدة وبلوغ طموحات دولتنا الحبيبة.

وأخيراً أرى أن كوني عضواً من بين ملايين البشر الذين تجمعهم "قبائل" التواصل الاجتماعي الجديدة، يحتم عليَّ دعوة مستخدمي هذه الوسائل التكنولوجية الحديثة إلى التركيز على تعظيم الاستفادة مما توفره من قدرات وإمكانات معرفية هائلة لم تكن متاحة لمن قبلنا، حيث كان دافعي الرئيسي إلى تأليف هذا الكتاب هو إطلاق صيحة تنبيه كاشفة لما رأيته من إيجابيات وسلبيات تطرحها علينا تكنولوجيا الاتصال مع بزوغ شمس كل يوم جديد.

وإلى لقاء في موضوع جديد...

مقدمة

من يتابع التاريخ الإنساني يجد أن طموح الإنسان وأمل البشر جميعاً هو أن يكون الغد أفضل من الحاضر؛ فالإنسان يحلم دائماً بتحقيق أشياء كثيرة تعينه على ما يواجهه في حياته ومعيشته ودراسته وعمله ومجتمعه، وبعض هذه الأحلام يتحقق، وكثير منها يظل في طور الأمل. ومن ثم نجد أن ما سنتناوله في هذا الكتاب من تطور دور وسائل التواصل الاجتماعي أو الإعلام الاجتماعي في المستقبل وما سيعكسه ذلك من تغييرات على كثير من المسلمات الراهنة، سيصبح في الغد واقعاً معيشاً يلزم أن يتأقلم معه الإنسان دون صدمة معرفية أو إشكالية في التعامل.

ولقد تمكنت التكنولوجيا الرقمية من العمل على نطاق عالمي لتحقيق بعض أحلام الإنسانية، وأرست قواعد ثقافة إلكترونية عالمية امتدت عبر الزمان والمكان،[1] وتجلى الربط بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ظهور وسائل التواصل الاجتماعي التي أدت بمرور الوقت دوراً بارزاً في تشكيل اتجاهات الرأي العام وبناء القناعات الذاتية والمواقف والآراء تجاه مختلف القضايا والأحداث في مختلف المجالات.

وكان "مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية" قد عقد مؤتمره السنوي تحت عنوان "ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها في المجتمع والدولة في العالم العربي"، في الفترة ما بين 4-7 يناير 1997، بهدف تحليل أبعاد تأثير ثورة المعلومات والاتصالات "المعلواتصالية" في المجتمع والدولة في العالم العربي، وتشخيص التحديات المحتمل أن تواجهها المنطقة في القرن المقبل. ولم يتبادر إلى الذهن أن يرسم هذا المؤتمر معالم المستقبل وقتذاك والذي تحول إلى واقع نعيشه الآن بهذه الدقة، أو أن يتوقع حدوث ما استشرفه من تطورات بهذه السرعة، ولاسيما فيما يتعلق بأن السلطة والقوة مرتبطتان بالوصول إلى المعلومات، وأن القدرة على استخدامها بصورة مبتكرة، تصبح محدداً للسيطرة على اتجاهات الرأي العام وتشكيل الآراء والمواقف، وأن التنظيم الاجتماعي سيأخذ شكل الشبكات التي تسمح بتبادل الأفكار في المجالات المختلفة، وأن الاتصال سيتم عبر أجهزة الكمبيوتر أكثر من وسائل الإعلام التقليدية.[2]

وقد أصدر مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي تقريراً في ديسمبر 2012 بعنوان "الاتجاهات العالمية 2030: عوالم بديلة"، أشار فيه إلى دور التقنية المعاصرة في تمكين الفرد من أداء دور مؤثر على مستوى العالم من خلال التوسع في استخدام "الإعلام الاجتماعي" (Social Media)،[3] الذي اعتبر التقرير أنه بات إحدى القوى الفاعلة على المستوى الدولي.[4]

لقد أدت وسائل التواصل الاجتماعي إلى التحـول مـن "القبيلـة إلى الفيسبوك" (From Tribe to Facebook)، فإذا كانـت القبيلـة الواحـدة تتكون من بطون وأفخاذ متفرقة وعصبيات متعـددة، فلابـدّ مـن عصـبية أقوى تلتحم فيها جميع العصبيات وتنصهر، وتصير كأنها عصـبية واحـدة كبرى، وإلا وقع الافتراق المفضـي إلى الاختلاف والتنازع،[5] وإذا كان كل حي أو بطـن مـن القبائـل عصـبة واحـدة لنسـبهم العـام، ففـيهم أيضـاً عصبيات أخرى لأنساب خاصة هي أشـد التحاماً من النسب العام لهم،[6] وهو أمر ينطبق بصورة رئيسية على منظومة وسائل التواصل الاجتمـاعي، فلكل مجموعة تتصل على أي وسيلة تواصـل اجتماعـي توجهـات ورؤى واحدة كأنها عصبية قائمة بذاتها، كما أن المستخدم لا يتخلص من عصبيته الأصلية، لذلك يمكن القول إن لوسائل التواصل الاجتماعي "عصـبيات افتراضية"، وهـي سـمة البنيـة الاجتماعيـة الجديـدة في المجتمـع الكـوني الكبير. أما إذا أخذنا القبيلة وفـق مفهومهـا المتعـارف عليـه بأنهـا "كيـان اجتماعي اقتصادي سياسـي يضم عائلات تجمع بينها القربى وتنتسـب إلى أب واحد أو جد واحد"،[7] فـإن وسـائل التواصـل الاجتماعـي، وخاصـة الفيسبوك، قد أسهمت في تشكيل قبائـل مـن نـوع جديـد تضـم كيانـات وعائلات يربطها العالم الافتراضـي، ومـن ثـم انتقـل الفـرد مـن روابـط القبيلة إلى الفيسبوك، وجرى تغيير ثنائيـة "العصـبية والقبيلـة" إلى ثلاثيـة

العصبية الافتراضية المشتركة، وقوة رابطة وسيلة التواصل الاجتماعي، والشعور بوحدة الهدف والمصالح. وإذا كان المجتمع القبلي يتميز بالبساطة وترسخ التقاليد والعادات فيه، فكذلك حال مجتمع وسائل التواصل الاجتماعي الذي يواكب المتغيرات ببساطة ويتسم بتقاليده وروابطه السهلة. وإذا كانت العصبية هي أساس قوة القبيلة وتعمل على تغليب المصلحة القبلية على المصلحة الوطنية أو الصالح العام، فكذلك هي حال "العصبية الافتراضية" التي تعد عماد قوة وسائل التواصل الاجتماعي وترسيخها للعلاقات بين الأفراد، وتأثيرها في توجهاتهم، فنحن نشهد تطور منظومة اجتماعية جديدة تكون وسائل التواصل الاجتماعي أحد أهم مرتكزاتها، بل إنها تمضي باتجاه تشكيل "عصبية افتراضية" لها مفرداتها ولغتها وثقافتها.

ومع ظهور مفهوم "الجمهور الفاعل"، الذي عكس ظهور مقدرة المتلقي على أن يكون منتجاً وشريكا أصيلاً ضمن عملية اتصالية تفاعلية بدلاً من أن يكون متلقياً سلبياً للمحتوى أو الرسالة،[8] نجحت وسائل التواصل الاجتماعي في الربط بسرعة هائلة، وبطريقة غير مسبوقة بين أناس من مختلف أرجاء العالم، تجمع بينهم خصائص ثقافية أو دينية أو سياسية أو عاطفية أو مالية واقتصادية. فعندما يستطيع هذا العدد الهائل

من البشـر التلاقي عبر هذه الوسائل، تصبح المجتمعات التي كانت متخيلة أكثر واقعية. وقد تمكنت هـذه العـوالم الافتراضـية مـن التوسـع، وإشـعار "مواطنيها" بالحاجة إلى تأكيد مصالحهم المشتركة،[9] ما يجعل من الضـروري دراسة الأثر المترتب على ذلك في مختلف المجـالات، ومحاولـة استشـــراف آفاق استخدام وسائل التواصل الاجتماعـي وتحليـل مـا ينبـئ بـه تطورهـا المتسارع من أجل بناء تصـورات للتعامـل مـع هـذه الظـاهرة في المسـتقبل القريب. وتنبع أهمية هذه الدراسة من كـون وسـائل التواصـل الاجتماعـي أضحت خلال الآونة الأخيرة متغيراً حيوياً ضمن آليات الحراك السياسـي والاجتماعي في مناطق عدة من العالم، ولاسيما في بعض الدول العربية.

المصطلحات الأساسية

وسـائل التواصـل الاجتماعـي - فيسـبوك - تحـولات مسـتقبلية - العزلة الاجتماعية - القبيلة.

إشكالية الدراسة

تستهدف هذه الدراسـة التعـرف إلى التـأثيرات المسـتقبلية لوسـائل التواصل الاجتماعـي، ومحاولـة فهـم حـدود هـذه التـأثيرات المتوقعـة في المجـالات السياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة والإعلاميـة والأمنيـة،

وتكتسب أهميتها من انتشار وسائل التواصل الاجتماعي واتساع دورها وتنامي نفوذها، بما يسهم في بناء توقعات بتنامي هذا الدور، ومن ثمّ تنامي التأثيرات المحتملة الناجمة عنه مستقبلاً، ما يستوجب إخضاع الظاهرة للدراسة والتحليل من أجل تتبع مظاهرها وأبعادها المجتمعية وصولاً إلى بلورة رؤى مستقبلية لتطورها وانتشارها بشكل يسهم في وضع آليات علمية للتعامل مع تأثيراتها. وتطرح الدراسة تساؤلات عدة حول حدود الدور المتوقع لوسائل التواصل الاجتماعي وتأثيراتها المحتملة، وكيف يمكن التعامل مع هذه التأثيرات، وما المجالات الأكثر تأثراً وارتباطاً بتطور وسائل التواصل الاجتماعي؟ وكيف تؤثر هذه الوسائل في شبكات العلاقات المجتمعية والتفاعلات السياسية داخل الدول. وتفترض الدراسة أن وسائل التواصل الاجتماعي سيكون لها تأثيرات أقوى وأعمق في مجالات عدة. وسوف تتغير الأساليب والنظم التقليدية التي سادت عقوداً من الزمن في الإعلام والسياسة والاقتصاد والعلاقات الاجتماعية؛ فالعلاقة بين الفرد والدولة ستختلف جذرياً عن الوضع الراهن، وستكون هناك ثقافة مختلفة، ولن يطول الحديث عن الحداثة والتقدم، بل إن هناك مفاهيم جديدة لعصر جديد، فعالم ما قبل وسائل التواصل الاجتماعي غير العالم بعدها، وهو ما تحاول هذه الدراسة تحقيقه عبر تحليل أبعاد الظاهرة، واستشراف آفاقها، وطرح الأطر العامة

المتوقعة للتغيير في المجالات المختلفة نتيجة لها؛ ساعين إلى أن تكون الدراسة إضافة نوعية إلى الدراسات الوصفية، حيث قمنا بوصفٍ وتحليل دقيقين لوسائل التواصل الاجتماعي، مستخدمين منهج المسح Surveymethod بشقيه الوصفي والتحليلي، وفق متطلبات الدراسة وبما يحقق أهدافها، وكذا محاولة استشراف التأثير المستقبلي لوسائل التواصل الاجتماعي.

الدراسات السابقة

تناولت دراسة ريتا سافرانيك "الدور الناشئ لوسائل الإعلام الاجتماعي في التغيير السياسي وتغيير الأنظمة" (Rita Safranek, The Emerging Role of Social Media in Political and Regime Change, 2012).[10] وسائل الإعلام الاجتماعي ودورها في الاضطرابات السياسية التي حدثت في الفلبين وإيران وتونس ومصر وغيرها، ومنتقدي "ثورة التويتر". وخلصت إلى أن وسائل الإعلام الاجتماعي ليست العصا السحرية عندما يتعلق الأمر بالتغيير السياسي وإطاحة الحكومات القائمة. وليس لاستخدام أدوات الإعلام الاجتماعي (الرسائل النصية، والرسائل الإلكترونية، وتبادل الصور، ومواقع التواصل الاجتماعي،... إلخ) أي نتيجة حتمية. ولذلك، فإن محاولات إبراز تأثيراتها في العمل السياسي كثيراً

ما تتحول إلى مغالطات. في الواقع، تكمن القدرة الحقيقية لوسـائل الإعـلام الاجتماعي في دعمهـا للمجتمـع المـدني والعمـل الاجتماعـي العـام، الـذي سيُحدث تغييرات تستغرق سنوات وعقوداً، وليس أسابيع أو شهوراً.

تناولت دراسة فيليب كانتون "وسائل الإعلام الاجتماعي والربيـع العـربي: تحليـل التـأثير الجيوسياســي الاســتراتيجي وانعكاســاته عـلى المسـتقبل" (Philip Canton, Social Media and the Arab Spring: Implications An Analysis of the Strategic Geopolitical Impact for the Future, 2011)، وسائل الإعـلام الاجتماعـي.[11] وهـي تـرى أن هذه الوسائل تمثّل تحدياً استراتيجياً للحكومات والمواطنين على حدٍّ سـواء؛ لأنها يمكن أن تُستخدَم لإثارة المعارضـة وتكـريس القـيم الديمقراطيـة في المجتمع. وستستمر وسائل الإعلام الاجتماعـي في إحـداث تـأثير كبـير في مستقبل السياسة الدولية، ويمكن أن تكـون أداة فعالـة في أيـدي المـواطنين الذين سيستخدمونها من أجل التغيير الاجتماعي وحركـات التحـرر ضـــد النخب الحاكمة، وحتى في الدول الحصينة ضـد التغيير.

أوضحت دراسة أعدها كل من بيري فيسـكونتي وجنيفـر آرتشـــي وفرنـاز أليمـي وجينـي ألـن بعنـوان "شـبكات التواصـل الاجتماعـي والقانون" (Perry Viscounty, Jennifer Archie, Farnaz Alemi and

(Jenny Allen; Social Networking and the Law, 2009)، [12] أن هناك العديد من القضايا القانونية التي تواجه مواقع التواصل الاجتماعي اليوم، وتبرز هذه القضايا نتيجة عدم وجود تشريعات قانونية جديدة تستطيع التعامل مع التداعيات القانونية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ومن أكثر هذه القضايا شيوعاً: اتفاقيات الترخيص للمستخدم النهائي، وانتهاكات حقوق الطبع والنشر، وانتهاكات العلامات التجارية المسجّلة، والقذف وتشويه السمعة، والقرصنة، والتحرش الجنسي، والحث على الانتحار. وهذه الممارسات جميعها ناجمة عن حداثة وسائل التواصل الاجتماعي وعدم مسايرة التشريع القانوني للتطور التكنولوجي الحاصل، وبالتالي وجود فجوة بين الممارسة والتشريع المقنن لها.

ويشير خالد مصطفى، في دراسته "المسؤولية الجنائية لناشري الخدمات التقنية ومقدميها عن سوء استخدام شبكات التواصل الاجتماعي"[13] إلى أن تلاقي تكنولوجيا الاتصالات والحاسب الآلي مع تطور وسائل التواصل الاجتماعي قد أدت إلى ازدياد معدلات جرائم تقنية المعلومات، الأمر الذي يفرض على سلطات التحقيق وأجهزة العدالة الجنائية تحديات ومخاطر كبيرة، تتطلب اتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة لمواجهة هذه المخاطر والحد منها، ومن أبرزها: سرقة الهوية،

والإعلانات الوهمية، والنصب والاحتيال، كما تمثل وسائل التواصل الاجتماعي فرصة حقيقية للشرطة لجمع الاستدلالات عن الجرائم، فمن خلال تحليل محتوى وسائل التواصل الاجتماعي يمكن تحديد العلاقة بين المشتبه فيهم والجرائم الناشئة عن استخدام هذه الوسائل.

أشارت دراسة فيلا سيبا "مستقبل شبكات التواصل الاجتماعي" (Ville Seppä, The Future of Social Networking", 2008)،[14] إلى صعوبة تقييم الاحتياجات المستقبلية لمستخدمي الشبكات أو التنبؤ بالابتكارات الجديدة التي لا يعلم عنها أحد شيئاً حتى الآن. علاوة على ذلك، هناك تحديات ينبغي النظر فيها من أجل حماية شبكات التواصل الاجتماعي من الحظر أو التقييد. وبعض هذه التحديات سببت مشكلات بالفعل للشبكات، مثل مشكلات الأمن. وفي المستقبل قد تزداد هذه المشكلات سوءاً. ومع ذلك، فإن الابتكارات الحالية توضح أن شبكات التواصل الاجتماعي في تطور مستمر، وأن مستقبلها ما زال مفتوحاً وإمكاناتها لا حدود لها.

وقالت دراسة "دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير"[15] التي قدّمتها الدكتورة بشرى جميل الراوي: إن مواقع التواصل الاجتماعي

وسائل يستخدمها من يشاء لنشر الأخبار، ولا تمثل هذه المواقع العامل الأساسي للتغيير في المجتمع، ولكنها أصبحت عاملاً مهماً في تهيئة متطلبات التغيير عن طريق تكوين الوعي. ورأت الدراسة أن التغيير السياسي الحقيقي لم يولد في الإنترنت، بل في الشارع، وجاءت وسائل التواصل الاجتماعي مكملة له.

مع أخذ ما توصلت إليه الدراسات السابقة في الاعتبار، فإن هذه الدراسة تسعى إلى التعمق في رصد تأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي بأشكالها وأدواتها وأبعادها كافة، الإيجابية والسلبية، مع تسليط الضوء على الجدل البحثي المثار حول هذه التساؤلات، ثم تنفرد بكونها تحاول إثارة نقاش علمي حول الأنماط المستقبلية لهذه الوسائل، ومن ثم بلورة رؤى استشرافية حول حدود التأثيرات المتوقعة لها مستقبلاً، فضلاً عن محاولة الرد على السؤال الذي يتردد كثيراً داخل أروقة البحث حول مسارات التفاعل في هذا المجال داخل معادلة المواطن/ الدولة، واتجاهات العلاقة بين الطرفين في ظل صعوبة التوصل إلى يقين بحثي يقطع بأن مردود وسائل التواصل الاجتماعي يصب في مصلحة أي من الطرفين بشكل مطلق.

وسائل التواصل الاجتماعي: المفاهيم والدور

تُعرَّف وسائل التواصل الاجتماعي أو شبكات الإعلام الاجتماعي (Social Networks) بأنها مواقع (websites) أو تطبيقات أخرى (Applications) مخصصة لإتاحة القدرة للمستخدمين للتواصل فيما بينهم من خلال وضع معلومات، وتعليقات، ورسائل، وصور،... إلخ.[16] وبالتالي، يغطي مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي المستخدم في هذه الدراسة جانب البرمجيات والتطبيقات (Software)، ولا يغطي جانب الأدوات المستخدمة (Hardware) كالأجهزة المختلفة من الحواسيب المكتبية والنقالة واللوحية والهواتف الذكية وتقنيات الاتصالات، مع ملاحظة أن التقدّم التقني المتسارع في الأدوات وإمكاناتها يُعتبر من أهم العوامل الحاكمة لانتشار وسائل التواصل الاجتماعي وظهور الابتكارات المتتالية في مثل هذه الوسائل.

وقد أكد كثير من الخبراء التقنيين أن وسائل التواصل الاجتماعي تسيطر في الوقت الراهن على نحو 71٪ من السوق الإعلامية والاتصالية عالمياً.[17] ولكل وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي خصائصها ومميزاتها وتفردها في نقل المحتوى المطلوب بثه، ولكنها جميعاً تتفق في سمة واحدة، هي القدرة على تحقيق التواصل بين البشر دون حدود مكانية أو زمنية أو

قيود على الحرية، وكذلك إمكانية نقل محتوى أي رسالة، سواء كانت مرئية أو صوتية أو مكتوبة. ومعظم وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الخاصة بها يمكن الوصول إليها من أي مكان في العالم، بعد أن توافرت شبكة الإنترنت خطياً ولاسلكياً وعبر الأقمار الاصطناعية (Satellite) على مستوى الكون، وكذلك بعد انتشار الهواتف النقالة الذكية والكمبيوترات اللوحية وغيرها من وسائل التكنولوجيا الحديثة التي تتيح الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي. وقد أكد الرئيس الأمريكي باراك أوباما قدرة وسائل التواصل الاجتماعي على التأثير في مختلف القضايا في خطابه عن حالة الاتحاد يوم 25 يناير 2011، حيث قال: "نحن أمة من الفيسبوك وجوجل".[18] والرئيس أوباما يعني أن الشعب الأمريكي يعتمد في حياته اليومية على وسيلتي: الفيسبوك للتواصل مع الآخرين، وموقع جوجل للمعرفة والمعلومات والتجارة والدعاية والإعلان، ومن ثم يقصد أن الأمة الأمريكية تعتمد على أحدث معطيات العصر من التقنيات بما يؤثر في القضايا والموضوعات التي تهم الرأي العام الأمريكي.

كذلك، يجب ملاحظة أن مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية يعتبر من وجهة نظر بعض الباحثين أضيق من مفهوم أعمّ، وهو مفهوم الإعلام الاجتماعي (Social Media) الذي يُعرَّف بأنه

المواقع والتطبيقات التي تتيح للمستخدمين أن يُنشئوا أو يقدموا للغير محتويات معينة، أو أن يشاركوا في التواصل الاجتماعي.[19] وبناء على ذلك، يصنف بعض هؤلاء الباحثين الإعلام الاجتماعي إلى ستة أنواع، من بينها وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك كما يأتي:[20]

النوع	أمثلة	التوصيف
وسائل التواصل الاجتماعي Social Networks	Facebook, LinkedIn, Google+	خدمات تتيح للمستخدم التواصل مع آخرين يشاركونه اهتمامات وخلفيات مشابهة. وهي عادة ما تتكون من نبذة عن المستخدم (Profile)، وأساليب مختلفة للتفاعل مع المستخدمين الآخرين، وإمكانية تكوين جماعات (Groups).
مواقع المفضَّلات Bookmarking Sites	Delicious, Stumble Upon	خدمات تتيح للمستخدم إدارة روابط مواقع وموارد مختلفة على الإنترنت وحفظها وتنظيمها، وعادة ما تتيح للمستخدم "وضع علامة" عليها لتيسير البحث ومشاركة الآخرين فيها.
الأخبار الاجتماعية Social News	Digg, Reddit	خدمات تتيح للمستخدمين أن يضعوا مواد إخبارية متنوعة أو روابط لمقالات خارجية، وتسمح لبقية المستخدمين بالتصويت عليها. وتمثل عملية التصويت لُبّ التواصل الاجتماعي، حيث يتم تسليط الضوء على المواد التي تحصل على أعلى الأصوات. وبالتالي، يقرر المجتمع المواد التي يمكن للمزيد من الأفراد رؤيتها.

النوع	أمثلة	التوصيف
المشاركة الإعلامية Media Sharing	YouTube, Flicker, Pinterest	خدمات تتيح للمستخدمين رفع وسائط إعلامية مختلفة، كالصور والأفلام أو مشاركة الغير فيما يرفعونه. وتتيح معظم هذه الخدمات إمكانات أخرى مثل وضع نبذة عن المشارك، وإمكانية التعليق من الآخرين، وإمكانية التصويت على المحتوى.
التدوين متناهي الصِغَر Microblogging	Twitter	خدمات تركز على "تحديثات – Updates" قصيرة تتاح لأي شخص مشترك للحصول على التحديث.
المدونات والمنتديات Blog Comments and Forums	Worldpress	تتيح للمشاركين وضع آرائهم و/ أو فتح باب التعليق على موضوعات معينة.
البريد الإلكتروني E-mail	Hotmail, Gmail, Yahoo	توجد أنواع متعددة للبريد الإلكتروني، وأصبح الوسيلة الرئيسية للتواصل بين البشر والشركات والمؤسسات الحكومية والخاصة وهو يوفر إمكانية إرسال رسائل وصور وملفات رسمية وفيديو... إلخ

ولكننا نرى أن هناك قواسم مشتركة عديدة ترأب الاختلافات المفترضة بين هذه التصنيفات، وتجمع الكثير منها ضمن مسمى "وسائل التواصل الاجتماعي". وقد كان لوسائل التواصل الاجتماعي أدوار مؤثرة في حياة المجتمعات العربية، ومن أهم هذه الأدوار الآتي:[21]

- سهولة التعارف والتواصل بين البشر، فقد حققت وسائل التواصل الاجتماعي قفزة مجتمعية في التعارف والاتصال بين الشباب العربي.

- إبراز الفردية وانعدام الوصاية في الاختيار والتعبير والنشر، حيث يستطيع أي شخص أن يستخدم وسائل التواصل الاجتماعي دون أي وصاية في طرح آرائه وأفكاره، ويتلقى التعليقات عليها ويناقش أصحابه فيها.[22]

- أضحت وسائل التواصل الاجتماعي ملاذ الأقليات والمستضعفين، فبعض الأقليات في الدول العربية استطاعت أن تستفيد من الفراغ الافتراضي، وأنشأت صفحات إلكترونية بأعداد كبيرة في كل وسائل التواصل الاجتماعي لشرح مطالبها وما تتعرض له من اضطهاد، الأمر الذي دفع بكثير من المنظمات الدولية إلى الاهتمام بهذه الأقليات والدفاع عنها، وكذلك حال الفئات التي شعرت بالظلم الاجتماعي، ومن أهم الأمثلة على ذلك وجود كمٍّ هائل من الصفحات على وسائل التواصل الاجتماعي تعبر عن الأقباط في مصر أو الأكراد في العراق أو عرب الأهواز في إيران أو المسيحيين في سوريا.

- نشر الوعي، والسهولة والسرعة في تداول المعلومات فبعض المدونات والمنتديات توفر معلومات عن القضايا والموضوعات المثارة مثل الأحداث السياسية التي تجري في دول الشمال الإفريقي مثل

تونس ومصر وليبيا والمغرب، وكذلك في اليمن، بل إنها تتيح الفرصة لتلقي أسئلة والإجابة عنها، وتعمل وسائل التواصل الاجتماعي في هذه الحالة مثل طريق ذات اتجاهين، تضم من ينشر المعلومة ومن يستفيد منها، مع تبادل الأدوار.

- صقل المعرفة وزيادة الثقافة، من خلال التواصل مع ثقافات جديدة وأخرى غير معروفة، وكذلك، فإن النقاش الذي يدور في فلك وسائل الاتصال يصقل المعرفة.

- التسلية والترفيه؛ لأن ثراء مواقع التواصل الاجتماعي وتنوع ما تبثه من أفلام وفيديوهات وموسيقى وأغانٍ يوفر الفرصة للتسلية والترفيه.

- التجارة الإلكترونية، حيث تقوم شركات كثيرة بعرض منتجاتها على وسائل التواصل الاجتماعي، كما أن للأفراد دورهم في الترويج لبعض السلع أيضاً.

- التعبير عن الذات، فمعظم وسائل التواصل الاجتماعي تعكس رؤية صاحبها وتعبر عن شخصيته واهتماماته وأفكاره وطموحاته.

- الإدمان الإلكتروني مع تدني الإحساس بالوقت والمكان، إذ إن تعـدد وسائل التواصل الاجتماعي وتنوعها يؤديـان إلى حـدوث تقـارب أو انجـذاب بـين المسـتخدمين، ومـن ثـم يتوقـف الشـعور بـالزمن والإحساس بالوقت فيستمر الشخص في التواصل بحيث لا يستطيع أن يترك متحدثيه لبرهة، بل قد تصيبه أعراض الإدمـان مـن صـداع وتأثر في الرؤية إذا لم يحقق التواصل المنشود ولفترات زمنية طويلة، أو يمكن أن يحدث العكس، بمعنـى أن يشـعر المسـتخدم بالملـل وعـدم الرغبة في التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي بسبب عدم توافقـه مع ما يتداول من آراء ووجهات نظر عبر هذه الوسائل.

- الجرائم الإلكترونيـة، فقـد أتاحـت التطـورات السـريعة في وسـائل التواصل الاجتماعي والروابط التي توفرهـا شـبكة الإنترنـت تنـامي حجم الجرائم الإلكترونية،[23] وقد تنوعت هذه الجرائم بصورة كبـيرة فأصبح منها جرائم مالية وثقافيـة وسياسـية واقتصـادية وجنسـية،[24] مثـل الاحتيـال والنصـب عـبر هـذه الوسـائل مـن خـلال تقمـص شخصيات وهمية أو التحرش الجنسـي بالأطفال وغير ذلك.

- الحضور الدائم للمستخدم، مرئياً ومسموعاً ومكتوباً، حيـث تتـيح وسـائل التواصـل الاجتماعـي إمكانيـة بـثّ أي محتـوى دون قيـود

أخلاقية أو مجتمعية أو قانونية، فالـذي يمتلـك وسـيلة للـربط عـلى شبكة الإنترنت يستطيع الاستفادة من خدمات وإمكانـات وسـائل التواصل الاجتماعي في بـث فيـديو أو صـور أو وثـائق أو يتحـدث إليهـم.

- كسـر احتكار الدولة لوسـائل الإعـلام، فقـد اسـتطاعت وسـائل التواصل الاجتماعي بما وفرته من قنوات اتصـال وإعـلام متعـددة وذات إمكانات بث متطورة، وما توافر لها من حرية إعلامية للبـث المرئي أو المسموع أو النشـر لـلآراء والأفكـار دون تـدخل الدولـة وأجهزتها المعنية، كسـر القيود التي تفرضـها الـدول عـلى وسـائل الإعـلام بهـدف بث المحتوى الـذي ترغـب في أن يتلقـاه الـرأي العـام.

لقد أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي "منبر من لا منبر لـه"، فكلّ من لا يملك القدرة على الظهور في وسـائل الإعـلام المختلفـة أو يعتلي أي منبر إعلامي، يستطيع بث ما يريـد ليسـتقبله عـدد كبـير مـن متابعي وسائل التواصل الاجتماعي، كـما أضـحى المسـتخدم "مراسـلاً إعلامياً"، سواء في النقل المباشـــر للصـورة مـن مكـان الحـدث نفسـه والأخبار الفورية أو في التعبير عن مواقفه تجاه الأحداث الجارية، ومـن

ثم التأثير في الرأي العام أو على الأقل تثقيفه حيال قضايا وموضوعات معينة ولذا، فإن هناك مواقع شخصية متنوعة تجري متابعتها بأعداد هائلة، فضلاً عن أن وسائل التواصل الاجتماعي تقوم ببثّ فوري وسريع ومتتالٍ من الصعب أن تجاريها فيه وسائل الإعلام المرئية من جانب، كما أنها تعد وثيقة حية على الأحداث من جانب آخر، ويمكن أن يتابعها آلاف المشاهدين، بل الملايين وقت حدوث أي طارئ من جانب ثالث.

المؤشرات الإحصائية لأهم وسائل التواصل الاجتماعي

وفقاً للتوجه الراهن، هناك خمسة مواقع عالمية ضمن وسائل التواصل الاجتماعي تعتبر الأكثر شهرة ونمواً في عدد المستخدمين، وهي: فيسبوك (Facebook)، وهو موقع التواصل الاجتماعي الأكثر شهرة منذ ظهوره في عام 2003. ويليه تويتر (Twitter)، وهو موقع التدوين المتناهي الصغر، الذي يسمح لمستخدميه بكتابة "تغريدات" بحد أقصى نحو 140 حرف للتغريدة الواحدة، وظهر الموقع عام 2006 . وجوجل بلس (+Google)، الذي دشَّنته شركة جوجل العالمية في عام 2011 كمنافس لفيسبوك، وتعمل على تكامله مع خدمات أخرى تقدمها

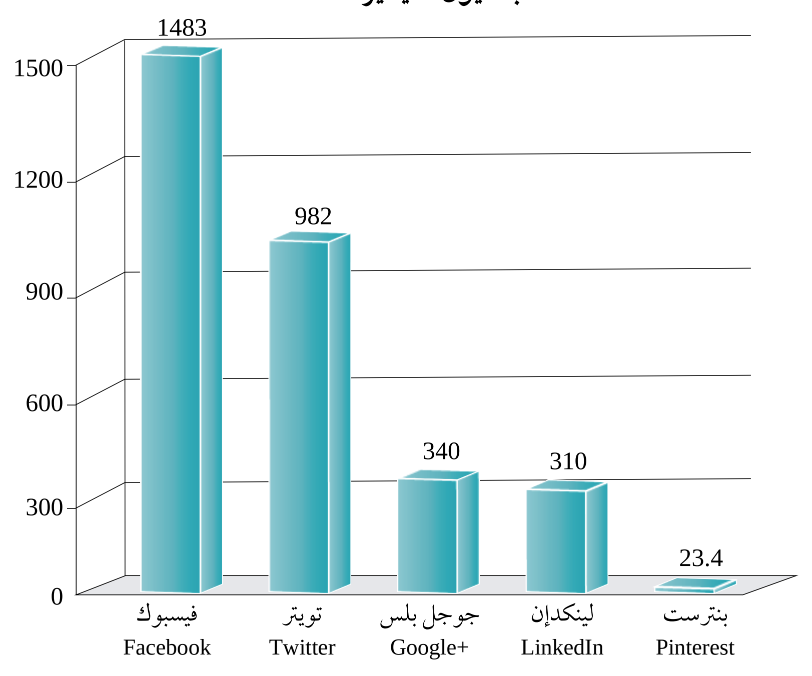
كالبريد الإلكتروني،... إلخ. والثالث لينكدإن (LinkedIn)، الذي تأسس في ديسمبر 2002 وبدأ التشغيل في 5 مايو 2003 ويُعتبر موقعاً للتواصل الاجتماعي، ولكن على مستوى احترافي مهني، ويهدف إلى ربط المشاركين في الاهتمام بفئات متنوعة من الوظائف والأعمال. وأخيراً، بنترست (Pinterest)، الموقع الذي أطلق عام 2010 ويعتبر الأكثر نمواً في مجال المشاركة الإعلامية، ويتيح خدمة تشارك الصور بين المستخدمين وفقاً للاهتمامات والهوايات،... إلخ.

وبناء على إحصاءات المستخدمين لهذه المواقع في يناير 2013، بلغ عدد مستخدمي فيسبوك عالمياً (1.483) مليار مستخدم، يليه تويتر بنحو (982) مليون مستخدم، ثم جوجل بلس بنحو (340) مليون مستخدم، ثم لينكدإن الذي بلغ عدد مستخدميه (310) ملايين، وأخيراً بنترست بنحو (23.4) مليون مستخدم، وذلك كما يظهر بالشكل رقم (1).[25]

الشكل (1)

عدد المستخدمين لأشهَر وسائل التواصل الاجتماعي

(بالمليون – يناير 2013)



المصـدر: تقديرات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية وفق نمـو معـدلات استخـدام وسائـل التواصـل الاجتماعـي، وكـذا ما تـم نشـره مـن إحصـاءات فـي موقــع (Go-Gulf.com).

وتُعتبر هذه المواقع الخمسة الأعلى نمواً بين المواقع العالمية من حيث عدد المستخدمين النشـطين خـلال عـام 2012، حيـث تظهـر أرقـام نمـو

وسائل التواصل الاجتماعي ما بين الربعين الثاني والرابع أن موقع تويتر كان الأكثر نمواً بنسبة 40٪، يليه موقع فيسبوك بنسبة 33٪، فموقع جوجل بلس بنسبة 27٪، ثم موقع لينكدإن بنسبة 21٪، وأخيراً موقع بنترست بنسبة 13٪ تقريباً.[26]

وتشير إحصاءات عام 2012، إلى أن واحداً من بين كل سبعة أشخاص من إجمالي سكان العالم يستخدم وسائل التواصل الاجتماعي، وفقاً لما أعلنه مارك زوكربرج مؤسس "فيسبوك" في الرابع من أكتوبر 2012 بمناسبة تخطي عدد مشتركي فيسبوك حاجز المليار مستخدم نشط في ذلك التاريخ، فقد أرسل زوكربرج رسالة خاصة للمستخدمين الذين انضموا إلى موقعه حديثاً، وشكرهم على دعمهم، كما تعهد بالعمل على تحسين الموقع متمنياً ضم ما تبقى من سكان العالم إليه. وقد نشر موقع فيسبوك وقتذاك إحصاءات جديدة، ورد فيها أنه منذ إطلاق الموقع عام 2004 حظيت مشاركات المستخدمين والصفحات بأكثر من 1.13 تريليون "إعجاب" وشهد أكثر من 140 مليار صداقة، وتم تحميل 219 مليار صورة. وإذا كانت بعض المؤسسات البحثية المعروفة تشير إلى وصول عدد مستخدمي موقع فيسبوك في العالم نهاية يناير 2013 إلى نحو مليار ونصف المليار

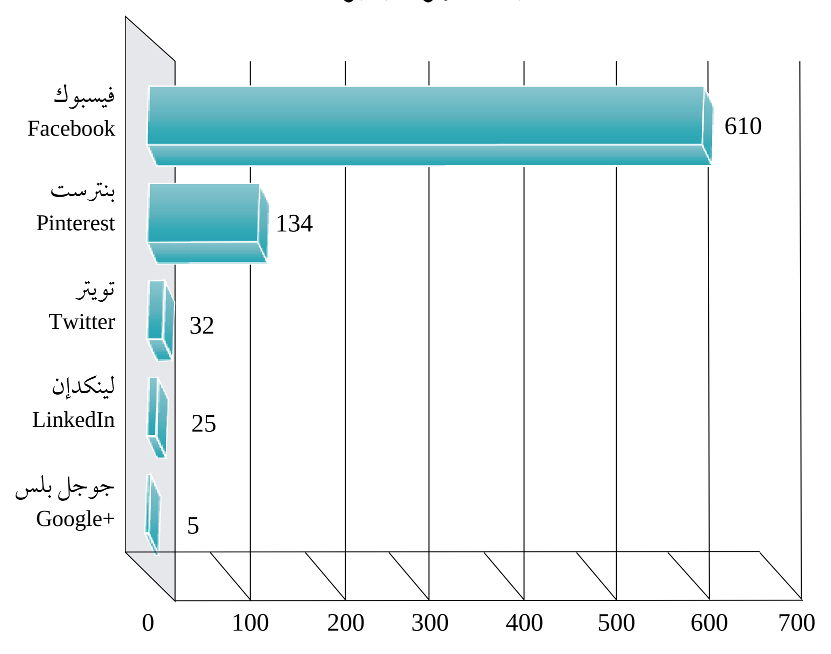
مستخدم،[27] فإن هذه الأرقام مرشحة للزيادة بوتيرة أكثر تسارعاً خلال المدى المنظور، وتؤكد تقارير أخرى مثل تقرير "كلية دبي للإدارة الحكومية"، أنه لم تظهر أي دلائل تشير إلى تباطؤ انتشار وسائل التواصل الاجتماعي وشعبيتها، سواء على المستوى العالمي أو في المنطقة العربية حتى الآن، مؤكدة أن نحو 55٪ من مستخدمي فيسبوك يدخلون يومياً إلى حساباتهم، في حين يدخل نحو 350 مليون مستخدم على فيسبوك باستخدام الهواتف المحمولة.[28]

أما من حيث متوسط الوقت الذي يقضيه المستخدم خلال الشهر الواحد على المواقع المذكورة، فقد جاء موقع فيسبوك في المركز الأول بنحو 610 دقائق شهرياً، يليه موقع بنترست بمتوسط 134 دقيقة، فتويتر (32 دقيقة)، ثم لينكدإن (25 دقيقة)، وأخيراً جوجل بلس (5 دقائق)، وذلك كما يظهر في الشكل رقم (2).[29] أما بالنسبة إلى موقع "يوتيوب" فنجد أن أكثر من 800 مليون مستخدم يدخلونه كل شهر، حيث تتم مشاهدة 4 مليارات فيديو كل شهر، ويتم تحميل 72 ساعة فيديو على اليوتيوب كل دقيقة، ونحو 70٪ من استخدامات اليوتيوب تأتي من خارج الولايات المتحدة.[30]

الشكل (2)

المتوسط الزمني للمستخدم الواحد لوسائل التواصل الاجتماعي

(دقيقة/ شهر - يناير 2013)



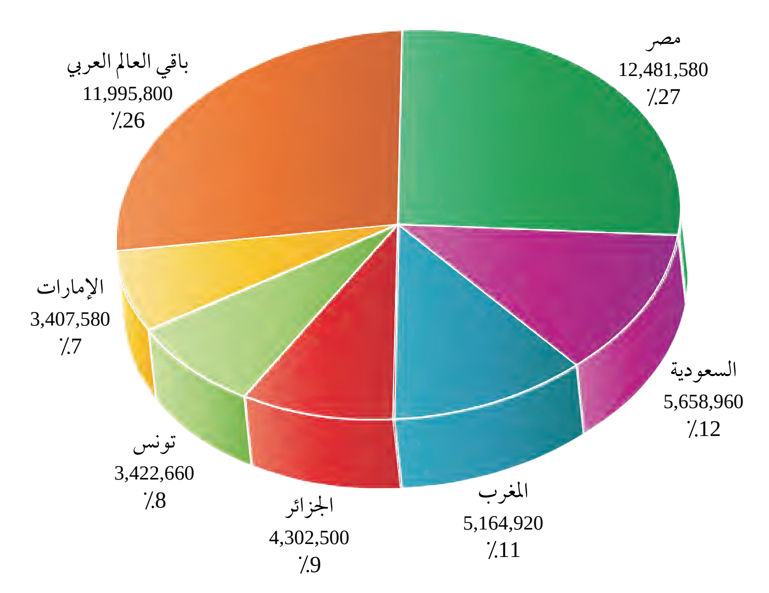
المصـدر: تقديرات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية وفق نمـو معـدلات استخـدام وسائـل التواصـل الاجتماعـي، وكـذا ما تـم نشـره مــن إحصـــاءات في موقــع (Go-Gulf.com).

أمّا بالنسبة إلى العالم العربي، فتشـير أحـدث الإحصـاءات الخاصـة بعدد مستخدمي موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، إلى أن عددهم قد بلغ 46.4 مليون مستخدم تقريباً في فبراير 2013. ومن حيث العدد، جـاء

المستخدمون في مصر بالمرتبة الأولى بنحو 12.5 مليون مستخدم، أي ما يزيد على ربع المستخدمين في العالم العربي كلّه. تلاهم المستخدمون من المملكة العربية السعودية المقدَّر عددهم بنحو 5.7 مليون، بنسبة 12٪ من المستخدمين في العالم العربي، ثم المغرب (5.2 مليون)، فالجزائر (4.3 مليون)، فتونس ودولة الإمارات العربية المتحدة (نحو 3.4 مليون) لكلّ منهما، وذلك كما يتضح من الشكل رقم (3).[31]

الشكل (3)

عدد مستخدمي فيسبوك في العالم العربي (فبراير 2013)



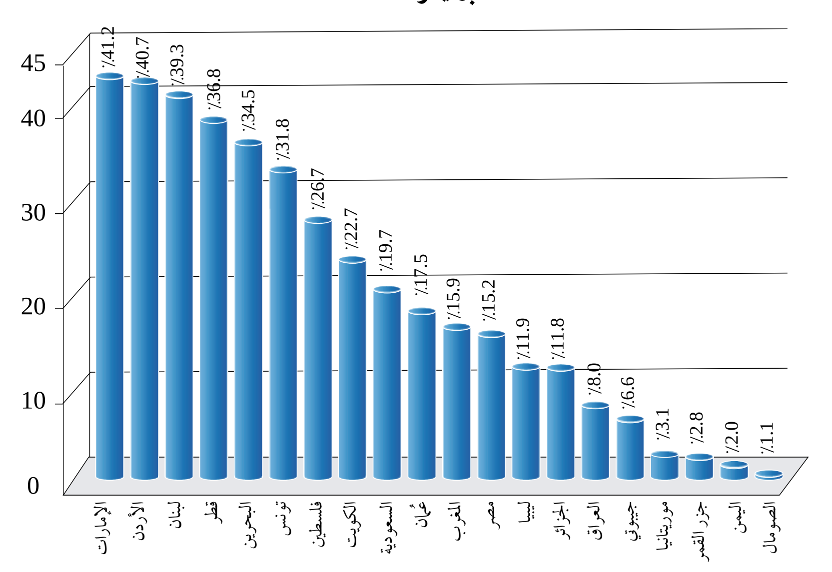
المصدر: socialbakers.com.

يلاحظ أنه مع الأخذ في الاعتبار تباين أحجام السكان بين الدول العربية، فإن إحصاءات كثافة استخدام فيسبوك بين السكان تبلغ أقصاها في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث النسبة (41.2٪)، يليها الأردن (40.7٪)، ثم لبنان (39.3٪)، فقطر (36.8٪)، ثم البحرين (34.5٪)، وذلك كما يتضح من الشكل رقم (4).[32]

الشكل (4)

الدول العربية وفقاً لنسبة مستخدمي فيسبوك للسكان

(فبراير 2013)

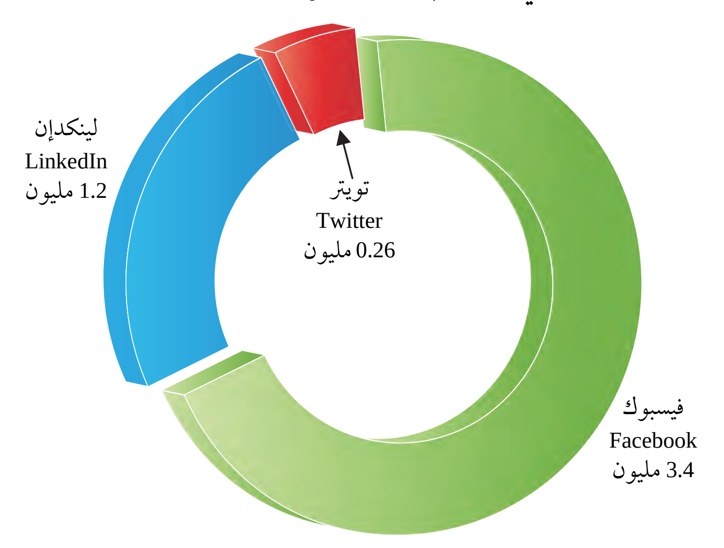


المصدر: إحصاءات المستخدمين من "socialbakers.com"، وإحصاءات السكان من "صندوق النقد الدولي".

أما بالنسبة إلى استخدام موقع تـويتر، فقـد خلـص تقريـر الإعـلام الاجتماعي العربي (يوليو 2012)، إلى وجـود نحـو 2.1 مليـون مسـتخدم نشط لموقع تويتر في العـالم العـربي في نهايـة يونيـو 2012. وقـد بلـغ عـدد التغريدات من العالم العربي نحو 172.5 مليـون تغريـدة في شـهر مـارس 2012 فقط، ما يجعل المتوسط اليومي للتغريدات 5.75 مليون تغريـدة، أو ما يعادل 3993 تغريدة كل دقيقة، أي نحو 67 تغريدة كل ثانية.[33]

وكمثال عـلى الـدول العربيـة الأكثـر نشـاطاً في اسـتخدام وسـائل التواصل الاجتماعي، تأتي دولة الإمارات العربية المتحدة في المركـز الأول عربياً في نسبة مستخدمي موقع فيسبوك، بنسبة 41.2٪ مـن السـكان، أي ما يقدَّر بنحـو 3.4 مليـون مسـتخدم. كـما تـأتي الأولى أيضـاً بالنسـبة إلى استخدام موقع "لينكـدإن"، بنسـبة 14.8٪ مـن السـكان، أي نحـو 1.2 مليون مستخدم. أما بالنسبة إلى تويتر، فيستخدمه 3.25٪ من السـكان.[34] وتعتبر دولة الإمارات العربيـة المتحـدة كـذلك إحـدى أعـلى خمـس دول عربية من حيث نسبة التغريدات، حيث قُـدِّر عـدد التغريـدات الصـادرة منها خلال شهر مارس 2012 بنحو 15.5 مليـون تغريـدة،[35] أي بمعـدل يزيد على نصف مليون تغريدة يومياً، أو ست تغريدات كل ثانية.

الشكل (5)
عدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي الرئيسية في دولة الإمارات العربية المتحدة



المصدر: إحصاءات مستخدمي فيسبوك ولينكدإن من (socialbakers.com) (تاريخ الدخول: فبراير 2013). أما إحصاء تويتر فمأخوذ من تقرير الإعلام الاجتماعي العربي، كلية دبي للإدارة الحكومية، يوليو 2012.

سمات عصر وسائل التواصل الاجتماعي

يتصف عصر التواصل الاجتماعي التقني الذي يعيشه العالم حالياً بانتشار "الشعور بالذاتية"، وقدرة الفرد على التأثير في عالم مفتوح، من خلال وسائل تعبير منخفضة التكاليف وواسعة الانتشار، كما يتسم بالتنوع "اللامتناهي" في الرسائل الإعلامية والمحتوى الإعلامي،[36] وبأنه قادر على انتهاك حقوق النشر والملكية الفكرية، ويسمح بارتكاب الجرائم عن بُعد، ويزيد تعقيد منظومة الأمن الإلكتروني، ويشجع الروابط العابرة للحدود، فالفرد على اتصال بالعالم الخارجي دون أن ينتقل من مكانه، وعندما تختفي المسافة "يصبح للأفكار أجنحة"[37] حيث تسهل مشاركة الآخرين في الأفكار، الأمر الذي ينعكس على السلوك الفردي والجماعي.

كما أن الفضاء الإلكتروني يزيد من فرص الابتكار والإبداع سواء في النواحي الإيجابية أم السلبية، ويدفع الفرد إلى بناء منظومته التفاعلية بلا حدود زمنية ومكانية، ومن ثم ينتقل عبر المكان والزمان دون مغادرة محل إقامته وكأنه "رحالة افتراضي"، يبحر في مختلف الاتجاهات والثقافات، ويرى على بعد مسافات تربو على ملايين الكيلومترات.

وقد برزت سمات وخصائص مميزة لعصر التواصل الاجتماعي التقني بمختلف وسائله، التي أسهمت بشكل مباشر وغير مباشر في إحداث تغييرات بنيوية أفقياً ورأسياً، في مجالات عدة:

- وجود علاقات طردية بين الفرد والحرية ووسائل التواصل الاجتماعي، فكلما زادت حاجة الفرد إلى الحرية زادت حاجته إلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وازداد ارتباطه بها، والعكس صحيح، فكلما زادت حرية الاستخدام في وسائل التواصل الاجتماعي ازداد عدد مستخدمي هذه الوسائل، بل ازداد ارتباطه بوسيلة التواصل الاجتماعي التي أصبحت نافذته على العالم، ومن ثم نجد في الدول الغربية ازدياد استخدام الفرد لوسائل التواصل الاجتماعي عنها في الصين مثلاً.

- ازدياد الوعي السياسي بين المواطنين بصورة غير مسبوقة، حيث إن التواصل بين مستخدمي المواقع يوفر الفرصة للنقاش ويتيح مزيداً من الفهم للقضايا والموضوعات السياسية المثارة، وخاصة في ظل وجود خبرات متنوعة بين مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي من مثقفين وسياسيين وأكاديميين وأناس عاديين، فعلى سبيل المثال، بلغ عدد مستخدمي بعض صفحات موقع فيسبوك في مصر خلال ذروة الاحتجاجات ضد نظام الرئيس السابق محمد حسني مبارك

أرقاماً لافتة، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى صفحة "كلنا خالد سعيد"[38] [شاب مصري من مدينة الإسكندرية توفي في يونيو 2010، واتهمت أجهزة الأمن المصرية بالتسبب في قتله، الأمر الذي أدى إلى اندلاع موجة غضب شعبية وردود أفعال من منظمات حقوقية داخل مصر وخارجها، وحفز مقتله حركة الاحتجاجات الشعبية التي بلغت ذروتها في يناير 2011] التي أسسها الناشط السياسي وائل غنيم في يونيو 2010، وبلغ عدد أعضائها أكثر من 350 ألف عضو، واستطاعت أن تضع قضية الشاب خالد سعيد في بؤرة الأحداث العامة في مصر خلال ذروة الاحتجاجات.[39]

- يرى بعض الباحثين أن وسائل التواصل الاجتماعي بات لها أثرٌ واضح في تشجيع المواطنين على المشاركة السياسية، حيث توفر هذه الوسائل الفرصة لمزيد من الفهم لحقوق المواطنة، وتعمق إدراك المواطنين لقضاياهم ، بينما يرى آخرون أن هذه الوسائل تسهم في نشر الشائعات والمعلومات السياسية المغلوطة، وتجعل الشباب أسير فكرة "الاحتجاج الإلكتروني" عوضاً عن الإسهام الإيجابي الفعال في خدمة وطنهم.

- ازدياد دور المؤسسات الإقليمية والدولية في تشجيع المواطنين على المشاركة في صنع السياسات العامة لدولهم، ما يزيد من تأثير هذه المؤسسات

في السياسات الداخلية للدول، حيث برز دور "أكاديميـة التغيـير" في قطر، وكذلك "المعهد الوطني الديمقراطي" (National Democratic Institute) و"المعهد الجمهوري الدولي" (International Republican Institute) الأمريكيَّين في تدريب الشباب العـرب وتشـجيعهم عـلى المشاركة السياسية في دولهم، وأسلوب القيـام بالتظـاهرات السـلمية ومواجهة قوات الأمن وتوثيق أسـاليب معاملتهـا للمتظـاهرين، بـل واستفزاز هذه القوات واستدراجها لاستخدام العنف ثم توثيق ذلك والتشهير بها من أجل كسب التعاطف داخلياً وخارجياً. وقد كشـف تقرير لجنة تقصـي الحقائق التي شكلتها وزارة العدل المصـرية حـول التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني في مصـر عن تقديم الجانـب الأمريكـي 65 مليـون دولار لـمنظمات عـدة تحـت شـعار "تطـوير الديمقراطيـة" منهـا 40 مليـون دولار لمعهـد الحـزب الـديمقراطي ومعهد الحزب الجمهوري، وذلك بالإضافة إلى تمويـل مـنظمات غـير حكوميـة تابعـة لـدول سـلوفاكيا وبولنـدا والتشـيك تعمـل داخـل مصـر،[40] كما كشف التقرير عـن حصـول جماعـة "أنصـار السـنة" في مصـر على دعم يبلغ 296 مليون جنيه تحـت مسـمى "تبرعـات" مـن جهات قطرية وكويتية خلال شهر فبراير 2011.[41]

- تأثُّر الوعي السياسي لدى مستخدمي الإنترنت بتناقل الخبرات والدروس المستفادة بين مواطني الدول، بعضهم ببعض، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ولعل نقل خبرات المتظاهرين التونسيين في التعامل مع قوات الأمن خلال فترة الاحتجاجات الشعبية إلى نظرائهم المصريين عبر وسائل التواصل الاجتماعي يعد برهاناً قوياً على هذا الأمر، كما يلاحظ أن الشعارات الاحتجاجية التي رفعت في ميادين عربية عدة كانت متشابهة إلى حد بعيد، وكان يضفي عليها أحياناً طابعاً مغايراً باستخدام لهجات محلية، إلا أن الشعارات ظلت تحمل المضمون نفسه والرسالة ذاتها التي ترددت في أرجاء أخرى من العالم العربي.

- ازدياد قوة المجتمع المدني،[42] حيث اتخذ من وسائل التواصل الاجتماعي منصة للانتشار وممارسة دوره العابر للقيود المحلية التي تضعها بعض الحكومات والسلطات على أنشطة هذه المؤسسات في داخل الدول، كما تنامى ارتباط الشباب بهذه المؤسسات ورغبتهم في بناء علاقات معها للدفاع عن قضاياهم وتبنّي وجهات نظرهم.

- استفادةُ الشركات والمؤسسات من وسائل التواصل الاجتماعي (مثل شركات الطيران، والتأمين، والبنوك، والمؤسسات الاستثمارية

والعقارية، وبيع السيارات... إلخ)، سـواء في تنشـيط مبيعاتهـا، أو في تحسين صورتها الذهنية ودعمها عبر أداء الدور المنوط بهـا أو المتوقـع منها على صعيد المسؤولية الاجتماعية،[43] حيث باتت معظم المؤسسات تتعامـل مـع وسـائل التواصـل الاجتماعـي بشـكل آني للتعـرف إلى اتجاهات الجمهـور حيالهـا، ولـدعم أنشـطتها الترويجيـة والتسـويقية والخدمية، وتعزيز صورتها النمطية، فضلاً عـن الاسـتفادة مـن تـأثير هذه الوسائل التي تعتبر قناة اتصال مؤثرة في الشباب وصغار السـن. فعلى سبيل المثال لم تتوقف قنوات التواصل الاجتماعي بـين مهرجـان دبي للتسوق والجمهور، وتنوعت هذه القنوات بتنوع فئات الجمهور، وجـرى تحـديثها لتواكـب التطـورات التقنيـة الحديثـة، حيـث تـرى "مؤسسة دبي للفعاليات والترويج" أن وسائل التواصـل الاجتماعـي هي الأنسب لتمثل همـزة الوصـل بينهـا وبـين الشـباب مـن جمهـور المهرجان، حيث تمكنها مـن تـرويج تجـاري وبيـان أنشـطة المهرجـان والتعرف إلى احتياجـات الزائـرين، كـما تسـتخدم المؤسسـة وسـائل التواصل الاجتماعي في إقامة المسابقات مثل مسـابقة مـزاد المهرجـان على موقع الفيسبوك، أما موقع إنستجرام فهو يسهم في دعـم الجانـب الخاص بالصورة في المهرجان من خـلال مسـابقات التصـوير، وعـلى موقع تويتر تقـدم المؤسسـة تحـديثات يوميـة للمعلومـات والأخبـار

والأنشطة اليومية المتعلقة بالمهرجان، ووضع ما بين 10 إلى 15 رسالة رئيسية وتحديثاً يومياً.[44]

- التصنيف أو الترتيب لبعض المشاهير من الساسة والفنانين والأدباء والرياضيين ورجال الأعمال، وكذلك ترتيب المؤسسات من حيث الشهرة والانتشار أمورُ باتت تتم وفق معايير عدة، من ضمنها عدد الأشخاص الذين زاروا موقع الشخصية أو المؤسسة على أي من وسائل التواصل الاجتماعي أو أظهروا الإعجاب به، وذلك مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الأمور قابلة للتلاعب بها، حيث إن بعض الأشخاص يستخدمون حسابات وهمية من أجل زيادة معدلات الدخول والإعجاب في صفحات معينه، بل قد تتم هذه العملية في بعض الأحيان بشكل تجاري واسع النطاق لمصلحة شركات ومؤسسات تسعى إلى تحسين صورتها ورفع مكانتها الترويجية من خلال الإيحاء بزيادة عدد الزائرين لموقعها أو المعجبين بمنتجاتها. وكمثال لما سبق، فإن مواقع التواصل الاجتماعي تنشر كل فترة إحصاءات حول ترتيب بعض المشاهير وفق عدد الأشخاص الذين يزورون مواقعهم في وسائل التواصل الاجتماعي، وفي نهاية عام 2012 نجد أن أشهر الرياضيين هو كريستيانو رونالدو يتابعه أكثر من

7.851 مليون شـخص عـلى اليوتيـوب، وأكثـر مـن 49.949 مليـون شخص على الفيسبوك، وأكثر من 13.775 مليون شخص على تويتر، أما الذي يليه في الترتيب فهو ليونل ميســي يتابعـه أكثـر مـن 4.152 مليون شخص على اليوتيوب، وأكثر من 38.474 مليون شخص على الفيسبوك، وأكثر من 15.558 مليون شخص عـلى تـويتر، ثـم ديفيـد بيكهام يتابعه أكثر من 147.565 ألف شخص على اليوتيـوب، وأكثـر من 21.337 مليون شخص على الفيسـبوك.[45] أمـا مشـاهير الفنـانين فنجد المغنية الأمريكية روبين ريانا فينتي (ريهانا) لـديها 59.6 مليـون متابع على الفيسبوك، و23.8 مليون متابع على تـويتر، وأكثـر مـن 28 مليون متابع على اليوتيوب، ما يجعلها في صـدارة قائمة نجوم وسائل التواصل الاجتماعي، تليها الليدي غاغا فلديها 53 مليون متـابع عـلى الفيسبوك، وأكثر من 28 مليون متابع على تـويتر، و19 مليـون متـابع على اليوتيوب،[46] بينما بلغ عـدد متـابعي الشـاب جاسـتين بيـبر 45.8 مليون شخص على الفيسبوك، وأكثر من 34.5 مليـون شـخص عـلى تويتير.[47] أما بالنسبة إلى السياسيين فقـد جـاء في تقريـر أعـده مجلـس السياسات الرقمية، صـــدر في ينـاير 2013، أن 75٪ مـن السياسـيين يستخدمون موقع تويتر إما بصفتهم الشخصية وإما الرسـمية، حيـث

123 من أصل 164 زعيماً يستخدمون تـويتر حتـى نهايـة عـام 2012، بينما كان العدد لا يتجاوز 69 زعـيماً في نهايـة عـام 2011، وهـي نقلـة نوعية تؤكد أهمية وسائل التواصل الاجتماعـي في السياسـة الدوليـة، ويشير التقريـر إلى أن أكثـر الـزعماء السياسـيين شـعبية عـلى وسـائل التواصل الاجتماعي هو الرئيس الأمريكي باراك أوباما الـذي وصـل عدد متابعيه على تويتر في 19 فبراير 2013 إلى أكثر من 27.367 مليون شخصاً، في حين أن الرئيس الفنـزويلي السـابق هوجـو شـافيز يحتـل المرتبة الثانية بين أكثر القادة السياسيين شعبية عـلى وسـائل التواصـل الاجتماعي حيث بلغ عدد متابعيه أكثر مـن أربعـة ملايـين شـخص، والثالث هو رئيـس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون حيث بلغ عـدد متابعيه نحو 2.25 مليون شخـص.[48]

وسائل التواصل الاجتماعي وتطور إمكانات إدخال البيانات

على مدى العقود القليلـة الماضـية طـرأ تغيـير طفيـف عـلى طريقـة تفاعلنا مع أجهزة الكمبيوتر، التي اعتمدت بشكل أساسـي عـلى "لوحـة المفاتيح" و"الفأرة" كأداتين أساسيتين لإدخال البيانات، ولم نشهد سـوى بعض الاستثناءات القليلة، كان أبرزها عندما أدخلت شـركة "أبل" تقنية

شاشة اللمس (Touch Screen) إلى سوق المستهلك من خلال أجهزة "آيفون" في عام 2007،[49] ولكن حالياً تنتشر الكثير من الأفكار المبتكرة، التي من شأنها أن تغير طريقة تفاعلنا مع الأجهزة الإلكترونية بسرعة كبيرة، فهل بدأت نهاية عصر "لوحة المفاتيح" (Keyboard) و"الفأرة" (Mouse)؟

مؤخراً عندما أعلنت شركة "مايكروسوفت" الإصدار الثامن لبرنامج التشغيل "ويندوز"، أشارت إلى أن مستقبل الحوسبة سوف ينطوي على التفاعل مع أجهزتنا بطرق تعجز عنها "لوحة المفاتيح" و"الفأرة".

وفيما يلي عرض لأبرز تقنيات وسائل إدخال البيانات التي يجرى العمل على تطويرها:

1. تقنية تتبع الحركة

أهم ما يميز هذه التقنية أنها صممت للاستجابة مباشرة للسلوك البشري القائم بدلاً من أن تتطلب تعلم مهارة جديدة. وقد عملت كل من شركة "سوني" وشركة "مايكروسوفت" على تطوير هذه التقنية

التي دخلت سوق المستهلك من خلال أجهزة الألعاب عـام 2006 (مثـل بلاي ستيشن وإكس بـوكس)، وحققـت شـــركة "مايكروسـوفت" مـن خلالها نجاحاً منقطع النظير ورقماً قياسياً في تسويق جهـاز إلكـتروني، وفي عام 2011 أطلقت "مايكروسوفت" مجموعة أدوات تطـوير جهـاز تتبّـع الحركة "Kinect" لنظام التشغيل "ويندوز 7"، الذي يسمح للمصـممين بتطوير الجهاز للحصول على مشـروعات مبتكـرة، فقامـت مجموعـة مـن الطلاب في معهد "ماساتشوستس للتكنولوجيا" بتصميم برنـامج "جافـا سكريبت" يسمح للمستخدم بالتنقل بين مواقع الويب بمجرد اسـتخدام الإيماءات، والبرنامج يعمل بصورة أكثر تميزاً مع الخـرائط ثلاثيـة الأبعـاد وبرامج الرسم، ومن ضمن الاستخدامات العملية العديدة لهذا الجهاز تم تصميم عربة تسوق تتبع المتسوق في المتجر، وتمكّـن المتسـوق مـن تعـرف ثمن مشترياته، وإتمام عملية الدفع دون الحاجة إلى التوجه إلى المحاسـب. إلا أن الجهاز لا يزال بحاجة إلى مزيد من التطوير لأنـه يفتقـر إلى عنصـــر الحركة الانسيابية، كما أن الإيماءات يجب أن تكون مبالغاً فيها وبعيدة عـن الشاشة مسافة كافية.

كما قامـت شـــركة ليـب موشَـن "Leap Motion" بتطـوير جهـاز استشعار الحركة الخاص بهـا، الـذي يسـتخدم منهجـاً جـدياً لاستشـعار

الحركة يمتاز بأنه أكثر دقة من الأجهزة الأخرى، بالإضافة إلى صغر حجمه، وإمكانية إنتاجه بتكلفة منخفضة، وقد لاقى استحساناً كبيراً في الأوساط الأكاديمية والتجارية.

2. تقنية تتبّع النظرات Gaze Tracking

قامت الشركة السويدية توبي للتكنولوجيا "Tobii" بتطوير تكنولوجيا تتبّع نظرات العين، التي تستخدم كاميرات الأشعة تحت الحمراء لتعقّب عيون المستخدم وتنفيذ الأوامر، والجهاز الذي تعمل الشركة على تطويره، يمكن من خلاله التحكم بسطح المكتب لنظام التشغيل "ويندوز 8"، وتصفح الويب، واختيار الروابط بمجرد التحديق بها، وكذلك تمرير الصفحات إلى أسفل بمجرد أن يقوم المستخدم بمتابعة القراءة باتجاه أسفل الصفحة.

3. تقنية تمييز الصوت

برغم أن تقنية التحكّم من خلال تمييز الأوامر الصوتية عرفت من خلال أجهزة الهاتف المحمولة، فإن السنوات القليلة الماضية شهدت اهتماماً كبيراً بتطوير واجهات التحكّم الصوتي، بفضل جهاز "Kinect" أصبح من الممكن الحديث إلى جهاز التلفزيون وأجهزة الألعاب، وتكامل

الجهاز مع نظام "ويندوز 8" سيوفر إمكانـات متميـزة لتطـوير تطبيقـات هذه التقنية في المستقبل القريب، وعنـد إطـلاق هـاتف "آي فـون S4" في عام 2011، قامت شـركة "أبل" بتضمين الجهـاز مسـاعداً رقميـاً يسـمى "سيري" الذي يـتم الـتحكّم بـه مـن خـلال الأوامـر الصـوتية، ولـدى "جوجـل" تطبيقـات يـتم الـتحكّم بهـا مـن خـلال الصـوت، وتتميـز الإصـدارات الجديدة من هذه التطبيقات (مثل آي فـون S5) بأنهـا تقـوم بأكثر من مجرد تقديم معلومات رداً على سؤال، فهي تقوم على مـرّ الزمـان بتطوير بيانات عن المستخدم تمكّنها من تقديم اقتراحات يُعتقد أنها مفيـدة له، كما أن شـركة "سامسـونج" قامـت بإضـافة نظـام "صـوت S" عـلى الهواتف التي تنتجها، ومـن المواصـفات الرئيسـية التـي حـددتها شـركة "إنتل" على أجهزتها المحمولة الحديثة، تقنية تعـرّف الكـلام، ومـن أكثـر أنظمة تمييز الصوت تطـوراً نظـام تمييـز الأصـوات "دراغـون ديكتيـت" (Dragon Dictate) الذي طورته شـركة "نيوانس" (Nuance)، وبالتالي لا شك في أن هذه التكنولوجيا ستصـبح جـزءاً محوريـاً مـن تفاعلنـا مـع الأجهزة في المستقبل القريب، والتحـدّي الرئيســي الـذي تواجهـه هـذه التقنية لفك رموز التعليمات البرمجية الصوتية أنه يجب التعامل مع العديـد من العوامل في أثناء ترجمة مدخلات المستخدم.

4.الحوسبة التي يمكن ارتداؤها Wearable Computing

في عام 2012 طرحت "جوجل" مشروعها الخاص بالنظارات التفاعلية التي تعرض المعلومات للمستخدم بصيغة HUD (Head-Up Display) وهي تختلف عن التقنية المستخدمة في السينما ثلاثية الأبعاد، حيث تعرض المعلومات على العدسة مباشرة، ويكون بإمكان المستخدم الذي يرتدي النظارات استقبال رسائل البريد الإلكتروني التي يمكن تنشيطها وقراءتها بالنظر إلى رمز محدد بطريقة تستخدم تقنية تتبّع حركة العين، والرد عن طريق الأوامر الصوتية دون الحاجة إلى الهاتف المحمول أو شاشة الكمبيوتر، ويمكن للمستخدم تتبّع خرائط "جوجل"، والتقاط الصور ونشرها على الشبكات الاجتماعية، وتلقي المكالمات الهاتفية، ومن المتوقع أن تكون النماذج الاستهلاكية لهذه النظارات متاحة للمستهلك عام 2014.

5. تقنية التحكّم بواسطة العقل Mind Control

هذه التقنية تَعِد بإمكانية استخدام قوة العقل وحدها للتحكم في البيانات والتعليمات التي يتلقاها جهاز الحاسب، وبالرغم من أن تعقيدات

هـذا النظــام هائلــة، فـإن الفوائـد المحتملـة مـن نجاحـه هائلـة أيضـاً، وستؤدي إلى تغيير أسلوب حياتنا، حيث سنشهد أسلوباً لم نألفه مـن قبـل في التحكّم بالأدوات، وتعمـل على تطوير هذه التقنية شـركة كيوتك مون (Chaotic Moon) التي تأسست في كاليفورنيا عام 2010، وهي الشـركة التي طورت عربة التسوق المزودة بنظـام "كينيكـت" (Kinect). المبـادئ الأساسية لهذه التكنولوجيا بسيطة نسبياً، وتعتمد على أننا عنـدما نفكـر في شيء فإن الـدماغ يخلـق أنماطـاً مـن النشـاط الكهربـائي، يمكـن تسـجيلها باستخدام سماعات خاصة، ومن ثم تترجم هذه الأنـماط إلى أوامـر يتعرفهـا نظام الحاسب وينفذها. إن تمييز هذه الأنماط الدماغية يشبه تمييز الكـلام مـن حيث إن لكل إنسان نمطاً مختلفاً، ولذلك فهذه التقنية كما تقنية تمييز الصوت بحاجة إلى تطوير قدرة تعرّف النمط الفردي لحل مسائل عدم التوافق.

وأخيراً، إذا نظرنا إلى علاقتنا مع أجهزة الحاسـب وكيـف تطـورت بشكل كبير في فترة قصيرة نسبياً، فسنجد أنه ليس مستبعداً أن يـأتي اليـوم الذي نستغرب فيه كيف أننا كنا نسـتخدم "لوحـة المفـاتيح" و"الفـأرة"، ولكن على المدى القصير ربما سـتختفي "الفـأرة" أولاً، وتسـتمر "لوحـة المفاتيح" لمدة أطول.

تأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي

يستهدف هذا المحور رصد التأثيرات التي أفرزتها، ولا تزال، وسائل التواصل الاجتماعي في مختلف نواحي الحياة وصعدها، وذلك من أجل الوقوف على مدى أهمية هذه الوسائل وحدود تأثيرها في توجيه الرأي العام وتشكيل القناعات والاتجاهات لدى مختلف الشرائح العمرية للمستخدمين.

1. التأثيرات السياسية لوسائل التواصل الاجتماعي

قد تثبت شبكة الإنترنت أنها قوة أو وسيلة تغيير أكثر فاعلية من بقية الوسائل الإعلامية، مع أن ذلك يقتضي مزيداً من الوقت؛ نظراً إلى المحدودية النسبية للوصول إلى الإنترنت في أغلب دول الشرق الأوسط على وجه التحديد، حيث إن طبيعة الشبكة التفاعلية من شأنها إيجاد بيئة فكرية تفتح المجال أمام التغيير السياسي، إذ بإمكان الإنترنت أن تولد ضغوطاً سياسية؛ لأنها هي نفسها ذات طبيعة ديمقراطية قادرة على تحقيق المشاركة الشعبية، حيث لا توجد قيود أو محددات أو حجر على حرية التعبير على الإنترنت من ناحية، بالإضافة إلى أن طرح الآراء السياسية على وسائل التواصل الاجتماعي تدفع أعداداً كبيرة وهائلة من المتابعين

لتبنيها من ناحية أخرى، الأمر الذي قد يدفع الحكومات إلى تغيير سياستها لتتناسب مع متطلبات الرأي العام من ناحية ثالثة. لذلك فإن على أنصار التغيير السياسي ألا يخاطروا بالمشاركة الفعلية في التظاهرات التي تحدث، بل يمكنهم بدلاً من ذلك أن يحدثوا ضغطاً سياسياً افتراضياً لا يستهان به باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي؛ حيث يمثّل الحصول على المعلومات، ونشرها دون واسطة أو رقابة، ديمقراطيةً معلوماتية. وبما أن الحرية متاحة للجميع، بصرف النظر عن نياتهم ومقاصدهم، فإن انتهاكها من وجهة نظر أي طرف يظل وارداً. وإذا كانت وسائل التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت قد أدت دوراً بارزاً في إشعال فتيل الغضب الاحتجاجي الذي قاد في النهاية إلى إحداث تغيير سياسي في دول مثل مصر وتونس، فإن هناك وسائل التواصل الاجتماعي الأخرى أيضاً، التي تستخدم تكنولوجيا الاتصالات مثل الهواتف المحمولة الذكية، وقد أثبتت فاعلية استثنائية في حشد النشطاء عبر وسائل التواصل الاجتماعي الإنترنتية، وخاصة تويتر والفيسبوك، لتنظيم التظاهرات بنوعيها الافتراضي والحقيقي.[50] وإذا كانت وسائل التواصل الاجتماعي قد أسهمت في جعْلنا نعيش ما يمكن تسميته "حياة موثقة"، فإن من الضروري الإشارة إلى أن كل تقدم في وسائل الاتصال

ينطوي بالتبعية على تأثير هائل في الكيفية التي يجري بها التفاعل بين الجمهور ذاته من ناحية، وبين الجمهور والسلطة من ناحية ثانية.

لقد غيرت المطبعة والصحف طبيعة النقاش السياسي وقت ظهورها ثم أتاح الراديو والتلفاز في وقت لاحق، للقادة السياسيين إمكانية التحدث بشكل مباشر وحميمي إلى الجمهور، وعلى نحو مماثل تجري تأثيرات طريق المعلومات بسرعة هائلة في المجال السياسي، فللمرة الأولى أصبح بإمكان السياسيين متابعة ردود الأفعال الفورية على قراراتهم ومشاهدة استطلاعات الرأي الآنية حول تصريحاتهم، وبات الاقتراع في الانتخابات متاحاً عبر الإنترنت دون مخاطرة بحدوث تلاعب أو أخطاء، حيث تظل معدلات الأمان الإلكتروني أعلى بمراحل من احتمالات اختراق المواقع الإلكترونية المخصصة لهذا الغرض من جانب القراصنة الإلكترونيين "الهاكرز" (Hackers)، كما تغيرت وفقاً لذلك أنماط صناعة القرار السياسي تغيراً جوهرياً، وأنتجت وسائل التواصل الاجتماعي معطيات جديدة على مستوى تكوين جماعات الضغط السياسي وتشكيل الأحزاب وتحديد شعبيتها وتأثيرها نظراً إلى سهولة التشارك في الأفكار والآراء عبر مختلف وسائل التواصل الاجتماعي.[51]

والمفارقة في التأثير السياسي لوسائل التواصل الاجتماعي أنها تعمل عكس تأثيرات ما سبقها من وسائل الإعلام الفضائي، التي يرى بعض الباحثين أنها تسببت في تطوير نوع من المشاركة الجماهيرية السلبية التي دفعت الجمهور إلى الاكتفاء بصب اللعنات على الوضع العام، وفي الحالات القصوى الاكتفاء بالاتصال عبر الهاتف والمشاركة في برامج حوارية لتفريغ شحنات الغضب، أو ممارسة "الاحتجاج بالريموت كونترول"، بمعنى تجميد الفعل السياسي والاجتماعي الذي نتج جزئياً وبشكل غير مباشر عن كثافة البث الفضائي.[52]

وإذا كان بعض الباحثين يشيرون إلى دور الكتاب، على محدودية انتشاره، كوسيلة إعلام جماهيرية في نشر ظاهرة الإسلام السياسي في دول مثل مصر، حيث شهدت خلال فترات زمنية إقبالاً نسبياً من الجمهور على مؤلفات مرجعيات دينية ارتبطت بالتشدد والتطرف مثل أبو الأعلى المودودي، وسيد قطب،[53] فإن لنا أن نتخيل حدود التأثير المتوقع لوسائل التواصل الاجتماعي في نشر هذه الظاهرة وغيرها من الظواهر السياسية في ظل الانتشار الهائل لوسائل التواصل الاجتماعي وسماتها الفريدة مقارنة بالكتاب كوسيلة تقليدية نخبوية لنشر الأفكار.

ومن بين التأثيرات الملحوظة لوسائل التواصل الاجتماعي سياسياً أيضاً، تنامي عدوى التغيير وتناقلها عبر الحدود الجغرافية. وينبغي ألا نتجاهل تأثير التغيير في تونس على الوضع الداخلي في دول عربية أخرى مثل مصر وليبيا واليمن، حيث استفاد الشباب المصري عبر وسائل التواصل الاجتماعي، من تجارب نظيره التونسي في التعامل مع قوات الأمن وكيفية مواجهة قنابل الغاز ومعالجة المصابين. وقد لاحظنا كيف ترددت الشعارات ذاتها في ميادين عربية عدة بفعل لقطات مصورة تبادلها مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي، ولاسيما موقع "يوتيوب" الذي تحول في مرحلة من مراحل الأحداث في تونس ثم مصر وسوريا إلى وكالة أنباء نشطة توزع خدماتها المصورة على شبكات التلفزة الفضائية التي عجزت في أحيان كثيرة عن ملاحقة الأحداث أو حتى مجرد الوجود في بعض مواقع هذه الأحداث لعقبات لوجستية أو أمنية. كما يلاحظ أن التوظيف السياسي لوسائل الاتصال الاجتماعي قد وفر للكثير من حركات المعارضة في بعض الدول فضاءً رحباً لنشر الأفكار، وساعد هذا التوظيف في الترويج لهذه الحركات شعبياً، حيث بدا بعضها أكبر من حجمه الحقيقي وسط المجتمع بفعل نشاطه المكثف على شبكة الإنترنت، بل إن بعض هذه الحركات كان كياناً افتراضياً، وحصر وجوده داخل

الشبكة العنكبوتية.[54] فعلى سبيل المثال، جاء مولد حركة شباب "6 إبريل" ثم الانتشار الشعبي لها في مصر عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، وخاصة الفيسبوك،[55] أما "ائتلاف شباب ثورة الغضب" الذي ضم حركات معارضة مصرية عدة فقد ظل نشاطه محصوراً على وسائل التواصل الاجتماعي، برغم أن الحركات المنضمة تحت رايته قد يكون لها وجود فعلي وسط الجماهير.[56]

وغني عن القول إن وسائل التواصل الاجتماعي باتت بمنزلة قوة مجتمعية ضاغطة، لمصلحة مخططي السياسات وصانعي القرارات في العالم أجمع أو ضدهم، إذ بمقدور هذه الوسائل تهيئة "الحشود الجماهيرية" الإلكترونية الهائلة، تأييداً لأي قرار، أو رفضاً له، وبالتالي أصبحت لاعباً رئيسياً في المعادلات السياسية داخل الدول. ومن الأمثلة على ذلك مجموعات مشجعي الأندية الرياضية، المعروفة بـ"ألتراس"(Ultras) التي تتنادى وتتخاطب وتحشد قوتها وأعضاءها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وانتقل مسمى هذه المجموعات وطريقة عملها إلى دول أخرى، بثقلها ونفوذها وتأثيرها المتنامي من ميدان الرياضة إلى ساحة السياسة لتصبح رقماً صعباً في إدارة العملية السياسية في دول عربية عدة.[57]

ولا بـد مـن الإشـارة إلى التـأثير السياسـي لوسـائل التواصـل الاجتماعي، في دول متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، فقـد أظهـر اسـتطلاع لمركـز "بيـو" للأبحـاث أن 60٪ مـن الأمـريكيين البـالغين يستخدمون موقعي فيسبوك أو تويتر، كما أظهر الاسـتطلاع ذاتـه أن 39٪ من الأمريكيين البالغين أيضاً يسـتخدمون وسـائل التواصـل الاجتماعـي لغايات سياسية، مثل الاطلاع عـلى آراء المرشـحين للرئاسـة ومـواقفهم، والتفاعل فيما بيـنهم حـول قضـايا سياسـية وانتخابيـة.[58] وتشـير تقـارير إعلامية إلى أنه على الرغم من أن تكنولوجيا وسائل التواصـل الاجتماعـي لا تزال تعد حديثة العهد في السباقات الانتخابيـة الأمريكيـة فإنهـا باتـت توفر لملايين المستخدمين الاتصـال في اتجـاهين بعـد أن كانـت الحمـلات الانتخابية قبل عام 2008 تسـتخدم المواقـع الإلكترونيـة في اتجـاه واحـد، ولاسيما لجمع الأمـوال، كـما لجـأت الحمـلات إلى اسـتحداث تطبيقـات خاصة بالهواتف الذكيـة لتضـمن الوصـول إلى أكـبر عـدد مـن النـاخبين وجذب المتطوعين، والأهم من ذلك القدرة على جمـع التبرعـات.[59] ومـن هنـا يظهـر أن وسـائل التواصـل الاجتماعـي أحـدثت تغيـيراً جـذرياً في استراتيجيات الحملات الانتخابية التي لم تعد تعتمـد فقـط عـلى الأفـلام الدعائية الباهظة التكلفة والملصقات والمنشـورات والمقـالات والقنـوات التلفزيونية.

2. التأثيرات الاجتماعية لوسائل التواصل الاجتماعي

يعيش العالم في مجتمع ما بعد الصناعة أو ما بعد الحداثة، وهو مجتمع رقمي عالمي، أفرز بدوره ما بات يُعرف بالإنسان الرقمي (Digital Humans) والإنسان "الإنترنتي"، الذي يسأل نفسه ماذا سيحصل بعد؟ بدلاً من السؤال التقليدي: ماذا سنفعل؟[60] فقد أصبح النشاط الاتصالي تياراً مجتمعياً جارفاً لا يمكن لأحد أن يكون بمعزل عنه، وأصبح الإنسان أمام فيض من المعلومات والأفكار والمشاعر، بحيث يمكن القول إن "الوفرة الاتصالية" أصبحت أكبر ظواهر هذا العصر، وهذه الوفرة تشكل عبئاً على الإنسان في كثير من الأحيان، إذ يجد نفسه في مواقف محيرة ومربكة في كثير من الأوقات، ما يدفع الكثيرين إلى الانعزالية أو عدم الاكتراث بما يدور حولهم، أو إلى مزيد من الانشغال بالواقع، أو قد يصبحون في وضع غاضب؛ أي إن التأثيرات متباينة، بل متضاربة أحياناً، بل تتسم عادة ببرودة الانفعالات النفسية وضعف التأثر بالانتقادات وعدم الاستجابة للنصح والتوجيه مع ضعف التواصل اللفظي، ويطلق الأطباء النفسيون على هذا الوضع "الاغتراب" أو "الانطوائية". ففي حين يرى بعضهم أن ذلك التدفق الاتصالي الهائل إثراء لفكر الإنسان، يرى فيه آخرون انتهاكاً عقلياً وضغطاً نفسياً

واضطراباً عقائدياً.[61] وفي جميع الأحوال فإن التأثيرات الاجتماعية لوسائل التواصل الاجتماعية باتت واضحة في مختلف مجالات الحياة، لدرجة أن هناك من الباحثين من يميل إلى وصف المدونين ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بأنهم "مؤرخو العصر".[62]

والمؤكد أن من بين التأثيرات الاجتماعية الواضحة لوسائل التواصل الاجتماعي أن الفرد قد أصبح أكثر تحرراً بفضل المرونة المادية (Physical) والتقنية لهذه الوسائل، التي جعلت تداول المعلومات وتبادلها بين البشر في غاية السرعة، فقد تجاوزت التقنية، مدعومة برغبة الإنسان الفطرية في التحرر، هياكل الدولة التقليدية التي ترى في الفرد كائناً اتصالياً متقبلاً يقف تأثره داخل حدود ما يتأثر به المجتمع. ولكن الحاصل أن سلطة الفرد عبر وسائل التواصل الاجتماعي تزداد يومياً، ولاسيما في الدول النامية، وهذه السلطة ستصطدم، إن عاجلاً أو آجلاً، بكل محاولة لإعادة هيكلة وسائل الإعلام التقليدية وتنظيمها، فالهيكلة الكلاسيكية القديمة ستجابهها تحررية فردية تسعى إلى فرض نفسها، ليس في ملكية الوسيلة وتبادل المعلومات دونما إقصاء فقط، ولكن في التأسيس لمؤسسات فردية في الاتصال وإدارة مختلفة للمشهد الإعلامي أيضاً.[63]

في ضوء ما سبق، ضعفت أو تراجعت قوة العلاقات الاجتماعية التقليدية ما بين الأفراد لمصلحة العلاقات الافتراضية، وذلك مع إزالة الموانع الجغرافية والاقتصادية واللغوية للتواصل. فقد استطاعت وسائل التواصل الاجتماعي أن تُنشئ "مجتمعاً افتراضياً" حياً وتفاعلياً يتشابه في معظم الأحيان وفي كثير من سماته مع المجتمع الواقعي، حيث يمكن التواصل المستمر عن بعد دون عوائق ملموسة. وبالتالي، تتحول حياة الفرد تدريجياً لتكون قائمة على "التواصل الإلكتروني"، والعيش في "العالم الافتراضي"، وتكوين "الأسرة الافتراضية"، ضمن "المجتمع الافتراضي". وهذه العلاقات الجديدة العابرة للحدود تؤدي إلى ظهور قيم ومبادئ جديدة نتيجة للتداخل والتفاعل بين التقاليد والأعراف المحلية ونظيراتها الأجنبية، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى نوع من "عولمة" القيم والمبادئ التي تتبعها غالبية البشر، مع ظهور أقليات تقاوم مثل هذا التوجه تتجه أحياناً إلى التطرف في المقاومة.

ومن أهم الأمثلة على مثل هذه العلاقات الجديدة، مجموعة "أنونيموس – Anonymous" التي ظهرت عام 2003 وبدأت كمجموعة غير مترابطة تعيش في العالم الافتراضي من الأفراد المهتمين بالقرصنة الإلكترونية، وذلك للتواصل والتنافس في تطبيق "مقالب

إلكترونية". لكن هذه المجموعة تطورت بمرور الوقت لتنتهج مبادئ وقيماً معينة ترتبط بالحريات سواء الرقمية أو الفردية، وتقوم بعمليات قرصنة إلكترونية شديدة الخطورة دفاعاً عن هذه المبادئ، مثل هجومهم على موقع وزارة العدل الأمريكية ومواقع شركات ترفيه كبرى في عام 2012، اعتراضاً على ما اتُّخذ من إجراءات قانونية تجاه أحد أشهر مواقع تحميل ومشاركة الأفلام والأغاني (يوتيوب). كذلك، قدَّمت المجموعة الدعم الفني لعدد من الثورات العربية وحركة "احتلوا وول ستريت" من خلال اختراق مواقع حكومية. كما قامت بهجمات إلكترونية خطرة دعماً لمؤسس "ويكيليكس"، جوليان أسانج، بعد صدور قرار اعتقاله. ولعل من الدلائل على قوة تأثيرهم السياسي عالمياً، وخاصة بين الشباب، أن الحركات الثورية قد تبنَّت جزئياً شعارهم المميز، قناع "جاي فوكس – Guy Fawkes"، أو ما عرف إعلامياً بقناع "فنديتا – Vendetta".[64]

هناك تأثيرات لوسائل التواصل الاجتماعي في العملية التعليمية أيضاً في كل مكونات المنظومة التعليمية، وخاصة في مجال التعليم العام والجامعي، إذ أدّى التطور المتسارع في هذه الوسائل إلى آثار قوية في قطاع التعليم، حيث فتح مجالات واسعة لتيسير الوصول بالمواد التعليمية

للطالب، مع تغيير أسلوب تلقـي المعلومـة واختبـار مـدى الاسـتيعاب، وكذلك تسهيل العملية الإدارية، سـواء داخـل المؤسسـات التعليميـة أو خارجها.

ومن أهم التوجهات الراهنة في الفضاء الإلكتروني في مجال التعلـيم ظاهرة "الشبكات التعليميـة" (Educational Networks)، التـي تنـتهج أسـلوباً مماثلاً للشـبكات الاجتماعيـة في التواصـل، وأهمهـا: "السـبورة السوداء – BlackBoard"[65] و"الرغبـة في الـتعلم – Desire2Learn"،[66] التي تتيح إمكانية رفع المواد الدراسية على الشـبكة ليتـاح الوصـول إليهـا بواسطة المدرسين والطلاب، والتحاور بشـأنها بصـورة تماثـل مـا يـتم في وسائل التواصل الاجتماعي.

ومن بين أبرز التأثيرات الاجتماعيـة لوسـائل التواصـل الاجتماعـي أيضاً، تأثر اللغات، ومنها اللغة العربية بطبيعة الحال، إذ إن حالة التحـول العالمية نحو الخيار الرقمي تسهم بالضـرورة في تشكيل مستقبل اللغـات، باعتبار أن اللغة هي أداة التواصل على هذه الوسائل. وبات الحديث يتردد بين بعض الباحثين عن لغة دولية تتشكل من التشابه الكبير الـذي يتوالـد بين الذهنيات والأجيال والثقافات فـيربط المـدركات والعقـول وأدوات

التغيير، في "تنبؤات" لها تداعياتها الكبرى على الخصوصيات الثقافية واللغوية، ومن ثم يجد العالم نفسه أمام محاولات جادة تستهدف الاتفاق على لغة دولية تفرض نفسها على جميع الشعوب والعقول.[67] وعلى الخلفية السابقة تطرح تساؤلات حول مستقبل اللغة العربية. ويشير باحثون إلى أن تداعي الكثير من الآداب والفلسفات الخاصة باللغات والشعوب، يشير إلى موت لغات بنسب عالية في مواجهة انتشار اللغة الإنجليزية الكاسح أيضاً، ولكن الحقيقة أن اللغة العربية الفصحى لا تواجه تهديداً من انتشار اللغة الإنجليزية فقط، بل يمكن القول إن انتشار العامية العربية أو اللغة الدارجة هو التهديد الأخطر أو الآني على اللغة العربية الفصحى أيضاً، لدرجة أنه لا أحد يستطيع الجزم بما ستؤول إليه والمدى الزمني الذي ستبقى فيه مستويات المحافظة على تعلمها قائمة.

وقد عبّر بعض الباحثين عن قلقهم فعلياً من أن تواجه اللغة العربية الفصحى ولغات أخرى عديدة في عصر وسائل التواصل الاجتماعي مصير اللغة اللاتينية،[68] حيث تبقى بصفتها لغة مكتوبة تعيش مفرداتها وقواعدها إلى الأبد، لكنها في الوقت ذاته تبقى خارج الاستعمال، باعتبار أن اللغة العربية لغة تتمتع بسيادة دينية مطلقة تجعلها تعيش في المساجد

وكليات الشريعة وبعض الدوائر الضيقة الأخرى، وفي عيون الشعر والأدب، لكنها لا تمتلك المقدرة على فرض سيادتها هذه على اللسان، كما أنه لا سلطات سياسية واجتماعية وحقوقية وأدبية تحميها، فقد تحول المشهد اللغوي العربي في عصر وسائل التواصل الاجتماعي إلى أن تبقى للغة العربية الفصحى سيادتها الرسمية، في حين انتزعت "اللغة العربية العامية" سلطة الممارسة الفعلية، بل إنها تتطور وتستمد شرعيتها وقوتها تدريجياً من كثرة استخدامها في وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام التقليدي ونجاحها في استقطاب اللسان العربي.

إلى جانب ما سبق، هناك تأثيرات عدة لوسائل التواصل الاجتماعي منها تعميق الفجوة الثقافية والحوارية والتواصلية بين الأجيال، والمقصود ليس الفجوة بين الأجيال الراهنة فحسب، بل في المستقبل أيضاً، وستزداد الفجوة طردياً؛ أي كلما زادت قدرات وسائل التواصل الاجتماعي وإمكاناتها وعدد مستخدميها، ازدادت الفجوة بين كل جيل والذي يليه.

وأسهمت وسائل التواصل الاجتماعي كذلك في التمكين المعرفي للمرأة، وفي "التشبيك" بين الناشطات نسائياً، والمنظمات النسوية في

العالم، وكذلك داخل المجتمع الواحد، وكان لها دور مهمٌّ في تعزيز مقـدرة المرأة على إقامة علاقات اجتماعية خارج الأطر التقليدية. وبـذلك، تكـون هذه الوسائل قد أسهمت، من وجهة نظر العديد من البـاحثين، في تحريـر المرأة من القيود العائلية والمجتمعيـة،[69] بحيـث يمكـن القـول إن وسـائل التواصل الاجتماعي بتأثيراتها المتشعبة تحقق طموح رواد الدعوة إلى تحرير المرأة في المجتمعات العربية، وعلى رأسـهم يـأتي قاسـم محمـد أمـين رائـد حركة تحرير المرأة.[70]

وأدّت وسائل التواصـل الاجتماعـي دوراً كبـيراً ومهـماً في إحـداث تغييرات فارقة في تكوين الشخصية العربية، حيث أتاحت الحصـول عـلى المعلومات والتعبير عن الآراء والأفكار، ما شكّل عنصـراً إضافياً جديـداً لم يكن متاحاً في تكوين الشخصية، حيث بـدأ المواطنـون العـرب تحديـداً تذوق ما يمكن تسميته طعم "الحرية الإلكترونية" التي تقود بلا شـك في مرحلة ما إلى الانتقال نحو البحث عن الحرية من داخـل النطـاق الضـيق لوسـائل التواصـل الاجتماعـي إلى السـاحات والشـوارع.[71] وإذا كانـت المجموعات ذات الاهتمام المشترك تتواصل ضمن مجتمعات إلكترونية كما لو كانت مجتمعاً حقيقياً، فإن ذلك وحـده لا يكفـي لتوليـد قـيم المجتمـع التقليدي، القائمة على الولاء للمجتمع، والإحساس بالهوية المشتركة، كما

أن مفهوم المجتمع الافتراضـي نفسه يعمل في اتجاه معاكس لمفهوم سـيادة الدولة القائمة على حدود جغرافية تسـمح بمحاسـبة مـن يلحـق ضـــرراً بالمجتمع.[72]

وفيما يلي نتعرض لتأثيرات أخرى مباشـرة وغـير مباشـــرة لوسـائل التواصل الاجتماعي، بعضها سيحدث تأثيره بعد فترة زمنية تتوقف مدتها على اعتبارات عدة منها: عمـر المسـتخدم وطبيعتـه الشخصـية وتركيبتـه "العقائدية-النفسية"، وتشمل:

- التفكّك الاجتماعي: فقد أصبح الوقت الذي يقضيه مستخدم وسائل التواصل الاجتماعي خصماً من فترات التفاعل الاجتماعي المباشـر مع الأسـرة والمجتمع والأصـدقاء والأقارب، وكذلك ممارسة واجبـات المسـؤولية الاجتماعيـة تجـاه الآخـرين، ومـن ثـم تحـدث المفارقـة الاجتماعية الكبرى، حيث التقارب بين المتباعدين وإبعاد المتقاربين.

- تغيرّ منظومـة القـيم الاجتماعيـة: سـوف يجـري تعزيـز قـيم الفرديـة والشعور بالذات، وتراجع قيم المجتمع والنمو الاجتماعي والسـمات الانفعالية للفرد، في ظل تنامي الرغبة في الوحدة والعزلة وخاصة بين المراهقين والشباب، الأمر الذي سيزيد من انفصال الفرد عن مجتمعـه

ويقلل من شعوره تجاه معاناة الآخرين، ومن ثم عدم القدرة على تكوين صداقات.

- الانفصال عن الواقع والعيش في العالم الافتراضي: يرى مستخدم وسائل التواصل الاجتماعي عالماً متعدد الثقافات واللغات والمذاهب والأعراق، ما يجعله يعايش هذا العالم بكل حواسه، ومن ثم ينفصل عن الواقع، ويغرق في العالم الافتراضي الذي يعوضه عن الواقع بآلامه وأتراحه. بعبارة أخرى، يجد في العالم الافتراضي الأصدقاء والأحبة والأفلام والأغاني، ويستطيع أن يتوقف أو يستمر حين يشاء، ويمكنه المشاركة أو المتابعة متى أراد ذلك، ومن ثم لا يتحمل أي أعباء مادية أو نفسية جراء استخدامه وسائل التواصل الاجتماعي بخلاف الواقع الحقيقي.

- أرامل الإنترنت: لقد تم طرح هذا المصطلح على نطاق محدود برغم صدقيته، فالمدمنون على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي يعاني أزواجهم أو زوجاتهم غياب الشريك، وعدم قيامه بأي دور حقيقي في حياة أسرته، والمقصود بالترمل غياب الشريك في العلاقة الزوجية بوقوعه فريسة لإدمان استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وإذا كان الأرامل في الواقع لهم حقوق مجتمعية وقانونية،

فربما يكون لأرامل وسائل التواصل الاجتماعي، وهم "أرامل افتراضيون"، حقوق مجتمعية وقانونية في المستقبل أيضاً وقد تنشأ لذلك محاكم خاصة "للأرملة الافتراضية" بحيث يكون للمتخصصين في وسائل التواصل الاجتماعي دور قانوني وتشريعي، لذلك ربما يكون أحد شروط الزواج في المستقبل وضع قيود على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من أحد الزوجين وضمان تقاسم المسؤوليات الأسرية والاجتماعية. وقد كشفت الدراسة التي قام بها كل من الدكتور محمد سعيد والدكتور وجدي شفيق بكلية الآداب، جامعة طنطا، عن الآثار الاجتماعية للإنترنت على الشباب عن أن 50.07٪ من العينة يؤكدون أن وسائل التواصل الاجتماعي تؤثر سلبياً في الوقت الذي يتم قضاؤه مع أسرهم، ورأى 52.5٪ من العينة أن لوسائل التواصل الاجتماعي تأثيراً سلبياً في العلاقات الأسرية، بينما رأى 60.8٪ من العينة أن لها تأثيراً سلبياً في العلاقات مع الأقارب، حيث تقل بصورة كبيرة معدلات الزيارات الأسرية.[73]

- الإشباع والاحتياجات العاطفية: في ظل اندماج المستخدم مع وسائل التواصل الاجتماعي وزيادة الاعتماد عليها، ينتابه الشعور المستمر بصعوبة الاستغناء عنها، ومن ثم السعي إلى المزيد ليحصل على

الإشباع الشخصي والعاطفي، فيزداد ارتباطه بوسائل التواصل الاجتماعي عسى أن يصل إلى الإشباع العاطفي، وهو بالطبع أمر ربما يستحيل تحقيقه في الفضاء الإلكتروني، ما قد يؤدي به في النهاية إلى اضطرابات في السلوك، والجفاء في الواقع، وقد لا يستجيب لمتطلبات بناء أسرة، ومن ثم قد تزداد الأمراض النفسية ما بين الاغتراب والانطوائية والقلق النفسي.

- فقدان الرغبة في التغيير الذاتي: إن اتساع الفضاء الإلكتروني ونمو إمكانات وسائل التواصل الاجتماعي وأدوات استخدامها قد يُفقد الفرد الرغبة في تحسين حياته أو تغيير سلوكياته، حيث يسري داخله شعور عام بالرضا والقدرة على تكييف الظروف من حوله وفق ما يريد، ما يمكن أن نطلق عليه "الغبطة الافتراضية"، فالتواصل المستمر مع الآخرين لا يتيح للمستخدم فرصة الوقوف مع الذات ونقدها، بل تزداد رغبته في أن يظل كما هو، ويرى حياته بمنظار الرضا الافتراضي.

- ضعف الروابط الأسرية: حيث توجد علاقة عكسية بين الفترة التي يقضيها الأبناء في استخدام الإنترنت بشكل عام ووسائل التواصل الاجتماعي بصورة خاصة، وعلاقاتهم الفعلية والواقعية بإخوتهم

ووالدهم ووالدتهم، بل ربما يتم الاعتماد على هذه الوسائل للتواصل داخل البيت الواحد دون حاجة إلى الاتصال الشخصي.

- انتشار العقول الافتراضية: سيصبح محتوى وسائل التواصل الاجتماعي مسؤولاً عن صياغة عقول الشباب والمراهقين، وخاصة محتوى الفيسبوك الذي يعتبر ساحة للتعبير عن الخواطر والمشكلات والإحباطات والأحلام المستقبلية، لذلك ستطغى "الثقافة الافتراضية" بسلبياتها وإيجابياتها على تفكير صغار السن من الشباب، ومن ثم سيصعب التكهن بتصرفاتهم وسلوكياتهم على أرض الواقع.

- انتشار المجتمع الافتراضي: وهو المجتمع الذي يتكون من الأفراد الذين يتفاعلون ويواظبون باستمرار على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في العلاقة فيما بينهم دون ارتباط بثقافة أو مجتمع أو أسرة أو نطاق مكاني محدد.

- الانتقال من المطلق إلى النسبي: إن إبحار الفرد من ثقافة إلى أخرى عبر الفضاء الافتراضي يجعله يتناسى المسلَّمات والثوابت، فينتقل من المطلق في الحياة العامة إلى النسبي في الحياة الافتراضية.

- التأثر التراكمي والزمني: خلال فترة زمنية معينة يحدث للفرد ضعف في درجة الانفعال أو المناعة الإيجابية الذاتية تجاه ظواهر بعينها، فنتيجة لتعوّده مشاهدة محتويات وسائل التواصل الاجتماعي من أفلام ومقاطع فيديو، تتضمن عنفاً وجنساً ومخدرات وسرقة وتقمص شخصيات ولغة تخل بالقيم، فإن الفرد يصاب بالتبلد وعدم الإحساس واللامبالاة، فلا يتأثر بمشاهد الدماء أو العنف، ويرنو إلى التقليد الأعمى سواء في ممارسة العنف أو الجنس، وربما يتحول إلى مجرم دون أن يتأثر ذلك بسن معين أو تربية أو خلق ومبادئ، حيث قام صبي عمره 14 عاماً بقتل فتاة في هولندا عمرها 15 عاماً مقابل 1000 يورو، بعد أن طلب منه ذلك مراهقان تحدثا طويلاً مع الفتاة على الفيسبوك، وجرى قتل زوجين شابين في ولاية تينسي في الولايات المتحدة بعد أن قرر الزوجان قطع علاقتهما على الفيسبوك مع امرأة معاقة.[74] أما بشأن التأثير الزمني، فإن مستخدم وسائل التواصل الاجتماعي يزداد تفاعله مع الوسيلة كلما زاد استخدامه لها، فقد أوجدت الصحف، زمن القراءة، ثم أتت الإذاعة فأضافت زمن الاستماع، فقللت بعض الشيء من زمن القراءة. ثم جاء التلفاز فأضاف زمن المشاهدة، فقلل بعض الشيء من الزمنين السابقين، ثم أتى الحاسوب والشبكات المعلوماتية فأضافت زمن التصفح، أما

وسائل التواصل الاجتماعي فقد أضافت زمناً لا نهائياً؛ مرئياً ومسموعاً ومقروءاً.[75]

- ضعف تأثير الأسرة في سلوك الأبناء: إن معايشة الأبناء، وخاصة في سن المراهقة، لشبكات التواصل الاجتماعي تجعلهم أقل تأثراً بقيم الأسرة، وتضعف إدراكهم لتوجيهات الآباء، ومن ثم يتراجع تأثير الأسرة في سلوك هؤلاء الأبناء، وفي المقابل يزداد تأثير المجتمع الافتراضي والأسرة الافتراضية.

- التغير المعرفي: حيث برز تعميق الهوة بين الأكثر معرفة والأقل معرفة عند استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، فالعلاقة طردية بين من يملك المعرفة ويستخدم أياً من وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يستطيع من لديه معرفة وخبرة أن يستخدم بصورة مكثفة ومؤثرة وسائل التواصل الاجتماعي، بينما العكس صحيح.

- تراجع وتيرة التفكير والإبداع: يؤدي استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لفترات طويلة إلى تغلب وتيرة الكلام والمشاهدة والمتابعة للمحتويات المختلفة على وتيرة التفكير والإبداع الحقيقي، ومن ثم ربما نواجه في المستقبل حالة من "الإبداع الافتراضي"، حيث سيعتمد

الفرد على التكنولوجيا والبرامج والتطبيقات التي توفرها في تطوير المحتوى الذي يبثه عبر وسائل التواصل الاجتماعي كأحد مرتكزات الإبداع في هذا الوقت.

- الاعتماد المتبادل العابر للحدود: توفر وسائل التواصل الاجتماعي الفرصة لأعضاء الأسرة للاتصال العابر للحدود لأخذ الرأي والمشورة والنصيحة في أمور شخصية ربما لا تتناسب مع التقاليد والأعراف المجتمعية، إلا أنها عادةً ما تتناسب مع ظروف المتصل وحديثه، ما سيزيد في المستقبل من مسألة الاعتماد المتبادل العابر للحدود، ومن ثم تغيير بعض الأنماط التقليدية المتعارف عليها لحل المشكلات الأسرية.

- كسر عزلة المسنين: إن الظروف التي يمر بها المسن تسمح له بوقت كبير يمكن استخدامه في التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي من دون عناء وبذل مجهود كبير أو إرهاق جسدي، ما سوف يكسر عزلة المسن، ويسمح له بامتداد اجتماعي افتراضي يكون بديلاً لنقص تواصله الاجتماعي مع أقربائه وأسرته، ويضيف إلى عمره زمناً جديداً ومعارف جديدة. فالمسن يركن عادة إلى السكون ويجلس في مكانه لمدد طويلة، لذلك فإن توافر وسيلة إلكترونية تسمح له

باستخدام شبكة الإنترنت والاستفادة من خدمات مواقع التواصل الاجتماعي ستدفعه حتماً إلى الاتصال بمستخدمي هذه الوسائل، فهو أمر لا يرتبط بسن معين أو شخص محدد، ما سيمكنه من بناء شبكة جديدة من المعارف والأصدقاء ويكسر من عزلته الاجتماعية، بل ربما يكون ذلك حافزاً له على تعلم معارف جديدة والإطلال على ثقافات أخرى، الأمر الذي يضيف إلى عمره وزمنه وربما يحميه من أمراض فقدان الذاكرة أو الزهايمر.

- إلكترونية العلاقات والروابط الاجتماعية: تسمح وسائل التواصل الاجتماعي بتقديم المواساة والتهنئة العابرة للحدود وكذلك العابرة لمحيط الأسرة، وهو ما سيقلل من الحاجة إلى القيام بالواجبات الاجتماعية في المستقبل ويزيد من احتمال الاعتماد على "إلكترونية العلاقات".

- ظاهرة الانتحار: تناولت الصحف العربية والأجنبية حوادث انتحار لبعض مستخدمي الفيسبوك من الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 14 و25 عاماً، بل إن الهيئة الفيدرالية الروسية قد أغلقت مئات مواقع التواصل الاجتماعي المروجة "للانتحار"، ما يشير إلى وجود دور لوسائل التواصل الاجتماعي في نشر الاكتئاب الذي يدفع

بصاحبه في النهاية إلى الانتحار، وهو أمر يؤثر في الدور الذي يجب أن تقوم به الأسرة والمجتمع للتوعية والرقابة على الشباب والمراهقين لمعالجة هذه الظاهرة ومنع انتشارها في المستقبل.[76]

3. التأثيرات الاقتصادية لوسائل التواصل الاجتماعي

تستخدم الشركات في الوقت الراهن وسائل التواصل الاجتماعي للدعاية والتسويق وللوصول إلى العملاء المحتملين، بصورة يمكن أن تخرج حتى الشركات الصغيرة الحجم من نطاق المحلية إلى النطاق الإقليمي وحتى العالمي. ووفقاً لتقرير معهد "ماكينزي" العالمي عن الاقتصاد الاجتماعي الصادر في يوليو 2012، فإن نحو 70٪ من الشركات تستخدم التقنيات الاجتماعية، ونحو 90٪ منها أقرّت أنها حققت بعض المكاسب في الأعمال من استخدام هذه التقنيات. كذلك، قدّر التقرير أنه يمكن رفع الأعمال في قطاعات أربعة رئيسية بما يراوح بين 900 مليار و1.3 تريليون دولار من خلال استغلال وسائل التواصل الاجتماعي، حيث إنه يمكن التأثير من خلال "التسوق الاجتماعي" في قرارات تخص ثلث الإنفاق الاستهلاكي.[77]

وتعدّ الولايات المتحدة الأمريكية مثالاً على ذلك، حيث يشير تقرير أصدرته "جلوبال إيدج" إلى أن مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي أضافوا أكثر من 16 مليار دولار إلى الاقتصاد الأمريكي.[78] أما بالنسبة إلى أوروبا فتشير دراسة أجرتها مؤسسة "ديلويت" إلى أن موقع "فيسبوك" ضخّ ما قيمته 20 مليار دولار في الاقتصاد الأوروبي، وساعد على إيجاد ما يقرب من 232 ألف فرصة عمل جديدة.[79] بينما ضخّ الموقع نفسه ما قيمته 3.4 مليار دولار في الاقتصاد البريطاني في عام 2011.[80]

وفيما يلي نعرض تأثيرات أخرى مباشرة وغير مباشرة لوسائل التواصل الاجتماعي، بعضها سيحدث تأثيره بعد فترة زمنية تتوقف مدتها على مدى سرعة التحولات الاقتصادية في العالم والخروج من الأزمات الاقتصادية والمالية، وتشمل:

- التوجه نحو اقتصاد المعرفة (Knowledge Economy): إن تنامي دور وسائل التواصل الاجتماعي وانتشارها سوف يؤديان إلى تعزيز اقتصاد المعرفة على حساب اقتصاد السلع والخدمات، نتيجة للاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة وتطبيقاتها وازدياد الطلب على المعارف والمعلومات، بحيث تصبح المعرفة "سلعة" استراتيجية بالغة الأهمية وركيزة أساسية للتنافسية في القرن الحادي والعشرين.

- التحول إلى الاقتصاد الافتراضي: توفر شبكة الإنترنت عامة ووسائل التواصل الاجتماعي خاصةً، الفرصة لتنامي الاقتصاد الافتراضي، والتغلب على الحواجز الجمركية، وتقليص الاقتصاد المحلي على حساب الاندماج في الاقتصاد العالمي، أي إنه سيظهر نوعٌ جديدٌ من الاقتصاد الموازي للوضع الواقعي للاقتصاد، وربما يؤثر كل منهما في الآخر إما طردياً وإما عكسياً.

- تغير وسائل الترويج: تسعى معظم الشركات العالمية والمحلية إلى الترويج لمنتجاتها عبر وسائل متعددة، وسوف تأخذ وسائل التواصل الاجتماعي مكانها المتميز والفعال في طليعة هذه الوسائل، لما توفره من سرعة في الوصول إلى العملاء المستهدفين متخطية حاجزي الزمان والمكان، فضلاً عن تقديمها عروض أسعار مغرية يصعب على المتاجر التقليدية منافستها، ومن ثم يسارع العميل إلى شرائها لسهولة الوصول إليها إلكترونياً من ناحية، وتوفيراً لوقت تسوقه من ناحية أخرى، فالمنتج قد أصبح في "متناول عينيه" والشراء بكبسة زر. إن شركات الأعمال ما زالت تبحث باستمرار عن طرق جديدة لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الحديثة في زيادة أعمالها، كذلك ينطبق هذا الأمر على المستهلكين الذين يحاولون

الاستفادة قدر المستطاع من مواقع التواصل الاجتماعي في أغراض الشراء وغيره، فعلى سبيل المثال فإن التواصل من أجل التبادل التجاري عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية يمثّل 5٪ فقط من الحجم الإجمالي لهذا التواصل، وبناءً عليه، فمن المتوقع حدوث تحسّن نوعي ضخم في التكنولوجيا الموجودة لمواكبة الحاجة إلى زيادة الأعمال وظهور نماذج جديدة لتبادل السلع والخدمات عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي.

- تغير اعتمادية التجارة: أصبح للمستهلك الأثر الكبير في إنتاج السلع المختلفة وترويجها، نتيجة لسرعة رد فعله تجاه أي سلعة بالقبول أو الرفض بالاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي، ما يجعله شريكاً فاعلاً في تحديد مواصفات السلع المطلوبة. ومن ثم تغيرت اعتمادية التجارة من الاستراتيجية "الفردية لشركة الإنتاج" إلى الاستراتيجية الثنائية "المنتج والمستهلك"، حيث سيقع على عاتق منتجي السلع التعرف إلى رأي المستهلك قبل التحول إلى الإنتاج الكمي، والأخذ في الاعتبار متطلباته واحتياجاته، ما يعني زيادة الإنتاج مع التأكد من الربح، لذلك فإن هناك سلعاً ستندثر إذا لم تتجاوب مع شروط

المستهلك، كما أن قوة المشتري ستزداد كلما اتفق معه عدد كبير من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي.

- انتشار السلع العابرة للحدود: من خلال وسائل التواصل الاجتماعي يمكن شراء أي سلعة وتداولها دون أي اعتبار لمكان إنتاجها، من خلال الإعلان عنها، وتحديد طريقة الشراء. وإذا كانت هذه الظاهرة قد عززتها التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت فإن وسائل التواصل الاجتماعي سوف تزيد من أثر هذه الظاهرة في المستقبل القريب. فالتجارة الإلكترونية في معظمها متوافرة على مواقع تجارية خاصة بشركات منتجة أو شركات دعاية وتسويق لعامة الجمهور، في حين أن وسائل التواصل الاجتماعي تتعامل بصورة مباشرة مع المهتمين بالمنتج، فهي حصرياً مقصورة على عملاء الشركة، كما أن لهؤلاء العملاء فرصة الدعاية لأي سلعة من خلال وسيلة تواصلهم الاجتماعي مع أقرانهم، ما يعني وجود شبكة عنقودية لا نهائية للدعاية لانتشار أي سلعة، وهي شبكة عابرة للحدود.

- دور جديد لأقسام التسويق والدعاية والإعلان في الشركات: سوف تعتمد الدول والشركات بأنواعها المختلفة على وسائل التواصل الاجتماعي في التعامل مع العملاء والمستهلكين للدعاية والترويج

للفرص الاستثمارية والمنتجات المختلفة، ومن ثم فإن هناك دوراً جديداً لأقسام العلاقات العامة والتسويق لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها عبر استثمار الفرص الترويجية المتاحة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي في توسيع قاعدة الترويج للسلع والخدمات، وعلى مستوى تحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية الخاصة بالشركات أيضاً. وينصبّ اهتمام شركات الأعمال حتى الآن على جذب أكبر عدد ممكن من المستهلكين إلى مواقعها على شبكة الإنترنت، ولكن باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي فإن هذه الشركات يمكن أن تنشئ ما يسمّى "موقعاً اجتماعياً للأعمال" يكون خاصاً بها، حيث يقوم مستخدمو مواقع التواصل الاجتماعي بشراء معظم ما يلزمهم عن طريق موقعهم المفضّل دون تحمّل عناء الذهاب لشراء هذه المستلزمات.

وبالنسبة إلى أهم النتائج بشأن المزايا والخصائص الاقتصادية للأعمال جرَّاء استخدام "التقنيات الاجتماعية"، أشار تقرير معهد "ماكينزي" العالمي عن الاقتصاد الاجتماعي إلى النتائج التالية:[81]

- إن سرعة تبني "التقنيات الاجتماعية" بواسطة المستهلكين قد فاقت ما سبقها من تقنيات، لكن لا يزال هناك مدى واسع لم يُستغل بعد لمثل هذه التقنيات.

- هناك خصائص مميزة للتقنيات الاجتماعية تجعلها فريدة في قدرتها على إضافة القيمة إلى المنتجات. وأهم هذه الخصائص يتمثل في أنها تسمح بالتواصل بسرعة، وباتساع مدى المشتريات، ومن ثم تطور اقتصادات الإنترنت. كما أنها توفر الوسيلة لأي مشارك لنشر محتوىً ما ومشاركته واستهلاكه مع مجموعة من البشر.

- عملت تقنيات التواصل الاجتماعي المجانية على توفير فائض للمستهلك يقدَّر بنحو 40 مليار دولار في عام 2010، ويتوقع ارتفاعه إلى نحو 76 مليار دولار في عام 2015. وإضافة إلى ذلك، حصل المستهلكون أيضاً على قيمة أعلى نتيجة إمكانات الحصول على تقييم للمنتجات والشفافية الأعلى بشأنها من خلال التواصل الاجتماعي.

- من المتوقع أن تفوق منافع تقنيات التواصل الاجتماعي مخاطرها للغالبية العظمى من الشركات. وستكون المنظمات التي لا تستثمر في التقنيات الاجتماعية عرضة لمخاطر أكبر من فشل نماذجها المتبعة للأعمال بسبب التطور في استخدام هذه التقنيات.

وفيما يتعلق بالاستخدامات الاقتصادية المختلفة لمواقع التواصل الاجتماعي، أشار "تقرير الإعلام الاجتماعي في المدفوعات – 2012"،

الصادر عن "يوراسيا إنسايتس" (Eurasia Insights)، إلى أنه في استطلاع للرأي شمل نحو 200 مشارك رئيسي في سوق المدفوعات من آسيا، وأوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية، رأى نحو 73٪ أن الفائدة الاقتصادية الرئيسية للإعلام الاجتماعي تتمثل في المعرفة بالعلامة التجارية – (Brand Awareness)، ورأى الثلث أن هناك منافع ملموسة من حيث تقدم وضع العمل بالسوق، بينما رأى نحو 20٪ أنه قد حدث تحسن ملموس في المبيعات والعوائد جرَّاء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. وأشارت نتائج الاستطلاع المذكور إلى أن أكثر العوامل المثيرة لقلق المؤسسات المالية التي تتعامل مع هذه الوسائل، تتمثل في المخاطر على بيانات الخصوصية للعملاء، وعلى موارد الشركات وسمعتها بالسوق. وقد رأى ما يزيد على نصف المشاركين في الاستطلاع أن وسائل التواصل الاجتماعي تعتبر مهمة أو شديدة الأهمية في استراتيجياتهم التسويقية، بينما أشار 22٪ إضافيون إلى أنها ستكون كذلك بالنسبة إليهم في المستقبل. وذكر نحو 29٪ من المشاركين أن لديهم بالفعل استراتيجية بشأن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في مجال الأعمال، ويخطط نحو 27٪ آخرين لتفعيل مثل هذه الاستراتيجية مستقبلاً، وهي حالياً في مرحلة التخطيط.[82]

وجدير بالذكر أنه من بين الحقائق المتعلقة بدور وسائل التواصل الاجتماعي في عالم الاقتصاد والأعمال، بحسب مجلة **"فوربز"** (Forbes) المتخصصة في الأعمال الصادرة في 11 يناير 2013، وفقاً للوضع في عام 2012، ما يلي:

- أن نحو 94٪ من جميع الأعمال التي لديها إدارة تسويق تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي كجزء من منصاتها الترويجية.
- أن نحو 60٪ من المسوقين يخصصون ما يعادل يوم العمل الكامل لتطوير التسويق وصيانته عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
- أن نحو 43٪ من الأفراد في الفئة العمرية 20–29 عاماً، يقضون أكثر من 10 ساعات أسبوعياً في تصفح مواقع التواصل الاجتماعي.
- أن نحو 85٪ من كل الأعمال، التي لديها منصة ترويجية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ضمن استراتيجيتها التسويقية، شهدت زيادة في التعرف عليهم بالسوق.
- نحو 58٪ من الأعمال التي استخدمت التسويق من خلال وسائل التواصل الاجتماعي لمدة تزيد على 3 أعوام قد شهدت زيادة في المبيعات خلال الفترة المذكورة.

ويوضّح جون كولش أنه يمكن قياس التأثير الاقتصادي لوسائل التواصل الاجتماعي، عن طريق المؤشرات التالية:[83]

- التأثير المباشر في العمالة عن طريق التوظيف المباشر في وسائل التواصل الاجتماعي أو في المؤسسات المتصلة بها كالتسويق والإعلان.

- الإضافة إلى إجمالي الناتج المحلي، المتمثّل في قيمة الخدمات التي يتم تقديمها عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، مثل التجارة والتسويق. إضافة إلى ذلك فإن كثيراً من الأفراد والمستثمرين ينشئون أعمالاً جديدة تعتمد على وسائل التواصل الاجتماعي، مثل تقديم الخدمات الاستشارية أو إيجاد شبكات جديدة للتواصل الاجتماعي.

وإضافة إلى ما سبق أوضحت دراسة أجراها ريتشارد فلوريدا أن ثمّة علاقة بين انتشار استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وبعض المؤشرات الاقتصادية الإيجابية، على سبيل المثال:[84]

- هناك علاقة بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ومستوى الدخل والمستوى العام للتنمية الاقتصادية.

- يلاحظ انتشار وسائل التواصل الاجتماعي في الأماكن التي تنتشر فيها الصناعات التقنية العالية.

- يلاحظ أيضاً وجود علاقة بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ومستوى رأس المال البشري، مقيساً بنسبة الأفراد الحاصلين على تعليم جامعي.

ومن الملاحظ أنه خلال التسعينيات من القرن الماضي استخدمت المؤسسات الاقتصادية الكبرى والبنوك الإنترنت لتقليل التكاليف. وكان لوسائل التواصل الاجتماعي دور مهم في التسويق لكثير من مؤسسات الأعمال والشركات على اختلاف أنواعها. وتشير الدراسة التي أجرتها مؤسسة "ديلويت" (Deloitte) للتأثير الاقتصادي لموقع "فيسبوك" في أوروبا إلى أن لهذا الموقع تأثيراً ملموساً عن طريق الوسائل التالية:[85]

- مساعدة الشركات على التعريف بمنتجاتها وتوسيع سوق هذه المنتجات.

- الزيادة في الطلب على المنتجات التكنولوجية كالحواسيب والبرامج الخاصة بها.

- أصبح كثير من الشركات يستخدم وسائل التواصل الاجتماعي لتكوين فرق عمل لحل المشكلات التي تواجه هذه الشركات بصورة أكثر كفاءة وسرعة، وتداول المعلومات بين العاملين في هذه الشركات بطريقة عملية وأكثر سهولة. والأهم من ذلك أن بعض هذه الشركات يستخدم الأفكار التي يزوّدها بها المستهلكون لإعادة تصميم منتجاتها بما يتلاءم ومتطلبات السوق.

- تساعد وسائل التواصل الاجتماعي على البحث واستقطاب العاملين الجدد بما يتلاءم واحتياجات الشركات بصورة أكثر كفاءة.

4. التأثيرات الأمنية لوسائل التواصل الاجتماعي

يدرك الباحثون مدى الارتباط بين مواقع الإنترنت، ومن ضمنها وسائل التواصل الاجتماعي، وانتشار ظواهر أمنية سلبية يرقى بعضها إلى حد تهديد الأمن والاستقرار الاجتماعي مثل الإرهاب والتطرف وغير ذلك، حيث تفضل بعض المجموعات التي تتخذ من وسائل التواصل الاجتماعي ساحة للتشاور والحوار، الإبقاء على مجتمعاتها الافتراضية مغلقة نسبياً، والاكتفاء باستخدام أدوات التواصل والتفاعل الاجتماعي بين أعضائها، في حين ستظل مجموعات أخرى تفضل إقامة دول افتراضية

ذات منطلقات عنيفة أو متطرفة، ما يضع الأجهزة المعنية في مواجهة تحديات أمنية صعبة للتعامل مع هذه الدول الافتراضية، التي يمكن أن تعزز كثيراً قوة التنظيمات الإرهابية، باعتبار أن التواصل عنصر أساسي يضمن وحدة أي منظمة وفاعليتها،[86] وليس هناك برهان على ذلك أكثر من استخدام تنظيم "القاعدة" لمواقع الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في نشر أفكاره وعمليات التجنيد، وتدريب العناصر المتطرفة على تنفيذ العمليات الإجرامية، وإعداد المتفجرات وغير ذلك. ويشير باحثون إلى أن الدول/ المجتمعات الافتراضية قد أنجبت طبقة المحاربين الخاصة بها؛ فـ "إرهابي 007"، وهو الاسم الذي كان يستخدمه الشاب المغربي "يونس تسولي"، كان من خلال مراسلاته مع زملائه يصر على أنه غير منخرط في قتال تقليدي بالعراق، ولكنه أصبح من داخل منزله في بريطانيا، من أشهر مهندسي "الجهاد الإلكتروني" باعتباره كان مشرفاً على موقع الزعيم السابق للقاعدة في العراق، أبي مصعب الزرقاوي، كما كان موجهاً لعدد آخر من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في التدريب على الأسلحة وتنفيذ العمليات التكتيكية أيضاً.[87] ولذا، ليس من الغريب أن تواصل القاعدة عبر آلاف المواقع الإنترنتية، ومن بينها وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها، توسيع حضورها العالمي برغم

محدودية الأراضي الملموسة التي تقف وتتحرك عليها، إذ إنها تحتل فعلياً من الأرض الإلكترونية القدر الذي تحتاج إليه.

ولتأكيد أهمية تأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي في المجال الأمني يشير بعض الباحثين إلى أن معظم من انضموا إلى الجماعات المتشددة والمتطرفة تم تجنيدهم عن طريق الاتصال الشخصي أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي، من قبل زملائهم في الجامعة أو الأقارب أو الأصدقاء، حيث أسهمت تلك الروابط في توثيق روابط العقيدة وبناء الثقة ونقل الأفكار بعيداً عن رقابة أجهزة الأمن التي كان من الصعب عليها اختراق هذه التجمعات من الداخل.[88] وهنا يكمن وجه الشبه من حيث قدرات التواصل الاجتماعي والاتصال الفعال داخل مجموعات ضيقة تتعامل بشكل آمن ومباشر، بل إن هذه المجموعات المغلقة قد تكون عابرة للحدود أحياناً، وتتسم في الوقت ذاته بسمات الاتصال الشخصي من حيث قدرة التأثير والتأثر وتوظيف مهارات الاتصال. ولاشك في أن الدولة باتت في مواجهة تحدٍّ أمني يتشكل بشكل غامض في مجتمع افتراضي يتكاثر بشكل مطرد وتصعب فرص الإلمام بمفرداته، ناهيك عن السيطرة عليه بشكل تام.

وإذا كانت وسائل التواصل الاجتماعي قد أتاحت التواصل الحضاري والإنساني، فإنها قد أفرزت في المقابل العديد من السلبيات، كما ذكرنا آنفاً، فقد أسهمت فيما يمكن تسميته "عولمة الجريمة"، وارتبط بهذه الوسائل العديد من جرائم المعلومات، منها انتحال الشخصية، والذم والتشهير والتحقير والإهانة عبر الإنترنت، والنصب والاحتيال والقرصنة، وانتهاك المعلومات الشخصية الإلكترونية، والتحرش والمضايقة عبر برامج المحادثة والمدونات الشخصية، والاعتداء على الخصوصية، وجرائم التحريض وإثارة الفتن الدينية والعرقية.[89]

ويعد استخدام الهواتف الذكية، باعتبارها أحد أنماط وسائل التواصل الاجتماعي خلال فترات أو ظروف محددة، مثل قيادة السيارات على الطرق السريعة، أحد أسباب الحوادث المرورية، وبالتالي فإن استخدام هذه التطبيقات يؤدي إلى تداعيات أمنية واجتماعية سلبية.

ومن المؤكد أن الحكومات باتت تعي أهمية وسائل التواصل الاجتماعي ونفوذها وتأثيرها في الأمن الاجتماعي والاستقرار الداخلي. ولذلك بدأت إرهاصات "صراع افتراضي" جديد، ساحته شبكة الإنترنت، وأدواته وسائل التواصل الاجتماعي، وأطرافه الدول والمواطنون، ما جعل "البعد الإلكتروني" و"السيادة الافتراضية" ركيزة

حيوية ضمن منظومة الأمن القومي للدول، حيث تسعى الدول إلى فرض السيطرة على "المجال الافتراضي"، واستخدام وسائل "الردع الافتراضية" لمواجهة ما يهدد أمنها الإلكتروني، أو شن ضربات وقائية إلكترونية ضد مجموعات أو أفراد تشتبه في كونهم يهددون أمنها ومصالحها. ونظراً إلى تنامي "القوة الإلكترونية" للفرد باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي ودوره في حشد الجماهير، سواء للتأييد أو المعارضة لسياسات الحكومة، فإنه سيصبح جزءاً من معادلة تكوين الدولة لتتكون من: "أرض وفرد يمتلك مجالاً افتراضياً وشعب وحكومة" بدلاً من الثلاثية التقليدية "الأرض والشعب والحكومة".

ولاشك في أن التأثير الأمني لوسائل التواصل الاجتماعي لا يصب في الجانب السلبي فقط، بل إن بعض الأجهزة الأمنية انتبهت إلى الأهمية المتزايدة لهذه الوسيلة ووظفتها في تحسين الأداء الأمني، لذلك سعت أجهزة الأمن والاستخبارات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى عقد اجتماع قمة بين رؤسائها لبحث موقفها ومناقشة ما وصف بـ"هجمة وسائل التواصل الاجتماعي"، وهذه الأجهزة في تعاون وتنسيق تام ومستمر بوسائل متعددة ويصفها بعضهم بـ "أشقياء الإنترنت".[90] ويشير بحث نُشرت نتائجه نهاية عام 2012، وشمل عدداً من البلدان

الأوروبية، إلى أن رجال الشـرطة الـذين يسـتخدمون وسـائل التواصـل الاجتماعي هم أكثر قدرة على خدمة المواطنين في المجتمعات التي يعملون فيها. وذكر البحث الذي أجرته مجموعة عمل تسمى "دراسات الشـرطة المقارنـة في الاتحـاد الأوروبي أو (كمبوزيـت)" (Composite)، أن فريـق البحث قام باستقصاء آراء رجال الشـرطة العاملين في المجال الإلكـتروني والتقني في 13 بلداً أوروبيـاً، بينهـا: بريطانيـا وألمانيـا وبلجيكـا وهولنـدا وإسبانيا. ويقول منسق البحث: إن السؤال لم يتمحور حول إذا مـا كانـت وسائل التواصل الاجتماعي مناسبة لمناقشة موضوعات الأمن والشـرطة، بـل كيـف يمكـن لرجـال الشـرطة أن ينخرطـوا في هـذه النشـاطات ويستفيدوا منها، باعتبار أن غيابهم يغري آخـرين بمـلء الفـراغ؟ ويشـير تقرير البحث إلى "أن صوت الشـرطة في وسـائل التواصـل الاجتماعـي يتمتع بمستوى عالٍ من الثقة يتجاوز المعلومـات الكاذبـة التـي تـوزع في الإنترنت".[91] ويشير أيضاً إلى أن وسائل التواصـل الاجتماعـي هـي أكثـر تأثيراً من وسـائل الإعـلام المطبوعـة التقليديـة للتواصـل مـع الشـباب. وبحسب التقرير، فإن الشباب لم يعودوا يشتركون في الصحف والمجلات المطبوعة وهم يحصلون عـلى الأخبـار مـن وسـائل التواصـل الاجتماعـي حصـرياً.[92]

5. التأثيرات الإعلامية لوسائل التواصل الاجتماعي

لا شك في أن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي قد ضاعف بشكل هائل أعداد قادة الرأي المشاركين في تشكيل القناعات وتوجيه الرأي العام، وبالتالي فإن هيمنة السلطات التقليدية على القناعات والاتجاهات السائدة تجاه مختلف القضايا والموضوعات قد تراجعت بشكل لافت، وبات من الطبيعي أن يلجأ مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي إلى تكوين قناعاتهم الذاتية، سواء عبر تبادل آرائهم أو بناء على المحتوى والمعلومات التي يتناقلونها فيما بينهم، بدلاً من تلقي المعلومات من المصادر التقليدية أو الأخذ بالآراء المتضمنة في وسائل الإعلام التقليدية.[93]

وتطرح مساحات الحرية الهائلة التي تمارَس عبر وسائل التواصل الاجتماعي تساؤلات حول تأثير ذلك في مصير الخطاب أو النمط الإعلامي الرسمي، وحول إمكانية أن تسهم هذه الوسائل الجديدة في بناء مشتركات بين قطاعات عريضة من الجمهور. وهنا يرى بعض الباحثين أن الجمهور يتسم بالأساس بالانقسام حول معايير الولاءات الوطنية والقُطرية، وهو مختلف بشدة في آرائه ودرجات تعليمه وثقافته، فضلاً عن الانقسامات الفكرية التقليدية بين ليبراليين وقوميين ويساريين

وإسلاميين، وبالتالي تصبح الفرصة قائمة أمام اندماج قطاعات من الجمهور عبر الحدود بناء على قاعدة التوافق الفكري والأيديولوجي والديني والسياسي، كما أن الفرصة ذاتها قائمة لبناء مشتركات بين المثقفين والناشطين السياسيين الأكثر اغتراباً والأقل تواصلاً مع مجتمعاتهم الوطنية، ويضطرون إلى التواصل على مستوى قومي وفوق قومي، ويمارسون ما يسمى "العالم السري للتكنولوجيا الرقمية" أو "الفدائيين في الفضاء الإلكتروني".[94]

وقد أسهمت وسائل التواصل الاجتماعي في تآكل كثير من المفاهيم الإعلامية، مثل: الصدقية، والموثوقية، ومصدر الخبر، حيث أدت هذه الوسائل دوراً بارزاً في تداول الشائعات، وإضفاء قدر كبير من الموثوقية والانتشار عليها، وجعلت من الشائعة خبراً في كثير من الأحيان، ما يعتبر نوعاً من التضليل الإعلامي بعد أن غرقت الحقيقة في بحر الشائعات والخداع المعلوماتي الموثق أحياناً عن طريق برامج تعديل الصور، كما أصبحت صفحات مجهولة على مواقع التواصل الاجتماعي مثل "فيسبوك" مصدراً لنشر الشائعات، والأخطر من ذلك أن الصحف والفضائيات باتت تتسابق على نشر ما تبثه هذه المواقع دون تحري صدقيته.[95] ويشير الواقع إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي، وعولمة

الإعلام ستنافسان الدولـة في بعـض صـلاحياتها أيضـاً، ولاسـيما في مجـال الإعلام وتأثيره في الرأي العـام إلى حـد الانتقـاص مـن السـيادة الوطنيـة، حيث إن هذه الشبكات العملاقة من وسائل التواصل الاجتماعـي تـؤثر في السيادة الإعلامية المعلوماتية، بعد أن انتهى عصـر احتكار السلطات للخبر والمعلومة، وسقط مبدأ إخفاء الحقائق والسماح بما تراه السلطات فقط.[96]

والمستقبل يقود إلى ثقافة جديدة غير مسبوقة، يمكن أن نطلق عليهـا مصطلح "الإعلام الشخصي"، فكـل مـن يسـتخدم وسـيلة أو أكثـر مـن وسـائل التواصـل الاجتماعـي يمكـن أن يمثـل قنـاة إعلاميـة مرئيـة أو مسموعة أو مقروءة، وهي قنـاة يمكـن أن يتـداولها ملايـين المتلقـين كـما يستطيعون أن يحتفظوا بنسخ إلكترونية منها.

سوف يتسم إعلام المسـتقبل بمزيـد مـن "التفاعليـة" بـين وسـيلة التواصل والمستخدمين، نتيجة تنامي الحرية الإعلامية وسـرعة التفاعـل والمشاركة والتكامل، الأمر الذي سيوفر للإعـلام[97] مجـالاً أكـبر للتحـرك لتوافر الكم وانعدام التكلفة المادية، وحرية الاختيار للمتلقـي، وسـرعة الوصول إلى الموضوع، واختفاء تأثير الزمـان والمكـان مـا سـوف يـترجم بالتبعية إلى مزيد مـن التـأثير والنفـوذ الـذي سـتحققه وسـائل التواصـل

الاجتماعي من زاوية وظيفتها الإعلامية. سوف تنتشر "وكالات الأنباء الفردية والخاصة" بشكل يفوق بمراحل ما هو حاصل الآن، حيث ستعزز مقدرة أي مستخدم لمواقع التواصل الاجتماعي على أن يرسل أخباراً وتقارير صحفية وفق رؤيته الخاصة ومكانه من العالم.

وسوف يزداد انتشار الكتاب الإلكتروني، الأمر الذي سيعزز المعرفة ويطور العلوم، ومن ثم تتحقق العولمة الفكرية والعلمية بشكل أكثر وضوحاً نتيجة لانتشار الثقافة، وتبادل المعلومات العابرة للحدود والجنسيات، وطرح نتائج التجارب العلمية الخاصة، ما سيفتح آفاقاً جديدة للابتكار والإبداع في مختلف فروع المعرفة والأدب والفن، ويعزز الاهتمام بالثقافات، المختلفة ويساعد على المزيد من "التقارب الثقافي الإلكتروني" بين البشر. حيث يتيح اتساع روابط وسائل التواصل الاجتماعي العابرة للحدود التعرف إلى الثقافات الأخرى وسط بيئة سهلة وسريعة للتفاهم، ومن ثم حدوث حالة من التجاوب والتعاطف والتقارب مع هذه الثقافات، ومن أهم الأمثلة على ذلك، عندما قام إسلاميون متطرفون بتدمير أحد أضرحة الصوفية في تونس يوم 25 يناير 2013، وتم نشر ذلك على إحدى وسائل التواصل الاجتماعي (يوتيوب)، فثارت التساؤلات في دول غربية عدة حول أهمية هذه

الأضرحة دينياً واجتماعياً وثقافياً، وجذب الموضوع تعاطفاً إقليمياً وعالمياً واسعَين.[98]

6. تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في الشؤون العسكرية

لوسائل التواصل الاجتماعي تأثيرات عدة في طبيعة عمل المؤسسة العسكرية وعلاقاتها بالبيئة المجتمعية المحيطة، وفيما يلي أهم تأثيرات هذه الوسائل في الشؤون العسكرية:

- كسب الدعم الشعبي وبناء قنوات اتصال فاعلة: تتيح وسائل التواصل الاجتماعي الفرصة للأجهزة المعنية في المؤسسة العسكرية نشر أخبار وتغريدات وردود تفاعلية وبث مرئيات تسمح بكسب الدعم والتعاطف الشعبي مع ما تقوم به تلك المؤسسة، واستهداف فئة الشباب لتعزيز انتمائه وولائه الوطني ودعم هويته الوطنية.

- التواصل مع الجماهير في الكوارث والأزمات: يقوم جهاز الإعلام في المؤسسة العسكرية بنشر الأخبار والمعلومات العاجلة والسريعة حول الكوارث والأزمات لأكبر عدد من السكان عن طريق استخدام وسائل التواصل الاجتماعي المناسبة، بما يقلل

الخسائر ويزيد وعي الجماهير تجاه الأحداث الطارئة المهمة التي تؤثر في حياتهم اليومية.

- التواصل بين أفراد المؤسسات العسكرية: يتم الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي لتحقيق الاتصال بين مستويات مختلفة داخل المؤسسات العسكرية، سواء داخل الدولة أو خارجها، بما يقلل من تكلفة الاعتماد على وسائل الاتصال التقليدية، ويعزز الروابط والعلاقات بين أفراد هذه المؤسسات أفقياً ورأسياً.

- مكافحة الشائعات: تتحمل الأجهزة المعنية في المؤسسة العسكرية مسألة مكافحة الشائعات داخل هذه المؤسسة عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتوظيف فاعلية هذه الوسائل في احتواء أي شائعات من شأنها تقويض استقرار المؤسسة، كما يمكن توظيف هذه الوسائل أيضاً بشكل معاكس في ترويج معلومات زائفة تستهدف شرائح معينة في الخارج لتحقيق أهداف الحرب النفسية وحرب المعلومات.

- تبادل المعلومات المشفرة: يمكن لأجهزة المخابرات الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي في تبادل معلومات مشفرة مع أجهزة خارجية أو مع عملائها، بحيث يصعب رصدها وتتبعها، ويقلل من

فرص كشفها. لذلك فإن بعض أجهزة المخابرات سوف تشكل إدارات وأقساماً متخصصة مزودة بأحدث التكنولوجيات والبرامج لمتابعة ما يجري على وسائل التواصل الاجتماعي في محاولة لكشف أي مخاطر أو تهديدات مؤثرة في الأمن الوطني للدول.

- الحرب عن بُعد: سوف تعتمد أجهزة المخابرات على وسائل التواصل الاجتماعي لشن حروب المعلومات بأنواعها المختلفة، ما يزيد صعوبة تعرف الخصم على مصدر التهديد ومكانه، الأمر الذي سيدفع أجهزة المخابرات إلى أن تمتلك القدرة على الدفاع عن البنية التحتية للدول ضد هذا النوع من الحرب. وقد حذر وزير الدفاع الأمريكي السابق ليون بانيتا من إمكانية أن تتعرض الولايات المتحدة لهجمات إلكترونية شرسة ربما تفوق في تأثيراتها الهجوم الذي تعرض له ميناء بيرل هاربر في أربعينيات القرن الماضي، مع زيادة مخاطر أن تؤدي هذه الهجمات إلى إرباك شبكة الكهرباء الفيدرالية ونظام النقل والمواصلات والشبكات الإلكترونية المالية والمواقع الحكومية، وتعطيل حركة القطارات المحملة بمواد كيميائية أو تلويث إمدادات المياه في المدن الكبرى أو إغلاق محطات الطاقة الكهربائية في أجزاء واسعة من الولايات المتحدة الأمريكية.[99]

- تحديد أماكن وجود الأشخاص: تسعى بعض أجهزة المخابرات في الدول المتقدمة، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، إلى التنبؤ بمكان وجود أشخاص مستهدفين، إما لقيامهم بأعمال إرهابية وإما لمشاركتهم فيها بالتخطيط والإعداد، أو مشتبه بهم في جرائم ضد الدولة، أو متهمين بجرائم حرب، من خلال رصد مراسلاتهم وعلاقاتهم ومتابعتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وقد استطاعت إحدى أضخم شركات الصناعات العسكرية في العالم وهي شركة "رايثون" الأمريكية (Raytheon) تطوير برنامج كمبيوتر للتجسس وملاحقة الأفراد ورصدهم من خلال مواقع وسائل التواصل الاجتماعي، وأطلقت على البرنامج اسم RIOT وهو اختصار لعبارة "التكنولوجيا السريعة لنقل المعلومات" (Rapid Information Overlay Technology) حيث يستطيع البرنامج التقاط كمية كبيرة من صور الحياة الشخصية للأفراد وأصدقائهم والأماكن التي زاروها وعاداتهم في الحركة والسفر المتوافرة على وسائل التواصل الاجتماعي، كما يستفيد البرنامج من خاصية تحديد أماكن المستخدمين بواسطة الخرائط المرفقة في هذه الوسائل، كما لدى البرنامج قدرة على تحديد الأماكن التي تم التقاط الصور فيها بشكل تلقائي في أي مكان من العالم حتى لو لم يكن ذلك مكتوباً من قبل

صاحب الصورة. والبرنامج جزء من عملية تطوير تكنولوجية كبيرة وشاملة قامت بها الإدارة الأمريكية عام 2010، من أجل بناء "نظام أمن وطني" يقوم بتحليل "تريليونات الكيانات" المنتشرة في الفضاء الإلكتروني لضمان تحقيق أقصى قدر من الأمن الإلكتروني.[100]

آفاق العلاقة بين الإعلام التقليدي ووسائل التواصل الاجتماعي

على الرغم مما يثيره الباحثون من جدل حول انتهاء حقبة الإعلام التقليدي على خلفية تنامي دور وسائل التواصل الاجتماعي وتحول الإعلام من "إعلام مؤسسة" إلى "إعلام فرد"، فإن المرحلة الراهنة على الأقل تشهد تعاوناً وتشابكاً ودعماً متبادلاً بين الإعلام التقليدي ووسائل التواصل الاجتماعي؛ فمستخدمو موقع مثل "يوتيوب" يستعينون كثيراً بلقطات فيديو من برامج حوارية، وأحياناً أخرى يقومون بمعالجة هذه اللقطات لإضفاء مسحة من السخرية أو الفكاهة أو النقد على شخصيات سياسية معينة. وفي المقابل، فإن كثيراً من الفضائيات باتت تستخدم لقطات منشورة على الموقع ذاته كمادة إخبارية مصورة؛ كما أن المحتوى الإخباري للإعلام التقليدي يعتمد في بعض الأحيان على معلومات مستقاة من وسائل التواصل الاجتماعي، مثل: "تويتر" أو "فيسبوك"، بل إن مقولات بعض الشخصيات

السياسية الشهيرة أو "تغريداتهم" تتصدر نشرات الأخبار في وسائل الإعلام التقليدية في كثير من الأحوال، ولاسيما أن هناك شخصيات وقادة باتوا يفضلون التخاطب الأسرع والأكثر مباشرة وفاعلية مع الجمهور عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وتعتبر أحداث 25 يناير 2011 في مصر نموذجاً للتفاعل المرحلي الراهن بين وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي، فلم تكن هذه الوسائل هي التي أدت بمفردها إلى اندلاع الاحتجاجات الشعبية العارمة التي أطاحت نظام الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك، بل تضافرت تأثيرات عدد من الأدوات والوسائل الإعلامية والظروف المجتمعية على تحقيق ذلك، فالاتصال الشخصي والشعارات الثورية البراقة، وجاذبية النموذج التونسي الملهم للشباب المصري، والصحف الحزبية والفضائيات العربية ولاسيما قناة "الجزيرة"، والفضائيات الأخرى الناطقة بالعربية، والهواتف المحمولة، ومشاركة قادة رأي ونجوم مجتمع بارزين في الاحتجاجات من بدايتها، كل ذلك أسهم، إلى جانب دعوات "فيسبوك"، في حشد المتظاهرين.[101] حيث تفاعلت وسائل الإعلام التقليدي مع وسائل التواصل الاجتماعي وحدث ما لم يتوقعه أحد، ودارت المواجهة بين نظام يستخدم قنابل الغاز وجيل يستخدم أحدث أدوات التواصل الاجتماعي، ولم يدرك

النظام المصري السابق أن الإنترنت لم تعد مجرد صفحات وأدوات يمكن حجبها، بل تحولت إلى ثقافة وطريقة للتفكير.[102]

إن الحديث عن دور تشاركيّ لوسائل الإعلام التقليدية جنباً إلى جنب مع وسائل التواصل الاجتماعي في إحداث التغيير في كل من مصر وتونس لا يقلل من تأثير وسائل التواصل الاجتماعي بأي حال، ولاسيما أن الإحصاءات والأرقام ترصد بدقة هذا الدور، ففي يوليو 2011 بلغ عدد مستخدمي موقع "فيسبوك" في مصر 8,357,340 مستخدماً، منهم 78٪ ما بين سن 15 و29 عاماً، و22٪ أكبر من 30 عاماً، وقد أكد استطلاعٌ للرأي أن وسائل التواصل الاجتماعي، وخاصة الفيسبوك، كانت المؤجج للثورة ووسيلة التعبئة الرئيسية للتحرك الجماعي.[103] كما استخدم المصريون "تويتر" بعدد 1,131,204 مستخدمين في الفترة ما بين يناير و30 مارس 2011،[104] وقد تصفح المصريون 8.7 مليون صفحة في موقع "يوتيوب"،[105] ويؤكد كثير من الخبراء أن لوسائل التواصل الاجتماعي دوراً رئيسياً في نجاح الثورة في كل من مصر وتونس؛ فقد كان لها دوران رئيسيان، هما: (1) توفير الاتصال بأكبر عدد من المواطنين، (2) نشر الأخبار حول تطور الأوضاع الداخلية،[106] ما يمكن معه القول إن وسائل التواصل الاجتماعي قد أصبحت أحد عناصر الثقافة السياسية، في ظل التزايد المستمر في انتشار هذه الوسائل وشعبيتها في المنطقة العربية.[107]

الواقع الراهن للعلاقة بين وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي لا ينسحب بالضرورة على مستقبل العلاقة بينهما، ولاسيما أن وسائل التواصل الاجتماعي قد أحدثت انقلاباً جذرياً في مفهوم الإعلام ذاته، فبينما كانت، ولا تزال، الرسالة الإعلامية موجهة من "مرسل مؤسساتي" إلى "جمهور المتلقين" فإنها صارت تدريجياً تتوجه من "جمهور" إلى "جمهور"، وبمعنى آخر اتخذت مساراً أفقياً- أفقياً، بدلاً من مسارها التقليدي (رأسياً- أفقياً) بحكم تفاعلية وسائل التواصل الاجتماعي وطبيعتها، وهو اتجاه يهدد وجود صناعة الإعلام التقليدي وينذرها بالخطر.[108]

وإذا كان من المبكر التوصل إلى تقويم نهائي واستنتاجات قطعية بشأن دور وسائل التواصل الاجتماعي في العالم العربي،[109] باعتبار أن ذلك يتوقف على أمور عدة، من بينها مسارات انتشار هذه الوسائل المرتبطة بدورها بمعدلات استخدام الإنترنت، فضلاً عن طبيعة ردود الفعل الرسمية حيال هذا الدور المتنامي، فإن هناك مؤشرات واضحة بشأن حجم القلق المسيطر على وسائل الإعلام التقليدية من انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، إلى درجة دفعت المواقع الإلكترونية

للصحف إلى الارتباط بوسائل التواصل الاجتماعي، وهناك قياسات سنوية معتبرة لذلك،[110] حيث بات مدى عمق هذا الارتباط مؤشراً على حجم انتشارها الجماهيري، وبالتالي تأثيرها وما يرتبط بالتبعية بهذا الانتشار والتأثير من فرص إعلانية واستثمارات تسويقية وغير ذلك من أمور الإدارة الاقتصادية للوسيلة الإعلامية؛ ما يعني، برأينا، أن تمدد دور وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها قد يقلل من رصيد الإعلام التقليدي والأرضية التي يقف عليها، والأرجح أن يشهد المستقبل المنظور صيغة تعايش قد تستمر لفترة زمنية ما بسبب وجود نسبة كبيرة من سكان العالم العربي بعيدة عن تأثير الشبكة الافتراضية بتجلياتها كافة، ومنها وسائل التواصل الاجتماعي. ومن الأمور الدالة في سياق العلاقة أيضاً، أن معظم وسائل الإعلام الفضائية لم تعد تكتفي بإنشاء مواقع إلكترونية لها، بل تتسابق في فتح حسابات خاصة بها على مواقع التواصل الاجتماعي كافة، وتعمل على تطويرها والاستفادة من إمكاناتها في التواصل مع جمهورها وتوسيع قاعدة انتشارها الجماهيري، حيث أكدت الدراسات مدى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في جمهور المتلقين، وأنها باتت أمراً ضرورياً لمتصفحي الإنترنت.[111]

الإشكاليات القانونية المترتبة على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

إذا كانت وسائل التواصل الاجتماعي قد وفرت العديد من المزايا للمستخدمين، فإنها بموازاة ذلك قد أفرزت العديد من الإشكاليات القانونية الناجمة عن سوء الاستخدام، منها إشكاليات تحديد المسؤولية الجنائية عن جرائم النشر الإلكتروني التي تُرتكب عبر صفحات التواصل الاجتماعي: هل هو ما يعرف بمزود خدمات الاستضافة (Internet Service Provider)، كونه الطرف الأساسي في إدارة نظام معلومات الموقع على شبكة الإنترنت، أو يتم التعامل معه باعتباره مجرد مدير لخدمات تواصل تقنية ولا علاقة له بالمحتوى وما يتضمنه من معلومات تنشر على الموقع بمعرفة المستخدمين؟ أم أن المسؤول هو المستخدم باعتباره محرر الموقع ويقوم بصياغة المعلومات ويتحكم في البيانات التي يتم نشرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أم المسؤول عن إدارة شبكة الإنترنت؟[112] وقد تلتقي المسؤوليتان معاً بأن يصبح منشئ الموقع هو ذاته من يضطلع بمسؤولية تحرير المحتوى. بعبارة أخرى، سوف يصعب تحديد متى تنتهي المسؤولية القانونية لوسيلة التواصل الاجتماعي لتبدأ مسؤولية صاحب المحتوى. وبشكل عام، فإن القواعد القانونية المنظمة لاستخدام شبكة الإنترنت ما زالت غير واضحة

بشكل دقيق حتى الآن، ولا يزال السؤال المطروح: ما الآليات التي تكفل تطبيق تلك القواعد بفاعلية؟ ولاشك في أن هناك قوانين كثيرة استحدثت في مختلف الدول لتنظيم المحتوى الإلكتروني وتحديد ما استحدثته التقنية الجديدة من أنماط جديدة من الجرائم والمتهمين، وما فرضته من معايير وقواعد جديدة للمسؤولية والدفاع والتقاضي.[113]

ويشير باحثون إلى أن الاتجاه السائد في الفقه والتشريع عالمياً، هو أن المسؤولية الجنائية عن جرائم النشر تنعقد في المقام الأول على مدير التحرير أو الناشر، فهؤلاء هم المسؤولون عن الجرائم التي يرتكبها المدونون كونهم المنوط بهم مراجعة المعلومات المنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي وصياغتها قبل وضعها على صفحات الويب وشبكة الإنترنت. أما مقدمو خدمات الاستضافة فلا يستطيعون مراقبة البيانات التي تنشر على الشبكة، ويترتب على ما سبق، أن مزود خدمة الاستضافة يلتزم فقط بتخزين البيانات وجعلها متاحة للمستخدمين عبر شبكة الإنترنت، ولا تكون له علاقة بمضمون المحتوى. ولا تنعقد مسؤولية مزودي خدمات الاستضافة إلا في حالتين، أولاهما إذا توافر لديهم العلم الفعلي بالطبيعة غير المشروعة للمحتوى، ولم يخطروا السلطات أو يتصرفوا فوراً لإزالة البيانات، أو جعل الوصول إليها مستحيلاً (مادة

6/ 2 من القانون الفرنسي بشأن الاقتصاد الرقمي). والثانية إذا لم يبقوا على البيانات التي يمكن من خلالها التعرف إلى مدير تحرير الموقع والمدون.

ولاشك في أن طبيعة شبكة الإنترنت، وبالتبعية وسائل التواصل الاجتماعي، تُستخدم في فضاء مفتوح من قبل مستخدمين بأعداد هائلة في ظل غياب سلطة مركزية منظمة، وغياب ما يعرف بحراس البوابة وتزايد فرص المراوغة والإفلات والتحايل والانسحاب، الأمر الذي جعل التدخلات الحكومية لتنظيم المحتوى أقل مقدرة على ردع المخالفين، وباتت مبادرات التنظيم الذاتي هي الأنسب في كثير من الظروف، ولكنها بموازاة ذلك تظل الأضعف ردعاً والأقل مقدرة على إلزام المستخدمين ومزودي الخدمة بفحواها.[114]

ويشير باحثون إلى أن المحاولات الدولية لتقنين المجتمع الافتراضي، متضمناً وسائل التواصل الاجتماعي، لا تزال جزئية وغامضة. وعلى الرغم من محاولات الإقناع بانسحاب القانون الخاص بالمجتمع الواقعي على المجتمع الافتراضي، فإن هناك إشكاليات عدة تواجه هذا الطرح، أهمها أن تنظيم سلوكيات المجتمع الافتراضي من

منظور السيادة التقليدية يبدو غير عملي كون مصدر المعلومات ومسرح العملية قد يقعان خارج نطاق حدود سيادة الدولة، وتشير الخبرة الدولية إلى أن مباشرة الدولة لأعمال السيادة تكون فاعلة فقط في الحالات التي يمتلك فيها الفاعلون الخارجون على القانون ممتلكات محلية أو ينتمون إلى أقارب يقيمون داخل أراضي الدولة التي أضيرت حتى يمكن توقيع العقوبة عليهم.[115]

وفي جميع الأحوال، فإن مقتضيات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل عام تتطلب تطويراً تشريعياً يتناسب مع مستوى تطور هذه الوسائل ووتيرته، إذ تبدو التشريعات التقليدية القائمة غير قادرة في كثير من الظروف على تكييف الممارسات السلبية الإنترنتية قانونياً، ولاسيما فيما يتعلق بالتشهير والسب والقذف، حيث الهويات على وسائل التواصل الاجتماعي متغيرة، بل إن المستخدمين يصنفون في دائرة المجهول في كثير من الأحيان، ما يثير إشكاليات حقيقية على مستوى التنظيم ووضع الأطر القانونية التي تعتبر إحدى ركائز الاستقرار المجتمعي.

وبغض النظر عن جوانب المسؤولية القانونية وحدودها، يرى الباحث خالد حامد مصطفى أن وسائل التواصل الاجتماعي تتميز

بسهولة الحصول على المعلومات، كونها تُعد حقلاً خصباً للسلطات المعنية في الحصول على المعلومات، ومن هنا يثار تساؤل مهم عن مدى إمكانية استخدام هذه الشبكات في جمع الاستدلالات عن جرائم المعلومات، ويرى الباحث أن هناك إمكانية لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي في جمع الاستدلالات عن جرائم المعلومات، مشيراً إلى أنها تعد أداة ممتازة لجمع المعلومات؛ لأنها تتضمن معلومات مهمة عن المستخدمين، وبالتالي يمكن للسلطات المعنية استخدامها في جمع الاستدلالات عن جرائم المعلومات، كونها تُوفر الجهد والوقت والمال في جمع المعلومات، فمن خلالها يمكن التوصل إلى معلومات عن الهوية الحقيقية والافتراضية، كما يمكن استخدامها في التحقيقات الأكثر حساسية.[116] فعلى سبيل المثال، في فرنسا تُستخدم الشبكات الاجتماعية لجمع المعلومات في جرائم الخطف، والتحريض على الانتحار أو الكراهية العنصرية، والتشهير، والاتجار في المواد المخدرة، وجرائم الاعتداء الجنسي على الأطفال. وبناء عليه، يمكن استخدام هذه المواقع والصفحات الشخصية في إجراءات جمع الاستدلال عن الجرائم بمعرفة الشرطة المتخصصة، فمن خلال تحليل صفحات فيسبوك محددة يمكن تحديد العلاقات بين المشتبه فيهم والجرائم الناشئة عن الشبكات الاجتماعية.

وسائل التواصل الاجتماعي... توقعات مستقبلية

ربما يكون الثابت الوحيد عند مناقشة التوقعات المستقبلية على صعيد وسائل التواصل الاجتماعي، هو أن هذه الوسائل (فيسبوك، ويوتيوب، وتويتر، وجوجل بلس، والهواتف الذكية، وغير ذلك) ستمضي في مسارها وتكريس موقعها الذي شغلته باعتبارها السلطة الخامسة التي أزاحت تدريجياً السلطة الرابعة (الصحافة) التي شغلت هذا الموقع طوال القرنين التاسع عشر والعشرين، وشكلت أداة رقابية على بقية السلطات، لكن هذا المفهوم أخذ يتلاشى مع ظهور وسائل التواصل الاجتماعي، وتحول ميزان القوة من حراس البوابة في الصحافة التقليدية إلى السلطة الخامسة الجديدة متمثلة في النشطاء الإلكترونيين من المواطنين الإعلاميين، ممن اكتسبوا شرعية دورهم من الممارسات الواقعية المعيشة، حيث لم يعد للسلطة الرابعة التقليدية الحضور السابق لها، بل تحولت إلى مجرد تابع أو ناقل، ومروج للسلطة الجديدة، ولم يعد لها مقدرة على الصمود أمام اجتياح السلطة الجديدة بتأثيراتها ونفوذها الطاغي.[117]

برغم اتفاق جميع الباحثين على أن المستقبل سيشهد تطورات نوعية فارقة، سواء على صعيد وسائل التواصل الاجتماعي، أو على صعيد

التأثيرات التي تفرزها هذه الوسائل على مختلف المستويات، فإن هناك تباينات واضحة في بناء توقعات أو بلورة سيناريوهات للمستقبل. ويشير بعض الباحثين إلى أن القوة المعلوماتية ستتضاعف عام 2026 ثمانية آلاف ضعف، وفقاً للقانون الذي وضعه جوردون مور (Gordon E. Moore) عام 1965 والذي يتوقع تضاعف القوة المعالجة للحواسيب كل 18 شهراً.[118]

وفي ظل هذه الطفرة المتوقعة في قوة معالجة الحواسيب، فمن المتوقع أن تنتشر الهواتف السمع/ بصرية أو الاتصال عبر الفيديو في كل مكان، ما يجعل المستخدمين يتمتعون بخاصية الحضور أو الحضور الكلي، ما يعني بدوره الاستغناء تدريجياً عن الحاجة إلى الاتصال أو التواصل الفيزيقي. وإذا كانت التوقعات تشير إلى أن عدد سكان العالم سيبلغ في عام 2026 أكثر من 8 مليارات نسمة، فإنه من المتوقع أن يكون من بين هؤلاء نحو ثلاثة مليارات يستخدمون شبكة الإنترنت، وبما أن هناك إمكانية لدى كلّ منهم أن يستخدم هويات إلكترونية عدة للتعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي، فإننا سنكون بصدد مليارات الشخصيات الوهمية والهويات الافتراضية، الأمر الذي يطرح إشكالية اجتماعية شائكة

تتعلـق بـالأثر المترتـب عـلى تـذويب مجمـل هـذه الهويـات الشخصـية وتفكيكها،[119] فضلاً عن الأثر المترتب على ذلك على مستوى تزايـد عزلـة الفرد وتعمق الاغـتراب الاجتماعـي، وبالتـالي ضـعف الـولاء للأســرة والمجتمع وانفصال الفرد عن قضايا هذا المجتمع، وسيطرة الأنانية وحب الذات، حيث تصـبح مؤسسـة الأســرة لبنـة أولى تكوينيـة للمجتمـع في مواجهة تهديد وجودي.

كما يتوقع تبدل مفاهيم عدة، من بينها الهجرة، حيث ستظهـر أنـماط جديـدة للهجـرة مثـل الهجـرة الإلكترونيـة، التـي قـد تسـتمد شــرعية وجودها من طغيان العولمة الاقتصادية وسيطرة الاعتماد على جهـة ثالثـة، محلية أو أجنبية، لتنفيذ المهام والأنشطة التي كانـت تقـوم بهـا المؤسسـات والشـركات بنفسها (Outsourcing)، وزيـادة هجـرة العقـول، مـا يتـيح للـدول المتقدمـة الاستفادة من العمالـة المـاهرة في أي مكـان بالعـالم دون الحاجة إلى التنقل، الأمر الذي يفتح الباب أمـــام "المواطنـة الافتراضـية" ولاسيما في ظل الجدل الدائر بين الباحثين حاليـاً حـول مفهـوم المواطنـة، حيث تدور النقاشات حـول مفـاهيم وأطـر معرفيـة طرحـت منـذ فـترة ولكنها لم تتبلور بشكل كامل بعد، مثـل التصـورات المختلفـة للمواطنـة،

حيث يرى بعض الباحثين عدم ملاءمة مفاهيم المواطنة التقليدية القائمة حصرياً على الدولة الوطنية مشيرين إلى ظهور أنماط جديدة من المواطنة مثل المواطنة العالمية (Global Citizenship)، والمواطنة عبر الوطنية (Transnational Citizenship)، والمواطنة ما بعد الوطنية (Postnational Citizenship).[120]

وبرغم اتفاق كثير من الباحثين على أن العزلة الاجتماعية السابق ذكرها هي أحد التأثيرات الحتمية لوسائل التواصل الاجتماعي، فإن هناك من يجادل بأن حجم المشاركة والتفاعلية الذي وفرته وسائل التواصل الاجتماعي يعكس قدر التمرد على الوسائل التقليدية والبحث عن أدوات مغايرة، ما يعني بالتبعية تمرداً على طبيعتها وتأثيراتها، ويشير هؤلاء إلى أن مفهوم العزلة لم يرتبط بوسائل التواصل الاجتماعي، ولاسيما أن هذا المفهوم ليس جديداً، بل واكب دراسات علم الاجتماع ونظريات التعلم الكلاسيكي في علم النفس منذ حقبة الثورة الصناعية، واستعادته بحوث الإعلام في فترة لاحقة لترويج قدرات وسائل الإعلام ونفوذها في التأثير في جمهور المتلقين، في حين أن وسائل التواصل الاجتماعي الجديدة دعمت مقدرة جمهور المستخدمين على التمرد والبحث عن بديل يلبي حاجته للمشاركة الاجتماعية والتفاعل مع الآخرين، ليس داخل المجتمع المحلي

فقط، بل في كل بقعة من العالم أيضاً.[121] والملاحظ أن هذا الطرح، برغم وجاهته، يتجاهل ما يقصده الباحثون بشأن تنامي ظاهرة "إدمان الإنترنت" من جانب مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، انطلاقاً من أن هذه الظاهرة تعني علمياً، أحد مظاهر العزلة، بل يترتب عليها اضطرابات سلوكية لدى بعض الأفراد.[122]

وللتعرف إلى طبيعة التغيير والتحولات الناتجة عن وسائل التواصل الاجتماعي، يشير توماس ماكفيل في حديثه عن نظرية "الاستعمار الإلكتروني" إلى أن ثورة المعلومات تسعى إلى التركيز على الدور والتداعيات المرتبطة بالذهن وسلوك المستهلك العالمي، حيث نبدو كما لو كنا نتحرك إلى التمدين من مجتمع القبيلة؛ أي التحول "من القبيلة إلى الفيسبوك"، فالقبيلة تضم جماعة من الناس تنتمي في الغالب إلى نسب واحد وتتكون من بطون وعشائر عدة، وغالباً ما يسكن أفرادها إقليماً مشتركاً، ويتحدثون لهجة مميزة ولهم ثقافة متجانسة وتضامن يسمى "العصبية" ضد العناصر الخارجية، ولكل قبيلة عاداتها وطرق اتصالها ومعيشتها وأنظمتها الاجتماعية، وهذا هو الحال في الفيسبوك، فهو يضم شبكات مختلفة لكل منها سماتها وأنظمتها وتقاليدها ومكانها في الفضاء الإلكتروني داخل وسيلة التواصل الاجتماعي، لذا نجد أن الثقافة تأخذ موقعها في إطار منطقة أو دولة إلى حالة ذهنية وسيطة، حيث يكون لدينا

الكثير من المشتركات مع شخص أو مجموعة أو مجموعات ما في موقع ما من العالم في توقيت ما عبر التواصل الإنترنتي، بدلاً من أن تكون هذه المشتركات مع أناس في منزلنا، أو مدرستنا، أو عملنا، أو الحي الذي نقيم فيه، ما يفسر حجم التحول من دائرة ضيقة إلى الدوران في فلك عالمي لا متناهٍ.[123]

وفي ضوء المتابعة الدقيقة للتأثيرات التي تفرزها وسائل التواصل الاجتماعي في المجالات كافة، يمكن القول إن تطور هذا السؤال، على صعيد المحتوى والتقنية، لا يعني بالضرورة حصول تغييرات انقلابية في المستقبل، فالإعلام، تقليدياً كان أو اجتماعياً، لا يصنع التغيير بمفرده، بل هو رافعة أو أداة للتغيير، فهو يساعد على انتشار أفكار التغيير، ولكنه لا يصنعها، فليس من المتوقع، على سبيل المثال، أن تُحدث وسائل التواصل الاجتماعي تحولاً سياسياً فارقاً في الحياة الأمريكية أو الأوروبية، بعكس الحال في الدول العربية، على سبيل المثال. والنقطة الفارقة بين الحالتين أن وسائل التواصل الاجتماعي كأداة للتغيير مطلوبة وبإلحاح في الحالة العربية في ظل محدودية مناخ الحريات أو ربما غيابه، وفي ظل ضعف المعارضة الحزبية، في حين أن الحاجة إلى هذا الدور في النموذج الغربي تظل محدودة، بالنظر إلى مناخ الحريات واتساع مساحات التعبير عن

الرأي، وتجذر ركائز الممارسة الديمقراطية. ولذلك، من الوارد أن يتراجع الاهتمام بالنشاط السياسي عبر وسائل التواصل الاجتماعي خلال المدى المنظور في حال انتعشت الحياة السياسية ووجد الجمهور المعادل الموضوعي الحقيقي للتعبير عن الرأي عبر الإنترنت، وأُفسح لهم المجال للتعبير عن الفكر والرأي عبر الأنشطة الحزبية ومنظمات المجتمع المدني، على أن تعود وسائل التواصل الاجتماعي إلى نمطها الطبيعي بوصفها قناة تواصل اجتماعي. وفي هذا الإطار، يلاحظ تراجع معدلات استخدام موقع "فيسبوك" في دول عدة خلال المرحلة الراهنة مقارنة بفورة الأحداث والاحتجاجات منذ عامين.

كما يمكن القول: إذا كانت وسائل التواصل الاجتماعي بمنزلة أداة أو رافعة جديدة بين أيدي جيل التغيير من الشباب، فإنها في المقابل وفرت نافذة واسعة للسلطات والحكومات لاكتشاف حدود المواجهة ومساحات المعارضة وساحاتها، كما بات بإمكان بعض الحكومات أيضاً انتهاج استراتيجية التريث في مواجهة موجات المعارضة الإنترنتية، حيث تمنحها المدى الزمني لاستنفاد شحنات الغضب وتنفيس موجات الاحتقان عبر هذا الكم الهائل من المحتوى الاتصالي الساخر والناقد الذي يتداوله نشطاء وسائل التواصل الاجتماعي على مدار الساعة،

وبمعنى آخر، أن تنظر الحكومات إلى قوة الدفع التي توفرها وسائل التواصل الاجتماعي النظرة ذاتها التي كانت سائدة تجاه بعض الفضائيات، حيث تراجعت مقدرتها على التأثير، وتحولت بمرور الوقت إلى منبر للتنفيس وتفريغ طاقات الغضب الجماهيري. غير أن هذا الطرح يستحق التعامل معه بحذر شديد، إذ إن المسألة هنا لا تتعلق بوسيلة إعلامية واحدة تضطلع بمهمة الدفع باتجاه التغيير، بل إننا بصدد الملايين من وسائل الاتصال الأفقي- الأفقي، القادر على توليد شحنات كبيرة من طاقات التغيير، ولاسيما إذا تزامن ذلك مع ظروف مجتمعية غير مواتية تؤجج الاحتقان، مثل: البطالة والفقر وغياب الحريات وغير ذلك.

ويسلط كتاب "تكنولوجيا التحرر" الضوء على الجدل الدائر حالياً حول تأثير تكنولوجيا المعلومات في النظم الاستبدادية، ويتساءل: هل هي أداة لتحرير الشعوب أم أداة للسيطرة عليها؟ وينتهي إلى أن الغلبة كانت ومازالت لمستخدمي تكنولوجيا المعلومات لتحرير الشعوب من الاستبداد، وأصبحت تكنولوجيا التحرير أداة لتحرير العقول ودعم الحرية والديمقراطية. وأيّاً كانت الجهة التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات، فإن ما اتفق عليه محررو مقالات هذا الكتاب، هو أن الإنترنت يجب أن تظل مساحة عالمية ومفتوحة وحرة ليستخدمها الناس

للتسجيل والتوثيق والدفاع عن الحريات وتبادل المعلومات وتنظيم الجهود لإحداث تغيير سياسي مع الحفاظ على الخصوصية.[124]

ويثير الكتاب إشكالية تتعلق باندفاع كثير من الباحثين نحو بناء تصورات ورسم آفاق واعدة انطلاقاً من القدرات اللامتناهية التي توفرها وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يحذر مؤلفو الكتاب من الإفراط في التفاؤل بشأن الفرص التي توفرها هذه الوسائل على صعيد التحرر السياسي، ويشيرون إلى أن المتحمسين لتكنولوجيا التحرر في الوقت الراهن يقتربون مما يصفونه بـ"الآثام التحليلية" عبر الاعتقاد بأن التقدم التكنولوجي يُنتج بالضرورة عالماً مثالياً، ما يشير في النهاية إلى أن مسارات المستقبل تظل رهن طريقة توظيف المستخدمين للوسيلة، وبموازاة ذلك كيفية تعامل الحكومات مع ما قد تعتبره تهديداً لها، وبالتالي إمكانية الإبقاء على مساحات الحرية المتاحة في استخدام هذه الوسائل من دون تضييق قانوني أو تشغيلي.

الخاتمة: تأثيرات مستقبلية مغايرة

إذا كان بعض الباحثين[125] قد تعاملوا مع آثار العولمة باعتبارها "زلزالاً" يؤثر في المجتمع العالمي ويخلف "خطوط صدع" يزداد عندها الضغط أو يقل، معتبرين مظاهر العولمة وإفرازاتها مثل الهجرة والنزوح، خطوط صدع تشجعها الوتيرة المتسارعة للعولمة، فإن الطفرات النوعية المتلاحقة التي تشهدها وسائل التواصل الاجتماعي باعتبارها أحد تجليات العولمة الثقافية والتقنية، تعد هي الأخرى زلزالاً أثَّر، ولايزال، في طبيعة القضايا والمفاهيم السائدة التي يصعب حصرها كالمواطنة والدولة والمسؤولية الإعلامية وغير ذلك، حيث أنتجت وسائل التواصل الاجتماعي دينامية جديدة في التعاطي مع القضايا ذات الاهتمام من جانب جمهور المستخدمين وأوجدت شريحة عريضة من النشطاء الإلكترونيين ممن كانوا بعيدين عن التعرض للشأن السياسي وقضايا الشأن العام خوفاً من مضايقات أمنية أو جراء الشعور بالإحباط لانعدام فرص التغيير.

وإذا كنا قد عاصرنا بعض المظاهر والأنماط السلوكية المرتبطة بوسائل التواصل الاجتماعي مثل "المبرمجون الأحرار" [مجموعات من التقنيين المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات عابري الحدود، يعملون في

الفضاء الافتراضي ويقدمون خدمات تطوعية لدعم مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي وحماية حريتهم في تبادل ما يريدون من معلومات ومحتويات، ويعمل أفراد هذه المجموعات على ضمان حرية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ويبدون أقرب إلى صيغة منظمات المجتمع المتخصصة في الدفاع عن حقوق المهنيين، مثل "مراسلون بلا حدود" وغير ذلك] وإذا كنا قد عاصرنا أيضاً اختلاف أنماط العلاقات الاجتماعية والتعددية الهائلة في استخدامات وسائل التواصل الاجتماعي من التسوق إلى السياسة مروراً بالترفيه ونشر الوعي الثقافي والفني والممارسات السلبية والمرفوضة مجتمعياً وغير ذلك، فإن الحديث عن وجود تأثيرات مستقبلية مغايرة لوسائل التواصل الاجتماعي يبدو أقرب إلى اليقين، والقطع به يبدو أمراً ميسوراً على خلاف الذهاب إلى حد بناء تصورات مستقبلية دقيقة حول أنماط التغيير المحتملة والهيكلية التي سيتم بها هذا التغيير، فهو يبدو أمراً عسيراً على الباحثين، ولاسيما أن البحث العلمي يعتمد الحقائق المجردة، بينما يبدو استشراف المستقبل في الظواهر شديد التحول والتبدل أمراً محفوفاً بالمجازفة، ومع ذلك فإن هناك كثيراً من الإرهاصات والمؤشرات التي يمكن أن تسهم في بلورة رؤية مستقبلية تبدو ملامحها فيما يلي:

- هناك جدل بحثي واسع حول الدولة بمفهومها التقليدي في ظل الاختراقات العابرة للحدود، حيث يشير باحثون إلى أن واضعي السياسات والشركات العابرة للقارات يتشككون في فاعلية مفهوم الدولة، وسوف يدفع ذلك المنظمات والشركات المتعددة الجنسيات إلى ممارسة أدوار متزايدة الأهمية بصورة دائمة، باعتبار أن رقابة الدولة تحولت إلى ظاهرة ما قبل الإنترنت، وحقيقة ما بعد السيادة.[126]

- لقياس حجم التحولات والتأثيرات المرتقبة، يرى بعض الباحثين أن دور شبكة المعلومات لا يزال في حالة تطور، معتبرين أن الإنترنت اليوم تناظر اختراع آلة الطباعة في الأيام المبكرة لتجميع الحروف في أسطر، أو التصميم المبكر لشرائح الكمبيوتر، ونحن لم نزل نعيش مرحلة مبكرة لما سوف يصبح صناعة ناضجة، يُحتمل أن يحل محلها في النهاية ابتكارات تكنولوجية أخرى، أو تندمج مع ابتكارات تكنولوجية ستستحدث لإنتاج تقنيات مبتكرة.[127] وللتصورات في هذا المجال، يشير بعض الباحثين إلى أنه في عام 2026 ستكون قوة المعالجة للحواسيب بحاجة إلى مزيد من التطور لتُقارب، من حيث عدد العمليات في الثانية، العقل البشري. ويشير جون مون من مؤسسة Syntec Informatique إلى أنه في عام 2020 لن تتجاوز

القوة الحسـابية للكمبيـوتر قـوة مـخ الفـأر.[128] وبطبيعـة الحـال فـإن تطبيقات هذا التطور في شبكة الإنترنت ستنعكس إجمالاً على وسـائل التواصل الاجتماعي وغيرها من استخدامات الشـبكة، الأمـر الـذي يثير ما يشبه ثورة تطلعات لدى الباحثين لاستشـراف مـا قـد يحـدث مستقبلاً على هذا الصعيد.

- سـوف تقفـز الجـرائم الإلكترونيـة إلى صـدارة التهديـد الأمنـي الاستراتيجي للدول، وهي جرائم لها ارتباط وثيق بوسائل التواصـل الاجتماعي من زاويـة أن معظـم هـذه الجـرائم تأخـذ شـكل رسـائل إلكترونية صغيرة غير مرغوب فيها، وفي ظل التنامي الهائـل لمهـارات المجـرمين الإلكترونيـين وأعـدادهم، لدرجـة أن إنتـاج "البرمجيـات الخبيثة" بات يقدر أنه يفوق إنتاج البرمجيـات الشـرعية، حيـث يـتم اكتشاف نحو مليون برنامج خبيث شهرياً،[129] فضلاً عن وجود نسـخ معدلـة مـن بعـض مواقـع التواصـل الاجتماعـي تسـتخدم في جمـع المعلومـات لـربط الحواسـيب كمجموعـات في برمجيـات "بوتنـت" botnet (مجموعة من آلاف الحواسيب الملوثة) بهدف تنفيـذ هجـمات واسعة عـلى شـبكات الحواسـيب، وبالتـالي فـإن مواقـع الشـركات والمؤسسات الكبرى على وسائل التواصل الاجتماعي باتـت في بـؤرة

الاستهداف وداخل دائرة التهديد. وعلى سبيل المثال فإن نسبة ساحقة من الهجمات الإلكترونية على الشركات والمنظمات والوكالات الحكومية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، جاءت من مبنى على مشارف شنغهاي مرتبط بجيش التحرير الشعبي الصيني،[130] وذلك بالإضافة إلى أنشطة القرصنة التي قامت بها الصين ضد شركات ومؤسسات وبنوك أمريكية، والقيام بعمليات تجسس إلكترونية ضد مواقع تابعة للقوات الأمريكية والاستخبارات. ومن جانب آخر أعلنت الوكالة الأمريكية لإدارة المعلومات الممولة حكومياً على الإنترنت أنها ستعد أدوات للالتفاف على الرقابة المفروضة على وسائل التواصل الاجتماعي في كل من إيران والصين.[131]

- توجد توجهات كثيرة يتوقع قيامها بتغيير النمط الراهن للتعلم بفعل تأثير وسائل التواصل الاجتماعي، من أهمها: أولاً "الدورات الشاملة المفتوحة عبر الإنترنت" (Massive Open Online Courses - MOOCs)، وهي عبارة عن دورات عبر الإنترنت تستهدف المساهمة الواسعة النطاق وتكون مفتوحة للجميع. وتقوم مجموعة من المؤسسات العلمية المرموقة، مثل "معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا" (MIT) حالياً بتطوير مثل هذه الدورات وتقييم

الأساليب التي يمكن من خلالها الوصول إلى الصيغة المثلى التي يمكن أن تتيح تقييماً واقعياً للطلاب يحصلون من خلاله على اعتراف علمي بالدورة. وهذا التوجه يختلف بصورة كبيرة عن النمط السائد للشهادات التي تتيحها بعض الجامعات عبر الإنترنت، من حيث أسلوب التقديم والتقييم والانفتاح على الجمهور. ومثل هذا التوجه سيغير من طبيعة العملية التعليمية مستقبلاً، حيث سيتمكن الطالب من انتقاء مواد من جامعات عالمية مختلفة، و"خلق" شهادته الخاصة. كما أنها تمثِّل تحدياً ملموساً للمؤسسات التعليمية غير الواقعة على قمة التصنيفات الدولية، حيث يمكن أن يقل الإقبال عليها في حال تمكن الطلاب على مستوى العالم من "تجميع" مواد ودورات من جامعات القمة.[132] ثانياً: "المنصات الموجهة للمدرسين" Instructor-driven Platforms، وهي منصات إلكترونية يستخدمها المدرسون لتبادل الآراء والأفكار والتعاون معاً لدعم العملية التعليمية. ومن أمثلة هذه المنصات التي لا تزال في دور التطوير، ليرنست – Learnist،[133] وتويديوكيت – Twiducate.[134] حيث تتيح هذه المنصات للمدرسين التعرف إلى أحدث طرق التدريس والموضوعات الجديدة في المناهج التعليمية، والوقوف على أساليب حديثة لقياس المستوى العلمي

للطالب، ومن ثم تعد هذه المنصات بمنزلة "تأهيل افتراضي" للمدرسين بطريقة غير مباشرة، كما تلعب دوراً حيوياً في عملية تطوير التعليم بحكم مقدرتها على صهر الخبرات التعليمية وتوفر للطلاب مجالاً واسعاً للاستفادة من هذه الخبرات لتوسيع مداركهم وزيادة معارفهم، كما تدعم قدرات المدرسين على التخيل والإبداع العلمي وتقديم الدروس بطرق شيقة وجذابة إلكترونياً.

- يُتوقع عدم تمكن السلطات المحلية في أي دولة من انتهاج سياسات حمائية لمنع المنافسة الخارجية عن قطاع الأعمال الوطني. وبالتالي، يمكن أن يؤدي ذلك إلى مشكلات داخلية كبيرة لبعض الدول التي لم تتطور قطاعاتها الإنتاجية والخدمية بالصورة الكافية لمواجهة المدّ العالمي الجديد من الانفتاح عبر التجارة الإلكترونية المصحوبة باستخدام القواعد المتنامية لوسائل التواصل الاجتماعي. ولن يقتصر ذلك فقط على مشكلات لوحدات الأعمال المحلية المنتجة للسلع والخدمات، بل سيتعداها إلى التنافس في مجال التوظيف والعمل من خلال تزايد انتهاج أسلوب "الاستعانة بالمصادر الخارجية" Outsourcing الذي يتوقع أن يفتح باب المنافسة عالمياً على فرص التوظف في مجالات تتسع كل يوم مع تزايد التقدم التقني في مجال

الاتصالات، كما سيؤدي إلى القضاء على بعض المهن التقليدية في مجالات أصبح من الممكن الحصول على خدماتها مجاناً من خلال الإنترنت بصورة عامة، ووسائل التواصل الاجتماعي بصورة خاصة. وبالتالي، يمكن أن يؤدي ذلك الأمر إلى عدم قدرة العديد من الدول على انتهاج سياسات فعّالة لتخفيض مستويات البطالة، الأمر الذي يمكن أن تكون له انعكاساته السلبية على الاستقرار السياسي والاجتماعي لها. وسيتعين على طالب العمل تنمية مهاراته بصورة وبمتطلبات أقوى من أجل الحصول على فرص توظيف كانت تعتبر "مضمونة" فيما مضى، فمعايير التعيين سيضاف إليها القدرة على التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي وتطوراتها لخدمة وظيفته، ومدى حفاظه على أسرار مؤسسته عند استخدام هذه الوسائل، والأفراد الذين يمثلون "العصبية الافتراضية" له وتأثيرهم في أدائه لمهامه وواجبات وظيفته...إلخ.

يبدو واضحاً صعوبة بلورة تصور نهائي لتأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي في المجالات السياسية والإعلامية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية. كما لوحظ خلال إعداد هذه الدراسة، برغم الوفرة الواضحة في الدراسات المتخصصة في الموضوع، قلة الإضافات النوعية في هذه الدراسات وعدم تناسبها مع الأهمية المتعاظمة لهذه الوسائل

وتأثيراتها النوعية في المجالات كافة، كما لوحظ أيضاً أن هناك التباساً وخلطاً مفاهيمياً في تعريف هذه الوسائل تترتب عليهما بالضرورة التباسات ومغالطات تحليلية. وهناك خلط موازٍ أيضاً بين تأثير الأجهزة الحاسوبية بأشكالها كافة من جهة، وتأثير البرامج أو المحتوى من جهة ثانية. وفي جميع الأحوال، فإنه إذا كان أحدهم قد اعتبر أن حرية الصحافة سلاح تدمير شامل لسياسات الكبت والقهر،[135] فإن لنا أن نتخيل حجم تأثير مساحات الحريات في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وآلية إسهامها في إعادة هيكلة العلاقات الاجتماعية والعلاقات الدولية، بل وطبيعة العلاقات بين الفرد والدولة، بحيث تكون معادلة السياسة في كثير من ممارساتها قائمة على: فرد يتبنى قضية محلية + وسيلة تواصل اجتماعي متصلة بشبكة افتراضية = تكتل افتراضي يسهم في بلورة رأي عام دولي تجاه قضية محلية، الأمر الذي تترتب عليه تبعات عدة، منها: انهيار السيادة بمفهومها التقليدي، وبزوغ نظام عالمي جديد تتحكم فيه تكتلات افتراضية لها هويتها وانتماءاتها الخاصة، مع احتمالية قيام تحالفات وشراكات بين هذه التكتلات، ومن ثم نشر ثقافة عالمية تثري بدورها مسارات السياسة الدولية والمحلية على حد سواء.

إن قصور الرؤية البشرية عن إدراك المتغيرات والتطورات المعاصرة التي تؤثر في المستقبل بأبعاده المختلفة، القريب والمتوسط والبعيد، تجعل معظم الناس يغرقون في خضم الحياة اليومية والبحث عن لقمة العيش، ومن ثم لا يفكرون في المستقبل، وفي أحيان كثيرة لا يشعرون بمدى التقدم في وسائل المعيشة، فالجيل الذي صدمه ظهور التلفاز الأبيض والأسود في الستينيات من القرن الماضي لم يحلم يوماً بالألوان، وأن تكون الرؤية التلفزيونية ثلاثية الأبعاد (Three Dimensional)، وأن المستقبل القريب سوف يحمل إليه التلفاز التفاعلي، وكذلك الحال بالنسبة إلى تطورات واختراعات أثرت في حياة الإنسان.

وإذا كان التاريخ شاهداً على الصراع بين الإنسان والآلة، من حيث السرعة وقوة التحمل ومستوى الأداء وزمن الإنجاز، فإن التاريخ نفسه سوف يشهد على صراع الإنسان بين الحياة الواقعية والحياة الافتراضية التي ستكون الملاذ للجنس البشري لتحقيق طموحاته وأحلامه بأقل قدر من التكلفة المادية والوقت بالاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي دون الصدام مع العوائق الاجتماعية والأخلاقية والقانونية والأمنية.

وسوف يأتي اليوم الذي يتندر فيه بنو البشر على عصر الورق والقلم، وعصر الصحف والإذاعات والقنوات الفضائية مع النقلة النوعية والقفزة الكبيرة التي ستحققها وسائل التواصل الاجتماعي في مختلف المجالات في ظل الوقت "صفر" والمسافة "صفر" والسرعة "اللانهائية".

ولا بد من الإشارة إلى أن التأثيرات المستقبلية لوسائل التواصل الاجتماعي لا تزال موضع تفاعل أو صراع بين المستخدمين والسلطة والقوى المركزية المنتجة للبرمجيات والمطورة لها. وبالتالي، فإن نتائج هذه التفاعلات وطبيعة أهداف كل طرف منها ستسهم من دون شك في توجيه دفة المستقبل، سواء باتجاه المزيد من التحررية والإسهام في صياغة المستقبل، أو باتجاه مزيد من الرقابة والتحكم، حيث يصبح مصير هذه الوسائل والكم الهائل من التفاؤل المحيط بدوره مجرد استنساخ لتجارب وموجات تفاؤل سابقة أحاطت بانطلاق الكتاب والصحافة والفضائيات، كما أن مطوري البرمجيات ومنتجيها يمثلون لاعباً رئيسياً في هذه المعادلة، كون أهدافهم النهائية تُعد أحد محددات قواعد اللعبة، بل تسهم في توجيه مسارات الصراع بين الطرفين الباقيين، بالانتصار لهذا أو ذاك، للحرية أو للقيود.

ويبقى من المهم القول إن وسائل التواصل الاجتماعي ستكون لاعباً رئيسياً في التحولات المستقبلية في المجالات كافة، سواء ظلت الوسائل بأنماطها التقنية الحالية على حالها أو ظهرت وسائل جديدة على شبكة الإنترنت، ففي جميع الأحوال يمكن الجزم بأن هذه الوسائل قد نقلت كثيراً من المجتمعات بالفعل نقلة عابرة للخيال من محدودية فكر "القبيلة" وممارساتها وسلوكياتها وعاداتها إلى مجتمع "الفيسبوك" العابر للحدود الممتد المسافات الذي يكاد يشمل، من دون مبالغة، العالم بأكمله؛ لذا فإننا نرى أن وسائل التواصل الاجتماعي تستحق من الاهتمام والدراسة والتحليل ما يناسب أهميتها وحجم تأثيراتها الاستراتيجية الراهنة والمستقبلية، ولاسيما أننا نرى أن الجدل البحثي الراهن حول استمرارية هذه التأثيرات وحجمها وأبعادها يستغرق كثيراً من الباحثين المتخصصين، ويشغلهم ويحول دول إخضاع هذه الظاهرة للبحث بشكل معمق، للحد من تأثيراتها المجتمعية السلبية، التي باتت مقلقة جداً في دول العالم قاطبة.

ولا بد من الإشارة هنا أيضاً إلى ضرورة تطوير المناهج التربوية في كليات الإعلام والاتصال الجماهيري كي تشمل وسائل التواصل الاجتماعي، ولا تكتفي بمناقشتها كمنافس للإعلام التقليدي، أو التعامل

معها باعتبارها ظاهرة اتصالية ذات تأثيرات عابرة، كما أن هذه الوسائل، التي تزداد وينتشر نفوذها يوماً بعد آخر، باتت تستحق تسليط الضوء عليها بحثياً وخصوصاً في الجوانب القانونية والتشريعية، لتحديد المسؤوليات المترتبة على سوء استخدامها وضمان حماية القيم الأخلاقية والأعراف المجتمعية من الانتهاكات المتزايدة من جانب شريحة من مستخدمي هذه الوسائل الحديثة.

ونأمل أن يسهم هذا الكتاب في تمهيد الدروب البحثية وفتح الطريق أمام الباحثين والأكاديميين المتخصصين لاستشراف تأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي، كي لا تكتفي مجتمعاتنا العربية بموقف المتفرج على التطورات التكنولوجية المتلاحقة على هذا الصعيد.

الهوامش

1. كريس باركر، **التلفزيون والعولمة والهويات الثقافية**، ترجمة: علا أحمد إصلاح (مصر: مجموعة النيل العربية، 2006)، ص94.

2. ميشال سالوف، "ثورة المعلومات والاتصالات وانعكاساتها على المجتمع والدولة في القرن المقبل"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثالث: **ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها في المجتمع والدولة في العالم العربي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دولة الإمارات العربية المتحدة، يناير 1997، ص16.

3. انظر:

USA National Intelligence, *Global Trends 2030: Alternative Worlds*, Washington, DC, December 2012, p. 11.

4. انظر: Ibid., p. 15.

5. عبدالرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، اعتناء ودراسة: أحمد الزعبي (لبنان: شركة دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2003)، ص 168.

6. المرجع السابق، ص161.

7. **القاموس الاجتماعي** (مصر: دار النهضة للطباعة والنشر، 1975)، ص381.

8. كريس باركر، مرجع سابق، ص274.

9. فيليب سيب، **تأثير "الجزيرة": كيف يعيد الإعلام العالمي الجديد تشكيل السياسة الدولية**، ترجمة: عز الدين عبد المولى (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، والدار العربية للعلوم ناشرون، 2011)، ص214.

10. انظر:

Rita Safranek, “The Emerging Role of Social Media in Political and Regime Change,” March 2012, (http://www.csa.com/discoveryguides/social_media/review5.php), (accessed February 6, 2013).

11. انظر:

Philip Canton, “Social Media and the Arab Spring: An Analysis of the Strategic Geopolitical Impactand the Implications for the Future,” 2011 (https://docs.google.com), (accessed February 6, 2013).

12. انظر:

Perry Viscounty, Jennifer Archie, Farnaz Alemi and Jenny Allen, “Social Networking and the Law,” *Business Law Today*, vol. 18, no. 4, March/April, 2009.

13. انظر: خالد حامد مصطفى، "المسؤولية الجنائية لناشري الخدمات التقنية ومقدميها عن سوء استخدام شبكات التواصل الاجتماعي"، **رؤى استراتيجية**، العدد 2 (دولة الإمارات العربية المتحدة: مارس 2103)، ص8–41.

14. انظر:

Ville Seppä, “The Future of Social Networking,” 2008 (https://docs.google.com), (accessed February 6, 2013).

15. انظر: بشرى جميل الراوي، "دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير"، نوفمبر 2012 (تاريخ الزيارة 8/ 2/ 2013)، متاح على الرابط:

(http://research.philadelphia.edu.jo/824).

16. انظر:

Oxford University Press, “social network” definition, (http://oxforddictionaries.com/definition/english/social_network), (accessed February 4, 2013).

17. انظر:

L. J. Prescott, “Social Network,” *Medical Reference Service Quarterly*, October 2012, pp. 119-120.

18. انظر:

The White House, Office of the Press Secretary, Remarks by President in State of Union Address, January 25, 2011.

19. انظر:

Oxford University Press, “social media” definition, op. cit.

20. انظر:

“The 6 Types of Social Media,” (http://outthinkgroup.com/tips/the-6-types-of-social-media), (accessed February 5, 2013).

21. خالد وليد محمود، **شبكات التواصل الاجتماعي وديناميكية التغيير في العالم العربي** (لبنان: مكتبة النيل والفرات، 2011)، ص91–92.

22. المرجع السابق، ص93.

23. حول مدى تنامي الجرائم الإلكترونية، انظر:

FBI, “2012 Internet Crime Report,” Internet Crime Complaint Center, Washington, DC, 2013.

24. للمزيد من المعلومات حول أنواع الجرائم الإلكترونية وتوصيفها يمكن الرجوع إلى تقرير الهيئة القومية للاتصالات، الخرطوم، السودان، منشور في 2/ 11/ 2010 (تاريخ الدخول 31/ 1/ 2013)، متاح على الرابط: (http://www.ntc.gov.sd/).

25. انظر:

"User Activity Comparison of Popular Social Sites," Infographic by Go-Gulf.com, (http://go-gulf.com/blog/social-networking-user/), (accessed February 4, 2013).

26. انظر:

Greg Finn, "Twitter Now The Fastest Growing Global Platform, 21% of the Internet Population are Active Users", January 30, 2013, (http://marketingland.com/twitter-now-the-fastest-global-platform-21-of-the-internet-population-are-active-users-32062), (accessed February 5, 2013).

27. تقديرات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دولة الإمارات العربية المتحدة.

28. صحيفة **الاتحاد** الإماراتية، تقرير إخباري، 25 يناير 2012.

29. تقديرات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية لمعدلات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

30. انظر: "إحصاءات اليوتيوب" (تاريخ الدخول 24/ 2/ 2013):
(http://www.youtube.com/yt/press/statististics.html).

31. انظر:

(http://www.socialbakers.com/facebook-statistics/), (accessed February 4, 2013).

32. انظر: .Ibid.

33. انظر:

Dubai School of Government, “Arab Social Media Report,” Vol. 2, No. 1 (July 2012), p. 14.

34. انظر:

Dubai School of Government, “Social Media, Employment and Entrepreneurship.New Frontiers for the Economic Empowerment of Arab Youth?” October 2012, p. 37.

35. انظر: Ibid., p. 41

36. خالد وليد محمود، مرجع سابق، ص69.

37. انظر:

David Singh Grewal, *Network Power* (New Haven, CT: Yale University Press, 2008), pp. 19-20.

38. خالد محمد سعيد صبحي قاسم (28 عاماً) شاب مصري، قُتل ضرباً على أيدي مخبري الشرطة المصرية يوم 6 يونيو 2010؛ الأمر الذي أثار موجة غضب شعبي في مصر وردود أفعال قوية من منظمات حقوقية عالمية، واعتبرته منظمة حقوق الإنسان المصرية "شهيد قانون الطوارئ".

39. خالد إبراهيم الرويتع، "التأثيرات السياسية للإعلام الجديد"، صحيفة **الشرق الأوسط** اللندنية، 10 يناير 2012.

40. خالد أبو العز ومحمد يوسف التهامي، "65 مليون دولار تمويلاً أمريكياً لمنظمات مصرية غير معروفة"، صحيفة **الأهرام** المصرية، 22 ديسمبر 2011، ص15.

41. المرجع السابق.

42. انظر: Rita Safranek, op. cit., p. 10-11.

43. انظر: أحمد فاروق رضوان، "استخدام الموقع الإلكتروني للمنظمة في دعم اتصالات المسؤولية الاجتماعية"، **رؤى استراتيجية**، العدد 1 (دولة الإمارات العربية المتحدة: ديسمبر 2102)، ص46–75، متاح على الرابط:

(http://www.ecssr.ae/ECSSR/ECSSR_DOCDATA_PRO_EN/Resources/PDF/Rua_Strategia/Rua-Issue-01/rua_strategia_full.pdf).

44. "وسائل التواصل الاجتماعي همزة وصل إلكترونية بين المهرجان وجمهوره"، صحيفة **الإمارات اليوم** الإماراتية، 16 يناير 2013.

45. انظر: ترتيب مشاهير الرياضة حسب شعبيتهم في الشبكات الاجتماعية عام 2012 (تاريخ الدخول 24/ 2/ 2013):

(http://www.Facebook-learn.com/vb/showthread.php?t=10090).

46. المرجع السابق.

47. بيتر تاوسن، "وسائل التواصل الاجتماعي تغزو العالم"، دراسة منشورة على موقع مركز الدوحة لحرية الإعلام، 24 فبراير 2013، ص4.

48. المرجع السابق، ص2–3.

49. انظر:

Mary Bellis, “Who Invented Touchscreen Technology?”, About.com, (http://inventors.about.com/od/tstartinventions/a/Touch-Screen.htm).

(تاريخ الدخول 24 فبراير 2013).

50. فيليب سيب، مرجع سابق، ص174.

51. مي العبدالله سنو، **الاتصال في عصر العولمة الدور والتحديات الجديدة** (لبنان: دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 2001)، ص245.

52. خالد الحروب، "الإعلام الفضائي والتغيير الاجتماعي في العالم العربي"، في: **الإعلام العربي في عصر المعلومات** (دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006)، ص111.

53. فاروق أبو زيد، **الإعلام والديمقراطية** (مصر: عالم الكتب، 2010)، ص235، ومن أهم الكتب: كتاب "**الجهاد في الإسلام**" لأبي الأعلى المودودي، وكتاب "**معالم في الطريق**" لسيد قطب.

54. أحمد منيسي، **حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي** (دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010)، ص110.

55. هي حركة سياسية مصرية معارضة ظهرت في إبريل 2008، في أعقاب إضراب عمال غزل المحلة وتعرضهم للقهر على أيدي الشرطة المصرية، وقد بلغ عدد أعضائها أكثر من 18 ألف شخص.

56. تم تشكيل الائتلاف في 6 فبراير 2011 من خمس منظمات شبابية تشمل: حركة 6 إبريل، ومجموعة شباب الإخوان المسلمين، ومجموعة دعم البرادعي، وشباب حركة الحرية والعدالة، وشباب حزب الجبهة الديمقراطية. وقد سعى الائتلاف قبيل ثورة 25 يناير في مصر لحشد الجماهير عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، ثم بعد الثورة تركز هدف الائتلاف في الحفاظ على استمرار الثورة. لمزيد من التفاصيل، انظر: موقع الجزيرة نت على الرابط التالي:

(http://www.aljazeera.net/news/pages/f66f1d18-4bdf-4062-b1ea-227aa9d72331).

57. انظر: هبة حسن، "الألتراس.. طاقة مهدرة"، صحيفة **الأهرام** المصرية، 11 مارس 2013. وانظر أيضاً: تقرير بعنوان: "الألتراس في مصر.. من مدرجات الملاعب إلى حلبة السياسة"، صحيفة **الزمان** العراقية، 27 فبراير 2013).

58. انظر:

Lee Rainie, et al., “Social Media and Political Engagement,” Pew Research Center, October 19, 2012, p. 2.

59. وفاء جباعي، "وسائل التواصل الاجتماعي والحملات الانتخابية في الولايات المتحدة"، موقع "بي بي سي العربي"، 5/ 11/ 2012 (تاريخ الزيارة 5/ 2/ 2013)، متاح على الرابط:

(http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2012/11/121105_social_media.shtml).

60. نسيم الخوري، **الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية** (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص429.

61. هادي نعمان الهيتي، **الاتصال التلفزيوني الفضائي الدولي الوافد واحتمالات تأثيره السياسي في الوطن العربي** (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

62. فيصل فايز أبو عيشة، **الإعلام الإلكتروني** (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009)، ص152.

63. جمال الزرن، **تدويل الإعلام العربي الوعاء ووعي الهوية** (سوريا: دار صفحات للدراسات والنشر، 2007)، ص126.

64. للمزيد من التفاصيل حول مجموعة "أنونيموس"، انظر:

"Anonymous (Internet Group)," *The New York Times* (http://topics.nytimes.com/top/reference/timestopics/organizations/a/anonymous_internet_group/index.html.), (accessed February 5, 2013).

65. للاطلاع على الموقع، انظر:

(http://www.blackboard.com/International/EMEA/Overview.aspx?lang=en-us).

66. للاطلاع على الموقع، انظر:

(http://www.desire2learn.com.).

67. نسيم الخوري، مرجع سابق، ص445.

68. المرجع السابق، ص477.

69. موسى شتيوي، "مساهمة وسائل الإعلام في إحداث التغيير الاجتماعي وتطوير المجتمع المدني في العالم العربي"، في: **الإعلام العربي في عصر المعلومات**، مرجع سابق، ص140.

70. قاسم محمد أمين (1863–1908) يعد أحد أهم رواد تحرير المرأة، وهو قاضٍ ومصلح اجتماعي وكاتب وأديب مصري، ومن أشهر كتبه **تحرير المرأة** الذي صدر عام 1899، و**المرأة الجديدة** الصادر عام 1901.

71. محمد الجاسم، "تأثير الإعلام الإلكتروني في التطور الاجتماعي والسياسي العربي"، في: **الإعلام العربي في عصر المعلومات**، مرجع سابق، ص190.

72. بسيوني إبراهيم حمادة، **دراسات في الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والرأي العام** (مصر: عالم الكتب، 2008)، ص79.

73. **مجلة البيان**، 30 ديسمبر 2012، ص64.

74. كمال عبيد، "الإنترنت .. جرائم عصرية خارج نطاق السيطرة"، مقال منشور في موقع "شبكة النبأ المعلوماتية"، 17 نوفمبر 2012، ص3 (تاريخ الدخول 24/ 2/ 2013).

75. عبدالرحمن عزمي، "تأثير وسائل الاتصال في الثقافة .. منهج معياري"، موقع "الموسوعة الإسلامية"، 19 يونيو 2012، (تاريخ الدخول 13/ 2/ 2013).

76. وكالة نوفوستي الروسية للأنباء، "إغلاق مئات المواقع الروسية المروجة للانتحار"، 2/ 2/ 2013؛ وموقع راديو سوا، "انتحار أماندا"، 19/ 10/ 2012؛ وصحيفة "سبق" الإلكترونية، "انتحار معلمة بريطانية في أبوظبي بسبب الفيسبوك"، 26/ 2/ 2010.

77. انظر:

McKinsey Global Institute, “The Social Economy: Unlocking Value and Productivity through Social Technologies,” July 2012.

78. انظر:

ING Group, “Consumers Find Social Media Increasingly Trustworthy: Information Posted on Social Media Increasingly Alters Opinions and Behavior,” 2012, [Global Edge Report 2012], (http://ing-group.pressdoc.com/34147-consumers-find-social-media-increasingly-trust worthy), (accessed 26/02/2013).

79. انظر:

Deloitte, “Measuring Facebook’s Economic Impact in Europe,” January 2012, (http://www.deloitte.com/assets/Dcom-nitedKingdom/Local %20Assets/Documents/Industries/TMT/uk-tmt-media-facebook-europe -economic-impact.pdf), (accessed 26/02/2013).

80. انظر:

James Manyika and Charles Roxburgh, "The Great Transformer: The Impact of the Internet on Economic Growth and Prosperity," McKinsey Global Institute, 2012, (http://www.mckinsey.com/insights/mgi/research/technology_and_innovation/the_great_transformer), (accessed 26/02/2013).

81. انظر: .Ibid.

82. "تقرير الإعلام الاجتماعي في المدفوعات – 2012"، الصادر عن "يوروآسيا إنسايتس"، في يناير 2013.

83. انظر:

Michael Chui, "The Social Economy: Unlocking Value and Productivity Through Social Technologies," McKinsey Global Institute, 2012, (http://www.mckinsey.com/insights/mgi/research/technology_and_innovation/the_social_economy), (accessed 26/02/2013).

84. انظر:

Richard Florida, "Is Social Media Driving the Economy?" The Atlantic Online, 2012, (http://www.theatlantic.com/technology/archive/2010/ 10/is-social-media-driving-the-economy/64780/), (accessed 26/02/2013).

85. انظر:

Deloitte, "Measuring Facebook's Economic Impact in Europe," op. cit.

86. فيليب سيب، مرجع سابق، ص214.

87. المرجع السابق، ص215.

88. فاروق أبو زيد، مرجع سابق، ص240.

89. حسنين شفيق، **الإعلام الجديد والإعلام البديل تكنولوجيا جديدة في عصر ما بعد التفاعلية** (مصر: دار فكر وفن للطباعة والنشر والتوزيع، 2010)، ص128.

90. صحيفة **الاتحاد** الإماراتية، 23 فبراير 2013، ص5.

91. انظر موقع دراسات الشرطة المقارنة في الاتحاد الأوروبي (تاريخ الدخول 24/ 2/ 2013)، على الرابط: (/http://www.composite-project.eu).

92. "استخدام وسائل التواصل الاجتماعي يحسن أداء الشرطة"، موقع "بي بي سي العربي"، 8/ 12/ 2012 (تاريخ الزيارة 5/ 2/ 2013)، متاح على الرابط:
(http://www.bbc.co.uk/arabic/multimedia/2012/12/121208_social_media_benefit_police.shtml).

93. فيصل فايز أبو عيشة، مرجع سابق، ص171.

94. محمد السيد سعيد، "الاتجاهات والقوى الجديدة في فضاء الإعلام العربي"، في: **الإعلام العربي في عصر المعلومات**، مرجع سابق، ص63.

95. محمد الجاسم، مرجع سابق، ص 192.

96. عبدالله العليان، "التحديات الجديدة لتأثير الدولة في الإعلام"، في: **الإعلام العربي في عصر المعلومات**، مرجع سابق، ص596.

97. باسل القاضي، **تداول المعلومات عبر الإنترنت وأثره في تشكيل الوعي في عصر العولمة** (الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة، 2007)، ص146.

98. انظر: (http://www.elaph.com/Web/news/2013/789056.html)، (تاريخ الدخول 22/ 1/ 2013).

99. صحيفة **الاتحاد** الإماراتية، خبر بعنوان: "وزير الدفاع الأمريكي يحذر من التعرض لهجمات إلكترونية نقلاً عن صحيفة نيويورك تايمز"، 12 أكتوبر 2012، ص33.

100. موقع قناة العربية الفضائية، تقرير بعنوان "برنامج أمني متطور للتجسس على مستخدمي فيسبوك وتويتر"، 11 فبراير 2013.

101. شريف درويش اللبان، **إعلام ثورة 25 يناير** (مصر: دار العالم العربي، 2012)، ص75.

102. المرجع السابق، ص 34.

103. انظر:

Nadine Kassem & Rabia Minatullah, "The Reasons Social Media Contributed to the 2011 Egyptian Revolution," *International Journal of Business and Management*, Vol. 2, Issue 3 (2011), p. 140.

104. انظر: Ibid., p.141

105. انظر: Ibid., p.142

106. انظر: Ibid., pp.143-144.

107. انظر: Ibid., pp.155-156.

108. حسنين شفيق، مرجع سابق، ص8.

109. للمزيد من التفاصيل، انظر:

(http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/dsg/unpan050860.pdf).

110. للمزيد من التفاصيل، انظر:
(http://www.forbesmiddleeast.com/view.php?list=44466).

111. محمد المنصور، **تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على جمهور المتلقين دراسة مقارنة للمواقع الاجتماعية والمواقع الإلكترونية "قناة العربية نموذجاً"**، رسالة ماجستير غير منشورة، متاحة عبر الإنترنت على موقع الأكاديمية العربية في الدنمارك: (www.ao-academy.com).

112. انظر: (http://en.wikipedia.org/wiki/Internet_servic_provider).

113. محمد سعد إبراهيم، **أخلاقيات الإعلام والإنترنت وإشكاليات التشريع** (مصر: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2007)، ص86

114. المرجع السابق، ص135.

115. بسيوني إبراهيم حمادة، مرجع سابق، ص80.

116. خالد حامد مصطفى، "المسؤولية الجنائية لناشري الخدمات التقنية ومقدميها عن سوء استخدام شبكات التواصل الاجتماعي"، مرجع سابق، ص24.

117. للمزيد، انظر: فاضل محمد البدراني، **الإعلام وصناعة العقول** (لبنان: منتدى المعارف، 2011).

118. فضيل دليو، **التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال (NTIC/NICT): المفهوم-الاستعمالات-الآفاق** (الأردن: دار الثقافة، 2010)، ص173

119. المرجع السابق، ص177.

120. سعيد الصديقي، **الدولة في عالم متغير: الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة** (دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص105.

121. محمد عبدالحميد، **المدونات والإعلام البديل** (مصر: عالم الكتب، 2009)، ص49.

122. انظر:

(http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D8%AF%D9%85%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%86%D8%AA).

123. توماس ل. ماكفيل، **الإعلام العالمي**، ترجمة: عبد الحكم أحمد الخزامي (مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2012)، ص44.

124. للمزيد حول الموضوع، انظر:

Larry Diamond and Marc F. Plattner, *Liberation Technology: Social Media and the Struggle for Democracy* (Baltimore, Maryland: The Johns Hopkins University Press and the National Endowment for Democracy, 2012).

125. جون ماهون، "الهجرة والتعهيد تنامي خطوط الصدع والهزات اللاحقة للعولمة"، في: **العولمة في القرن الحادي والعشرين ما مدى ترابطية العالم؟** (دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)، ص104.

126. توماس ماكفيل، مرجع سابق، ص478.

127. المرجع السابق، ص479.

128. فضيل دليو، مرجع سابق، ص174.

129. انظر:

Diamond and Plattner, op. cit.

130. صحيفة **نيويورك تايمز** الأمريكية، تقرير أعدته شركة مانديت الأمريكية الأمنية حول نشاط جماعة شنغهاي التابعة لجيش التحرير الشعبي الصيني، الوحدة 61398، 19 فبراير 2013.

131. صحيفة **الحياة** اللندنية، خبر بعنوان: "الولايات المتحدة تبتكر برنامجا لاختراق الرقابة على الإنترنت"، 19 أكتوبر 2012، ص14.

132. للاطلاع على الموقع، انظر: (https://www.coursera.org/#about).

133. للاطلاع على الموقع، انظر:

(http://learni.st/category/features#/category/featured).

134. للاطلاع على الموقع، انظر: (http://www.twiducate.com).

135. توماس ماكفيل، مرجع سابق، ص429.

المراجع

أولاً، العربية

إبراهيم، محمد سعد. **أخلاقيات الإعلام والإنترنت وإشكاليات التشريع** (مصر: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2007).

أبو زيد، فاروق. **الإعلام والديمقراطية** (مصر: عالم الكتب، 2010).

أبو عيشة، فيصل فايز. **الإعلام الإلكتروني** (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009).

ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. **مقدمة ابن خلدون،** اعتناء ودراسة: أحمد الزعبي (لبنان: شركة دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2003)،

باركر، كريس. **التلفزيون والعولمة والهويات الثقافية،** ترجمة: علا أحمد إصلاح (مصر: مجموعة النيل العربية، 2006).

البدراني، فاضل محمد. **الإعلام وصناعة العقول** (لبنان: منتدى المعارف، 2011).

الحروب، خالد، وآخرون. **الإعلام العربي في عصر المعلومات** (دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006).

حمادة، بسيوني إبراهيم. **دراسات في الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والرأي العام** (مصر: عالم الكتب، 2008).

الخوري، نسيم. **الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية** (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

دليـو، فضـيل. **التكنولوجيـا الجديـدة للإعـلام والاتصـال (NTIC/NICT): المفهـوم- الاستعمالات- الآفاق** (الأردن: دار الثقافة، 2010).

رضوان، أحمد فاروق. "استخدام الموقع الإلكتروني للمنظمة في دعم اتصالات المسؤولية الاجتماعية"، **رؤى استراتيجية**، العدد 1 (دولة الإمارات العربية المتحدة: ديسمبر 2012).

الزرن، جمال. **تدويل الإعلام العربي الوعاء ووعي الهوية** (سوريا: دار صفحات للدراسات والنشر، 2007).

سالون، ميشال. "ثورة المعلومات والاتصالات وانعكاساتها على المجتمع والدولة في القرن المقبل"، ورقمة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثالث **ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها في المجتمع والدولة في العالم العربي** ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دولة الإمارات العربية المتحدة، يناير 1997.

سنو، مي العبدالله. **الاتصال في عصر العولمة الدور والتحديات الجديدة** (لبنان: دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 2001).

سيب، فيليب. **تأثير "الجزيرة": كيف يعيد الإعلام العالمي الجديد تشكيل السياسة الدولية،** ترجمة: عز الدين عبد المولى (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، والدار العربية للعلوم ناشرون، 2011).

شفيق، حسنين. **الإعلام الجديد والإعلام البديل تكنولوجيا جديدة في عصر ما بعد التفاعلية** (مصر: دار فكر وفن للطباعة والنشر والتوزيع، 2010).

الصديقي، سعيد. **الدولة في عالم متغير: الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة** (دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2008).

عبدالحميد، محمد. **المدونات والإعلام البديل** (مصر: عالم الكتب، 2009).

القاضي، باسل. **تداول المعلومات عبر الإنترنت وأثره في تشكيل الوعي في عصر العولمة** (الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة، 2007).

القاموس الاجتماعي (مصر: دار النهضة للطباعة والنشر، 1975).

اللبان، شريف درويش. **إعلام ثورة 25 يناير** (مصر: دار العالم العربي، 2012).

ماكفيل، توماس ل. **الإعلام العالمي**، ترجمة: عبد الحكم أحمد الخزامي (مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2012).

ماهون، جون، وآخرون. **العولمة في القرن الحادي والعشرين ما مدى ترابطية العالم؟** (دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009).

محمود، خالد وليد. **شبكات التواصل الاجتماعي وديناميكية التغيير في العالم العربي** (لبنان: مكتبة النيل والفرات، 2011).

مصطفى، خالد حامد. "المسؤولية الجنائية لناشري الخدمات التقنية ومقدميها عن سوء استخدام شبكات التواصل الاجتماعي"، **رؤى استراتيجية**، العدد 2 (دولة الإمارات العربية المتحدة: مارس 2103).

المنصور، محمد. **تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على جمهور المتلقين دراسة مقارنة للمواقع الاجتماعية والمواقع الإلكترونية "قناة العربية نموذجاً"**. رسالة ماجستير غير منشورة.

منيسي، أحمد. **حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي**(دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010).

الهيتي، هادي نعمان. **الاتصال التلفزيوني الفضائي الدولي الوافد واحتمالات تأثيره السياسي في الوطن العربي** (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

ثانياً، الأجنبية

Diamond, Larry and Marc F. Plattner. *Liberation Technology: Social Media and the Struggle for Democracy*. Baltimore, Maryland: The Johns Hopkins University Press, and the National Endowment for Democracy, 2012.

Dubai School of Government. “Arab Social Media Report.” Vol. 2, No. 1, July 2012.

Dubai School of Government. “Social Media, Employment and Entrepreneurship. New Frontiers for the Economic Empowerment of Arab Youth?”. October 2012.

FBI. “2012 Internet Crime Report.” Internet Crime Complaint Center, Washington, DC, 2013.

Grewal, David Singh. *Network Power*. New Haven, CT: Yale University Press, 2008.

Kassem, Nadine and Rabia Minatullah. “The Reasons Social Media Contributed to the 2011 Egyptian Revolution.” *International Journal of Business and Management*, Vol. 2, Issue 3, 2011.

McKinsey Global Institute. “The Social Economy: Unlocking Value and Productivity through Social Technologies.” July 2012.

Prescott, L.J. “Social Network.” *Medical Reference Service Quarterly*, October 2012.

Rainie, Lee, et al. “Social Media and Political Engagement.” Pew Research Center, October 19, 2012.

USA National Intelligence. Global Trends 2030: Alternative Worlds. Washington, DC, December 2012.

ثالثاً، الصحف

الاتحاد الإماراتية.

الإمارات اليوم الإماراتية.

الأهرام المصرية.

الحياة اللندنية.

الزمان العراقية.

الشرق الأوسط اللندنية.

رابعاً، الإلكترونية

"استخدام وسائل التواصل الاجتماعي يحسن أداء الشرطة". موقع "بي بي سي العربي"، 8/ 12/ 2012 (تاريخ الزيارة 5/ 2/ 2013)، متاح على الرابط:

(http://www.bbc.co.uk/arabic/multimedia/2012/12/121208_social_media_benefit_police.shtml).

تاوسن، بيتر. "وسائل التواصل الاجتماعي تغزو العالم"، دراسة منشورة على موقع مركز الدوحة لحرية الإعلام، 24 فبراير 2013.

جباعي، وفاء. "وسائل التواصل الاجتماعي والحملات الانتخابية في الولايات المتحدة"، موقع "بي بي سي العربي"، 5/ 11/ 2012 (تاريخ الزيارة 5/ 2/ 2013)، على الرابط:

(http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2012/11/121105_social_media.shtml).

الراوي، بشـرى جميل. "دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير"، نوفمبر 2012 (تـاريخ الزيارة 8/ 2/ 2013)، متاح على الرابط:

(http://research.philadelphia.edu.jo/824).

"Anonymous (Internet Group)." *The New York Times*, (http://topics.nytimes.com/top/reference/timestopics/organizations/a/anonymous_internet_group/index.html.), (accessed February 5, 2013).

"The 6 Types of Social Media." (http://outthinkgroup.com/tips/the-6-types-of-social-media), (accessed February 5, 2013).

"User Activity Comparison of Popular Social Networking Sites." Infographic by Go-Gulf.com, (http://go-gulf.com/blog/social-networking-user/), (accessed February 4, 2013).

Canton, Philip. "Social Media and the Arab Spring: An Analysis of the Strategic Geopolitical Impact and the Implications for the Future." 2011, (https://docs.google.com), (accessed February 6, 2013).

Finn, Greg. "Twitter Now The Fastest Growing Global Platform, 21% of the Internet Population are Active Users." January 30, 2013, (http://marketingland.com/twitter-now-the-fastest-global-platform-21-of-the-internet-population-are-active-users-32062), (accessed February 5, 2013).

Oxford University Press. "social media" definition (http://oxforddictionaries.com/definition/english/social_media), (accessed February 4, 2013).

Safranek, Rita. "The Emerging Role of Social Media in Political and Regime Change." March 2012, (http://www.csa.com/discoveryguides/social_media/review5.php), (accessed February 6, 2013).

Seppä, Ville. “The Future of Social Networking.” 2008, (https://docs.google.com), (accessed February 6, 2013).

Viscounty, Perry, Jennifer Archie, Farnaz Alemi and Jenny Allen. “Social Networking and the Law.” 2009, (https://docs.google.com), (accessed February 6, 2013).



الدكتور جمال سند السويدي

مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، وأستاذ العلوم السياسية المشارك في جامعة الإمارات. ويرأس مجلس إدارة مكتب البعثات الدراسية التابع لوزارة شؤون الرئاسة، واللجنة العليا لإعداد الاستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة في دولة الإمارات. وهو عضو المجلس الاستشاري لكلية السياسة والشؤون الدولية بجامعة Maine الأمريكية، وعضو المجلس الوطني للإعلام، وعضو مجلس إدارة معهد الإمارات الدبلوماسي، ومجلس أمناء جمعية الصداقة الإماراتية - السويسرية، والمجلس الاستشاري للبيت العربي في إسبانيا. وشغل سابقاً منصب رئيس مجلس إدارة مدارس الإمارات الوطنية، كما كان عضواً في مجلس جامعة زايد.

حصل الدكتور السويدي على درجة الدكتوراه من جامعة وسكونسن في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1990. كما منحه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، حفظه الله، جائزة الإمارات التقديرية للعلوم والفنون والآداب، فرع الدراسات الإنسانية - العلوم السياسية، عام 2008، كما مُنح وسام الاستحقاق من الدرجة الأولى من قبل رئيس الجمهورية الفرنسية، ووسام الاستحقاق من درجة قائد من قِبل صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية، وجائزة الشخصية التنفيذية للقيادات الشابة من معهد جائزة الشرق الأوسط للتميز، والأستاذية الفخرية من الجامعة الدولية في فيينا. كما مُنح العضوية الاستشارية الدولية للمدينة الإلكترونية لصاحب الجلالة ملك البحرين في يناير2010، وتم منحه وسام أبوظبي لفوزه بجائزة أبوظبي للتميز 2011، وفي مارس 2012، منحته هيئة الإمارات للهوية "جائزة القيادة المتفردة والنظرة المستقبلية"، وفي مارس 2013 تم إهداؤه مفتاح "مدينة فاس" المغربية.

كتب الدكتور السويدي مقالات ودراسات عدة، تشمل أمن منطقة الخليج، ومفاهيم الديمقراطية في المجتمعات العربية والغربية، والمرأة، والتنمية، والرأي العام، وقد نُشرت مقالاته في العديد من الدوريات والمجلات العالمية مثل: The Journal of South Asian and Middle Eastern Studies; Security Dialogue; Whitehall Series by RUSI; Indian Journal of Politics.. وشارك الدكتور السويدي في تأليف كتاب *Democracy, War and Peace in the Middle East*، وكتاب *Oil and Water: Cooperative Security in the Gulf*، بالإضافة إلى إعداده مجموعة من الكتب وهي: **حرب اليمن 1994: الأسباب والنتائج**، **وإيران والخليج: البحث عن الاستقرار**، كما شارك في تأليف وإعداد كتاب: **مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين**، وكتاب: **مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة ... نظرة مستقبلية.**


ISBN 978-9948-14-635-3



www.fromtribetofacebook.com